فوزي الأتروشي

مقالات حول القضية الكوردية

دار ئاراس

للطباعة والنشر

السلسلة الثقافية

صاحب الامتياز: شوكت شيخ يزدين

رئيس التحرير: بدران احمد حبيب

*

الكتاب: مقالات حول القضية الكوردية
المؤلف: فوزي الاتروشي
من منشورات دار ئاراس- رقم: ٤٤
تنضيد: رهيل رشيد
الاخراج الفني: يحيى الجاف
الطبعة: الثانية
رقم الايداع في المديرية العامة للثقافة والفنون في اربيل ٣٨١ لسنة ٢٠٠٠
مطبعة التربية ـ اربيل

***

اتقدم بالشكر الجزيل
الى السيد نيچيرڤان البارزاني الذي
اوعز بتقديم كافة التسهيلات اللازمة لطبع هذا الكتاب،
متطلعا الى المزيد من التقدم لحركة التأليف والنشر المزدهرة
في اقليم كوردستان العراق.

أيام الثقافة العراقية في المنفى

لأن المعارضة تفعيل لكل اوجه النشاط الإنساني البديل لما هو قائم ولأنها لاتنحصر في الخطاب السياسي البديل فحسب، بل – وهذا هو المهم – تقدم بديلها الثقافي المناهض كليا لثقافة السلطة. وتبلور بعطاءاتها المسار المستقبلي للمجتمع.. لذا اقدم المبدعون العراقيون عربا وكوردا على تنظيم مهرجان "ايام الثقافة العراقية في المنفى" في الفترة من ٦ – ٩ / ١٠ / ٩٤ . وهذه المرة كما في المهرجان السابق عام ١٩٩٢ احتضنت دار الثقافات العالمية في برلين نخبة من مثقفي العراق من الشعراء والكتاب والفنانين لتقديم نتاجاتهم وعقد ندوات للحوار في مختلف المواضيع السياسية والأدبية ولمراجعة وتقييم النتاج الابداعي في ندوات وجلسات حوار مفتوحة.

يوم الافتتاح شهد كلمات لدار الثقافات العالمية، ووزير الثقافة لمدينة برلين، ورئيس مجلس النواب في المدينة ورئيس حكومتها... حيث رحبوا باقامة مثل هذه التظاهرة الأدبية الفنية المبدعة، كما القيت ايضا كلمة

"المثقفين العراقيين" التي استعرضت حالة الثقافة والمثقف وسلطت الاضواء على الصورة الراهنة في العراق اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

وفي الايام التالية توالت فقرات المهرجان الذي تضمن قراءات شعرية وقصصية وندوات وحوارات مفتوحة وعروضا فنية وتشكيلية وموسيقية وسينمائية، كانت عناوين الندوات – الحضارة – الحداثة الفن العراقي محطاته وتطوره ومعاناته اليوم – ومواضيع اخرى منوعة.

كما عرض فلمان هما "النساء العراقيات والعنف" لميسون الپاچەچي و"فلسطين سجل شعب" للمخرج قيس الزبيدي أما العرض التشكيلي فقدمت فيه اعمال للفنان الراحل احمد امير وجبر علوان ويوسف الناصري. وفي يوم الختام قدم الفنان الكوردي الشهير شڤان امسية غنائية كوردية، حيث غنى كعادته للانسان وللوطن وللظمأ الذي لايرتوي الا بتدفق نبع الحرية، وهكذا تعانقت القصيدة مع اللوحة والنغم واللقطات المعبرة لتقول بصوت واحد لا للدكتاتورية وثقافتها الهزيلة ونعم للديمقراطية وابداعها المزدهر.

جريدة **خەبات** ٤ / ١١ / ١٩٩٤

تحليل

المؤتمر القومي الكردستاني بين الحلم والواقع

ساد مؤخراً الأوساط الكردستانية أحزاباً وهيئات سواء في الداخل أو الخارج جو من النقاشات المكثفة حول موضوع المؤتمر القومي الكردستاني، وعقدت لهذا الغرض لقاءات وصدرت بيانات حول أهمية انبثاق هيئة قومية كردية عليا تتبنى وضع استراتيجية قومية وتتدخل عند احتدام الخلافات بين الفصائل الكردية وتضع الخطوط العريضة وأولويات النضال التحرري الكردي انياً ومستقبلياً، وخصصت قناة «ميد تي ڤي» الكردية العائدة لحزب العمال الكردستاني جملة من الندوات والبرامج لهذا الغرض، ودعت حشداً من الشخصيات الكردية للإدلاء بدلوهم في هذا المضمار، واستعراض مسوغات هذا الهدف الإستراتيجي القومي، والعوائق التي تعترض طريق تحقيقه الى الحد الذي تجعله حلماً جميلاً لايجد للتطبيق سبيلاً.

والملاحظ في أغلب هذه النقاشات التي تطرقت الى هذا الموضوع القديم الجديد، أنها لم تحدد ماهية هذا المؤتمر المنشود، وهل الهدف تشكيل آلية قومية دائمة الانعقاد وذات قرارات ملزمة للفصائل المنضوية

اليها وتكون بذلك هيئة قومية تتجاوز سلطاتها وصلاحياتها سلطات كافة الاحزاب، أم المقصود بلورة نوع من التنسيق والتعاون المحدود بين الفصائل الكردية لردم خلافاتها وتغليب الأمر القومي على ماهو حزبي، والتخطيط لقرار وطني كردي استراتيجي؟. أما دعوة حزب العمال وحماسه المفاجيء لهذه الفكرة النبيلة أصلاً فقد جاءت وسادها الكثير من التسرع والغموض ومحاولة التظاهر بدور ريادي في هذا المجال، علماً أنه حشد جهوده الاعلامية لهذا الغرض فقط عندما مني بهزيمة سياسية وعسكرية كبيرة في جنوب كردستان، وهو حتى في خضم دعوته القومية هذه لم يخفف من تشنجاته تجاه الأحزاب الأخرى ولم يصدر عنه ماينبيء عن صدق دعوته وهو الحزب الذي لم يعترف يوماً بأي حزب كردستاني وربى كوادره على رفض أي تكوين جبهوي.

مهما يكن من أمر فأن وجود هيئة قومية تنظم العلاقات بين فصائل الحركة التحررية الكردية يبقى هدفاً نبيلاً والدعوة اليه مشروعة، إلا أنها محكومة بجملة من العوائق الداخلية والاقليمية والدولية التي فعلت طوال التأريخ الكردي فعلها في تحجيم النضال الكردي وتحديد شعاراته في نطاق ضيق محكوم بمرارة الواقع وليس بحلاوة الحلم. ولكي لاتصبح هذه الدعوة الجديدة نحتاً في حجر وبعيداً عن السراب وعجالة الطرح، نطرح بواقعية أهم المعوقات التي تعترض هذا الهدف النبيل دون أن يفهم من ذلك اننا نضع العصي على الطريق أو نلقي بغيمة التشاؤم امام اعين المفرطين في التفاؤل:

١- ان طرح هذه الدعوة في وقت تسود فيه حالة مأساوية من النزاع الداخلي على أكثر من جبهة، وانطلاق الدعوة بالذات من طرف هو جزء أساسي في التأسيس لحالة التناحر والاحتراب الكردي-الكردي المؤسف، يفقد الدعوة الكثير من مصداقيتها، لأن المطلوب أولاً إلغاء التحكيم للسلاح كوسيلة للتعامل لكي تتمهد الأرضية الصلبة للحوار

ولعلاقات ديمقراطية حضارية بين الفصائل الكردية وسيكون من افرازاتها البحث في جو ديمقراطي عن آليان قومية استراتيجية، ولعل سيادة هذه الحالة بالذات هي الخلفية التي أفشلت دعوة حزب العمال لتأسيس برلمان كردستاني شامل.

٢ - تشير كافة الشواهد ان حزب العمال في دعوته هذه يستهدف يائساً خلق هيئة قومية تعترف بريادته وتكون محكومة بأوتاد خيمته، ولعل البرلمان المشكل من قبله في الخارج خير دليل على ذلك. ففي وقت يحمل هذا البرلمان صفة «الكردستاني» العام والشامل نجده مرآة صادقة لكل أهداف حزب العمال ويأتمر في كافة مواقفه بأوامر هذا الحزب فقط.

٣ - ان أي دعوة لمثل هذا الهدف النبيل والمعقد ذي الاهمية المحورية في حياة الاكراد يجب أن تحظى بمباركة كافة الأطراف الكردية دون استثناء أو على الأقل كافة الفصائل الفاعلة وأن تستمزج آراؤها وتتضافر جهودها مع جهود الشخصيات الكردية الوطنية السياسية والاجتماعية والدينية لكي يرى هذا الوليد المنتظر النور ضمن ظروف جنينية طبيعية وليس بعملية قيصرية تستخف بمدى موائمة الظروف.

٤ - ان التحدي الأقليمي والتقسيم الجيوسياسي لكردستان بين أربعة دول متجاورة شكل ومازال يشكل أهم عائق أمام انبثاق هيئة قومية عليا تستهدف في صلاحياتها ونشاطها كافة مساحة كردستان. فرغم الخلافات المختلفة بين هذه الدول إلا أنها موحدة فيما يعني الشأن الكردي وطريقة تعامل دول الجوار مع الكيان الكردي في كردستان العراق وتحفظاتها الشديدة عليه أنصع دليل على ذلك. وطوال التأريخ المعاصر لعب هذا العامل دوره السلبي المستمر في مسار الطموحات الكردية وتحجيم الشعارات المركزية للحركة الكردية بشكل تصبح منسجمة مع هذا الواقع.

وهذا لايعني بالطبع ان على الفصائل الكردية ان تظل بالكامل حبيسة هذا الطوق إلا انه بالمقابل لاينبغي الاستهانة به، بل مواجهته ببدائل مناسبة تتوخى صياغة سياسة قومية موحدة تجاه دول الجوار وتتولى صيانة استقلالية القرار الوطن الكردي وعدم خضوعة للعبة الاقليمية.

٥ - اذا كان الموقف الدولي ولأسباب انسانية ومصلحية مواتيا الى حد ما لتجربة كردستان العراق، فلا يعني ذلك ان الباب مفتوح على مصراعيه لأطروحات تتجاوز الخطوط الحمر الى مدى اوسع كتشكيل هيئة قومية دائمة تتجاوز الخرائط المرسومة حالياً. فمصالح الدول المقتسمة لكردستان مازالت كفتها هي الراجحة لدى القوى الدولية أكثر من طموح شعبنا الكردي، مهما بلغ ذلك الطموح من العدالة والنزاهة. اننا اذ نستعرض هذه الحقائق المرة فإن ذلك لايعني بالتأكيد الاستسلام بل التحرك ببصيرة ثاقبة تتوثب الى الممكن وتدع البعيد المنال لكي يتحقق الهدف المرجو بهدوء دون ان يكون ذلك دعوة فاضحة لتثوير العامل الأقليمي وبإعتقادنا ان اقصى مايمكن انجازه ضمن الظروف الأقليمية والدولية الراهنة هو مضاعفة وتيرة التعاون والتنسيق القومي بين الفصائل الكردية، والانهماك في تشكيل جبهات وطنية في كل جزء من كردستان على حدة كمرحلة اولية واقتران ذلك بالتحريم الأبدي للالتجاء الى السلاح كوسيلة للتعامل، مايمهد الأرضية لاحقاً لتعاون هذه الجبهات فيما بينها في رسم أولويات السياسة الكردية بعيداً عن الضجيج الاعلامي والأسماء القومية الصارخة ذات الرنين الجذاب ظاهرياً والمفتقدة لسمات الواقعية، فالهدف في نهاية المطاف هو تنظيم المصلحة القومية واستحداث قنوات مناسبة لتمريرها بأمان ضمن الظروف والملابسات المحيطة بها، وذلك هو بيت القصيد.

الاتحاد - العدد ١٩ تموز ١٩٩٦
مجلة فصلية سياسية ثقافية تصدر عن الاتحاد الشعبي الكردي في سوريا

الجواهري . . . الحاضر فينا أبداً

امتد به العمر قرابة القرن، خاض عبابه بالكلمة الطبية الجميلة المحرضة العصية على الخنوع المحكمة التقاسيم، التي كان فعلها اضعاف فعل السكين في خاصرة المستعمر، ومن ثم لاحقاً في خاصرة حقب القمع التي توالت على العراق بعد الاستقلال، وأطولها التي أرخت سدولها على حاضنة الرافدين منذ عام ١٩٦٨ ولغاية الآن.

إنه الجواهري الذي مات واقفاً في ٢٧ / ٧ / ١٩٩٧ ليصبح حضوره فينا ومعنا أكثر كثافة بعد رحيله. فثالث الرافدين وسيد عمود الشعر وحامي حماه من النتوءات المخلة بالمبنى والمعنى، الحداثوي الجوهر والمعتق في مناخات الفراهيدي وبحوره الشعرية سيظل واحداً من أكثر ثوابت العراق تجذراً، ومعلماً دائم الاخضرار في تقاسيم وجه هذا الوطن وتضاريسه الجبلية المحترقة بنارها الأزلية، والسهلية المعانقة لدجلة العطاء وفرات الخير، والجنوبية المضمخة بدموع الأهوار وحزن الشهادة الحسينية. إن الجواهري هو القاسم المشترك لنا نحن العراقيين عرباً وكرداً وتركماناً وآشوريين ولكل البراعم التي تتفتح جيلاً بعد جيل على تربة العراق الذي يبقى الانتماء اليه والنضال من أجل حريته أقوى من سياط الجلادين وكل تلامذة الحجاج بن يوسف الثقفي. وإذ نصر

على الانتماء للعراق فإننا نصر بالقدر ذاته على الانتماء للصرح الشعري العصي على التآكل والتقادم ونعني الجواهري الذي ترجم عراقيته الى مفردات تطبيقية، ودحر التقوقع او الانطواء في ستائر اي علاقة تجرح عراقيته الحميمة، فكان الوطني المبدع والانساني المستنير، ومارس السياسة بقصائد مكتنزة بالجمال شعراً وبالخير والحق مضموناً لتصبح في مجموعها وتراكمها ثامنة المعلقات على خارطة وطن كسدت عكاظه وازدحمت ببضاعة ثقافة السلطة المستهلكة، وتخضرم في العمل الوطني فظل ديدنه فضح الظلم سواء أتى من المستعمر الاجنبي أو من ذوي القربى من الحكام المنتمين للبيت العراقي الذين يعصفون به، حتى جعلته معاركه الطويلة لأجل الانسان وحريته أقدم «فصيل» في المعارضة العراقية، لأن قوة التحريك والتحريض لدى شاعرنا كانت بقوة فصيل كامل ان لم تكن أكثر، وكانت هذه تهمته الوحيدة ليعيش في المنفى بعيداً عن الوطن الذي أحبه الى حد الذوبان فيه.

ولكن وما العيب في ذلك؟ اليس النفي والحزن لأجل الآخرين ومعايشة مراراتهم هي الحاضنة الأكثر دفئاً لنمو الابداع الشعري المعشب، ولتدفق قصائد حبلى بمطر الأمل لأجل وطن مازال كما عبر السياب: «البحر اوسع مايكون.. وأنت أبعد ماتكون ياعراق».

كأن المنفى غدا هو الوطن البديل والتوزع في شتاته غدا عنوان رواد الابداع والعطاء الأدبي، الثقافي، الفكري العراقي الى حد أن لايكون لهؤلاء ضريح وشاهدة في مقابر وطنهم وهو حق من حقوق الراحلين عن هذه الدنيا الزائلة منذ وطأت قدم الخليفة هذه الأرض. ففي العام المنصرم غادرنا «بلند الحيدري» وحرنا أين ندفنه، وهذا العام طعنتنا الفجاءة وحل أوان الوداع الأخير للجواهري المنزوع عنوةً عن وطنه وجنسيته، فعليه وعلى مقبرة السيدة زينب سلام العراقيين أجمع، سواء المنفيين منهم في الشتات أو الكاتمين حزنهم خوفاً من كواتم الصوت في الداخل.

ظل الجواهري حاملاً تطلع الخير للانسان والوطن حتى حين كان هشيم اليأس يطغى على عشب الأمل وغير المعنى القاموسي لكلمات المقاومة وأسبغ عليها معاني رمزية تحريضية تعبىء فينا الانبهار. لنصغي الى قريحته وهي تصف الجراح بأنها:

فم ليس كالمدعي قولة
وليس كغيره يسترحم

أما الهموم فهي اذ تدمي قلوب الآخرين تصبح عنده شريكة العمر فيقول:

أنا عندي من الأسى جبل
يتمشى معي وينتقل

وإذ يطول به الأرق لايصبح ضيفاً ثقيلاً بل منبتاً لقصيدة:

مرحباً يا أيها الأرق
فرشت أنساً لك الحدق
لك من عيني منطلق
اذ عيون الناس تنطبق

إن الجواهري العربي كان مؤمناً ان الأفق القومي لابد أن يكون رحباً يتسع لألوان الآخرين ويتناغم معها، لذا كان ارتداؤه الطاقية الكردية المنقوشة بكلمة «كردستان» الى يوم وفاته رسالة تضامنية بالغة المغزى الى شقيقه الكردي العراقي ورمزاً لانفتاح هذا المبدع العظيم على التلاوين الاثنية المنبسطة على تضاريس الوطن العراقي. وصف الجواهري الشاعر الكردي الشهيد (بيكەس) وتعني بالكردية (الوحيد) بأنه الجميع وأنه الأحد، لأن «بيكەس» كان يقاوم الاستعمار البريطاني في كردستان العراق مما أدى الى نفيه الى جنوب العراق وتوفى في ١٨ / ١٢ / ١٩٤٨ . أما في قصيدته «كردستان موطن الأبطال» فقد بث الجواهري كل مخزونه الوجداني التضامني وأهدى الشعب الكردي أعز

مايملكه وهما الأصغران حيث قال:

قلبي لكردستان يهدى والفم

ولقد يجود بأصغريه المعدم

وفي آذار عام ١٩٧٠ وإبان أعراس التوقيع على اتفاقية السلام بين الحكومة العراقية والبارزاني الراحل كتب الجواهري واحدة من خيرة قصائده والقاها مرتين من على شاشة تلفزيون بغداد وهي مؤلفة من (١٢٠ بيتاً) مطلعها:

حلم تحدر من وراء حجاب

غضر الترائب مثقل الأهداب

ويعرج فيها على الرمز التحرري الكردي البارزاني الراحل فيقول:

عملاق جن في الحروب ودعلج

في السلم يحمي الجلد بالنشاب

وفي القصيدة يقرع الشاعر بحسه أجراس الخطر - بحق - لأن السلام قيمة عليا تتعلق بها كل القيم الحياتية الأخرى، فيقول:

يعيا الجحيم بأن يسعر أمه

فإذا هي اختلفت فعود ثقاب

وهاهي الآن أعواد الثقاب المحتشدة على هشيم الوطن تستعيد فينا نبوءة الجواهري العظيم الذي لأجله نستميح «السيدة زينب» عذراً ان قلنا أن مدفنه هي الذاكرة العراقية التي ستظل تسقي ذكرى هذا الشاعر بحنان عاشقيه دجلة والفرات. ألم يتنبأ الشاعر الكبير نزار قباني بأن الجواهري سيعود في القرن الثاني والعشرين؟ أنها نبوءة نصمم نحن أبناء الرافدين على انتظارها بالاستحضار الدائم لشاعرنا طالما بقي في القلب وقع خفقة وفي الذاكرة رعشة تذكر وفي القلم قطرة حبر.

الإتحاد العدد ٢٥ / كانون الأول / يناير ١٩٩٨

القضية الكردية عائق أمام دخول تركيا الأسرة الأوروبية

لسنا من دعاة ان يبقى الاتحاد الأوروبي ناديا مسيحياً ولا من المتشفين الراغبين في التحريض لمنع قبول تركيا عضواً في البيت الأوروبي على خلفية مواقف خلافية نابعة من المزاج والعواطف، ولكن الإنضمام الى منظومة دول حضارية لابد ان يكون مشروطاً بمعايير معاصرة وبتوليفة سياسية - اقتصادية - اجتماعية - فكرية متناغمة الى حد ما مع ماهو الحال عليه في القارة الأوروبية.

ونعني الديمقراطية كعملية تربوية سياسية، وشفافية النسيج السياسي - الدستوري الحاكم، واقتصادا يلبي الحد المتوسط من الإحتياجات الأساسية للمجتمع، ونسقا من الخدمات الإجتماعية للطبقات الدنيا والشرائح الهامشية، والاعتراف بتعددية الموزائيك السكاني وما يتبعه من خصوصيات اثنية، والتناسق ولو نسبيا بين التشريع القانوني الداخلي ولوائح حقوق الإنسان الموثقة دوليا، وما الى ذلك من تفاصيل ومفردات الثقافة الأوروبية. فهل هذه هي الحال في تركيا؟ ونقول ذلك ردا على تساؤل وزير خارجية تركيا (اسماعيل جيم) في «الشرق الأوسط» يوم

١٩٩٧/١٢/١٠ ضمن مقالته (ليس من المصلحة ان يبقى الاتحاد الأوروبي ناديا مسيحياً)، حيث عبر عن اندهاشه من تلكؤ قبول تركيا في الإتحاد الأوروبي رغم مساهمة تركيا على حد زعمه في الثقافة الأوروبية منذ ٧٥ عاما، فالواقع والممارسة التطبيقية في واد والخطاب الرسمي التركي في واد آخر، وهنا بعض الدلائل على مانقول:

١ – ثمة معضلة قومية مستحكمة وشائكة في تركيا في ظل حرمان نحو ربع سكان الدولة من حقوقهم المشروعة، ونقصد القومية الكردية كثاني القوميات القاطنة ضمن الكيان السياسي لتركيا، فثمة ما لايقل عن ١٥ مليون كردي يعيشون على أقليم متصل يجري التنكر لخصوصيتهم القومية لأن الدستور مازال يعتبر كل سكان تركيا اتراكا، والأكراد اتراكا جبليين، وما عدا الحقبة الأوزالية التي شكلت شرخا مؤقتا في العقيدة الأتاتوركية وحاولت النظر بشيء من الواقعية الى الموزائيك السكاني لتركيا، فان مجمل الفلسفة السياسية والتطبيقات الدستورية القانونية مازالت ترى في تركيا دولة أحادية العرق واللغة والخصوصية القومية الواحدة.

هذا رغم وجود حركة كردية ناهضة تستنزف موارد اقتصادية هائلة تزيد من هشاشة الاقتصاد التركي وتقلل وتائر التنمية، اضافة الى خسائر بشرية بلغت نحو ٣٠ ألف شخص، مع مايعني كل ذلك من تهميش لرصيد تركيا في الاسرة الأوروبية التي تنوي الإنضمام اليها، ونأخذ ألمانيا مثلا حيث توجد اكبر جالية كردية تضم نحو ٦٠٠ ألف كردي غالبيتهم العظمى من أكراد تركيا ولهم ثقل في الشارع الألماني وتغلغل في قوى الضغط ضمن المجتمع الألماني المتحضر، الى حد جعل الأماني الشهير (گونترگراس) يصرح في شهر اكتوبر (تشرين الثاني) الماضي ان على الكاتب المانيا ان تجعل محنة الأكراد محكا لمدى علاقاتها بتركيا، والمعلوم ان ألمانيا دأبت على التحفظ على دخول تركيا

الاتحاد الأوروبي بسبب ملفي الديمقراطية وحقوق الإنسان والقضية الكردية. ومع الإعتراف بوجود قوى كردية متطرفة، فان ذلك لايعني انكار المحنة الكردية في كردستان تركيا، لا سيما ان غالبية الفصائل الكردية في هذا الجزء من كردستان – ويمثل نصف مساحة الوطن الكردي ونصف سكانه – تدعو منذ عقود الى حوار مع الدولة التركية التي لاتملك اي برنامج لحل هذه القضية المعقدة والعادلة.

٢ – ان تركيا دولة مازال العسكر حاكمها الفعلي في اطار مجلس الأمن القومي التركي، رغم عباءة الحكم المدني ومازالت الدولة محكومة بمنطق الإنقلابات العسكرية الدموية عام ١٩٨٠ والبيضاء عام ١٩٩٧ . ولعل في المطالب العشرين التي قدمها الجنرالات الأتراك الى حزب الرفاه واللغة التهديدية التي تخللتها برهان على حجم تحكم العسكر بالسياسة التركية كلما دعت الضرورة.

٣ – العلمانية التركية مكبلة بعناصر الثقافة الأتاتوركية التي عفا عليها الزمن، فإذا كانت العلمانية تعني فصل الدين عن الدولة، فانها لاتعني ولايمكن ان تعني اضطهاد الشرائح الدينية التوجه وغلق مدارس تعليم القرآن. والتعسف في التغريب، والغاء الكم التراكمي من مفردات الثقافية الأسلامية، ومحاربة التيار الإسلامي السياسي المستنبر حتى حين يفوز بالسلطة بالإقتراع الديمقراطي الحر، والتضييق على الشعائر وامور العبادة – وهي حق وعلاقة مصونة للإنسان بخالقه – بدعوى مكافحة الاصولية.

٤ – أما ملف حقوق الإنسان الأساسية، فان الحديث عنه ذو شجون، ونعرج على بعض ما يحويه هذا الملف المثخن بالإنتهاكات وفق تقارير منظمة العفو الدولية، والمنظمات الحقوقية الأخرى، وما يرشح من مصادر دول الإتحاد الأوروبي، والإنتهاكات تطال حتى الصحافيين والبرلمانيين الأجانب ان هم صرحوا بما يخالف المعطيات الرسمية

التركية او دعوا الى حل عملي ديمقراطي حضاري للقضية الكردية.

ولننظر في حصيلة شهر اكتوبر عام ١٩٩٦ في ما يخص حقوق الإنسان، والتي كشفتها جمعية حقوق الإنسان في تركيا، واعيد نشرها في العدد ٢٠ من مجلة «Kurdistan Heute كردستان اليوم» الصادرة بالألمانية عن المركز الإعلامي والوثائقي الكردي في بون:

- المعتقلون ١٨٧٥ - الإعلاميون المعتقلون ٢٨ - عدد حالات التعذيب ٨ -عدد المختفين داخل السجون ١٣ - احكام صادرة بالسجن ٢٨٠ - هجمات على المدنيين ١٥ - حالات التعذيب المفضية للموت ٩ - عدد المطرودين من العمل ٥٣٢ - عدد القتلي بسبب العمليات العسكرية ٤٤٩ - عدد الجمعيات والاتحادات المغلقة ١٣ - عدد حالات التحري والتفتيش اللاقانوني التي شملت الجمعيات والهيئات والصحف ١٥ - عدد النشريات والمطبوعات المصادرة ٢٠ - عدد حالات السجن بسبب الرأي ١٥٦ .

هذه حصيلة شهر واحد كما قلنا، وتشكل عينة دالة على مجمل التوجه التركي بصدد الحريات الديمقراطية، ويذكر ان عدد الصحافيين والمعنيين بشؤون العلم والفكر الذين تشملهم أوامر الإعتقال في تزايد.

لقد كان الاولى بالسيد وزير الخارجية التركي ان يتعهد بتجذير التوجه الديمقراطي وطرح امكانية حل للقضية الكردية وتطهير سجل حقوق الإنسان من فيض الشوائب العالقة به بدل التباكي على الدخول الى البيت الأوروبي، فبدون ترتيب البيت التركي لايمكن الدخول لبيت اوسع له موجبات وفروض للعيش في ظلاله. واخيرا نقول الم يكن الاحرى بتركيا ان تبتهج لحصول الروائي الكردي العالمي يشار كمال - وهو من كردستان تركيا - على جائزة السلام في ألمانيا بدلا من التضييق عليه وملاحقته قانونياً بتهمة الترويج للإنفصالية؟

الشرق الأوسط - ١٥ / ١٢ / ١٩٩٧

لا للإنقلاب على الثقافة في كردستان العراق

اذ تحتشد الأقلام الكردية، سواء في الداخل أو الخارج، للكتابة عن هاجسها الأكبر وهو السلام الممتنع عن الحلول في ظل وابل البارود الذي لايقف الا ليتجدد، فان قتالاً آخر يدور في تلك البؤرة البائسة من العالم، وحصاده هذه المرة اغتيال الكلمة الكردية وتكسير الأقلام وكتم افواه المثقفين الكرد بالشمع الأحمر. فالأنباء المؤكدة الواردة من كردستان العراق تفيد تعرض نخبة من الكتاب والادباء الى حملة ترهيب وتهديد بلغت حد القاء رمانة يدوية على منزل القاص (محمد فريق حسن) يوم ١٩٩٧/١١/٤ . وكان العضو القيادي في حزب الإتحاد الوطني الكردستاني (ملا بختيار) استبق هذا الحادث وهيأ له بتخوينه عددا من الكتاب الكرد في ١٩٩٧/١٠/٢٥ لا لكون كتاباتهم الإبداعية متواطئة مع اعداء الأكراد ولا لكونها محملة بأي قدح وتجريح للبناء النظري والسياسي العلمي للإتحاد الوطني، فهم بالأساس كتاب قصة وشعر أكثر منه كونهم محترفي تحبير المقالات السياسية، ولكن ذلك لم يشفع لهم فتهمتهم هي وفق مانطق (ملا بختيار) حرفياً:

١ – نشر نتاجهم الإبداعي في صحافة الحزب الديمقراطي الكردستاني.

٢ – ارتيادهم بين الحين والآخر العاصمة أربيل للإستفادة من التسهيلات الإعلامية والطباعية فيها، واختيارهم الخندق الوسط غير المسلح بين خندقي الحزبين المتقاتلين المتوازيين غير القابلين للقاء مهما امتدا.

والواقع ان خيبة أمل الإتحاد الوطني الكردستاني في المثقفين الكرد – وهو حامي حماهم كما يزعم ويتغنى – بدأت منذ انتخابات الهيئة التدريسية لأكبر مؤسسة اكاديمية في كردستان وهي جامعة صلاح الدين في اواخر عام ١٩٩٣ حيث خسر هذا الحزب، وكان لهذه الواقعة وقع الصاعقة عليه ودفعته الى هستيريا غير مبررة وشرع لأفراغ كل ما في جعبته من سهام لتحقيق (الإنقلاب الثقافي) بالعنف وذلك بعد انقلابه العسكري على الشرعية البرلمانية الكردية في مايو (ايار) ١٩٩٤ ، فهو مثلما لم يهضم نتائج اول انتخابات كردية في التأريخ، فانه لم يستوعب مغزى خسارته انتخابات الهيئة التدريسية للجامعة وفوز غريمه الحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة هذه المؤسسة العلمية.

وهكذا امتدت الأيادي السوداء لإغتيال الشاعر أبوبكر علي في /١٩٩٤ ٩/١ في مدينة السليمانية، والاستاذ الجامعي محمد قرداغي في القرية الجامعية بمدينة أربيل، وتم خطف الدكتور سعدي برزنجي عميد كلية القانون والسياسة بجامعة صلاح الدين علنا وفي وضح النهار من قبل مسلحي الإتحاد الوطني الكردستاني، ولولا الحملة الموسعة التي انخرطت فيها شرائح كبيرة من المثقفين الكرد في الداخل اوروبا وامريكا وايضاً منظمة مراقبة حقوق الإنسان في الشرق الأوسط لكان الموما اليه الآن في عداد الأموات.

ولأن تدنيس حقول الثقافة الكردية، وحجب براعمها المتفتحة يجري

على قدم وساق، لذا لجا ٢٥ كاتبا كرديا مستقلا – بالمعنى الحزبي للكلمة – في السويد الى اصدار نداء تضامن مع زملائهم في الداخل يوم ١٥ / ١١ / ١٩٩٧ لفضح التهديد بالقتل الموجه الى الكتاب محمد فريق حسن ورؤوف حسن وسيد علي برزنجي وحمه كريم عارف وحميد ريبوار وفؤاد محمد أمين وصدرالدين عارف.

وفي ٢٠ / ١١ / ١٩٩٧ اصدرت جمعية المثقفين الأكراد في أمريكا وكندا بيانا عبر عن القلق المشروع على حياة حملة الأقلام الكردية الرافضين تعبئة أقلامهم ببارود الإقتتال العبثي. ان القمع الثقافي ايا كان مصدره وتبريره هو استنساخ باهت لسيالسة النظام في بغداد الذي لجأ الى فرض لون وفكر وثقافة السلطة على الأقلام الكردية ابان حربه العنصرية البغيضة على الشعب الكردي، وها هو حزب كردي يحمل بندقيته لإجبار اصحاب الكلمة الجميلة على تجرع «منشطاته الثقافية» للهروب من الذاكرة وتجلياتها الحرة والانغمار في تأليه حزب حجمه في ماضي وراهن الإنسان الكردي بقدر حجم بقعة زيت في مستنقع آسن، ففي ١٤ / ٨ / ١٩٩٧ ، وبينما كان عدد من الكتاب والأدباء في مدينة السليمانية ينوون السفر الى مدينة أربيل للمساهمة في مهرجان الذكرى الـ ٥١ لتأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني، القي عليهم القبض من قبل مسلحي الإتحاد الوطني الكردستاني وتم اقتيادهم الى وكر امني وامطارهم بوابل من الشتائم والسباب المقذع. رغم ان كل انسان كردي اعتاد تقليديا الإحتفاء بيوم ١٦ اغسطس (آب) كيوم وطني كردي، اكثر من مجرد ذكرى تأسيس حزب. والواقع ان ثمة مرارة شديدة تنطوي عليها كتابات صحف الإتحاد الوطني الكردستاني الصادرة في الأقليم الكردي العراقي بسبب نفور المثقفين من ممارسات هذا الحزب الذي يصب جام غضبه اللامبرر على مبدعين اكراد رغبتهم الوحيدة هي الكتابة بحرية وعدم حشر كل عطائهم الابداعي في سلة

حزب معين انطلاقا من رغبة تكريس الأقلام لعدالة القضية الكردية وتنمية رصيدها في المنطقة والعالم، وأي حزب كردي لايكون وسيلة لحفظ وصيانة النضال التحرري الكردي لا يستحق اية قطرة حبر تنزف في مديحه. يوم ١٧ / ٨ / ١٩٩٧ كتبت صحيفة «برايتي - الأخوة» الكردية تقول «إما ان يبادر الإتحاد الوطني الكردستاني للمعالجة الموضوعية لعلة نفور المثقفين منه، او ان يضاعف من تهديداته وضغوطاته عليهم، والاحتمال الثاني هو الأقرب لطبيعة هذا الحزب».

ورغم ذلك نتطلع الى ان يتراجع حملة البندقية الانقلابية في منتصف الطريق لأن اي انقلاب ثقافي في كردستان العراق يعني فيضانا من النتاج الإبداعي الذي يهدم سدودهم ويتركهم عصفا ماكولا.

الشرق الأوسط - ١٩٩٧/١٢/١٠

ماذا بعد الجولة القتالية الرابعة بين الأكراد ؟

وضعت الجولة القتالية الكردية الأخيرة أوزارها، وهي الجولة التي اعترف الإتحاد الوطني الكردستاني بتدشينها مأخوذاً بنظرية اشتدي يا أزمة لتنفرجي، واعترافه اقترن بتأكيد دول رعاية عملية المصالحة الكردية، وهي امريكا وبريطانيا وتركيا. وفي ١٩٩٧/١١/٩ عاد الأتحاد الوطني ليعلن انه «تراجع» والأصح انه اندحر عسكرياً الى خط يوم ١٩٩٧/١٠/١٢ أي الخط الأخضر بين الحزبين الكرديين العراقيين منذ اكتوبر من العام الماضي.

وقديماً قيل تمخض الجبل فولد فأراً، فحسابات حقل البادىء بالقتال لم تنطبق مطلقاً على واقع بيدره، فالحصيلة لم تتجاوز اضافة مئات القتلى الى جيش الشهداء وترك مئات اخرين من الجرحي وقطع نور الكهرباء عن مدينة اربيل حاضنة المليون انسان، والاجهاز على وتيرة العملية السلمية، مما يعني العودة الى الوراء واعادة ترتيب الأوراق مجدداً، إما للتحضير للجولة الخامسة وفق العرف السياسي الكردي، أو الإنعطاف اخيراً وطرح بدائل للحل قد تتنوع وتختلف وقد تطول او

تقصر، ولكن ايجابيتها تجنب الكي كآخر دواء مادام غيره ممكنا، ونطوي مسافة الاسترسال لنقول ان المطلوب وبعد جرد محن الماضي ومعايشة معطيات الحاضر واستشراف فروض المستقبل، هو الانفتاح على مناخ العالم والتأثر بأنوائه وقراءة يومياته بروية، ففيها اضعاف ما في الايديولوجيا والكتب من عبر خلاقة، وأهمها عبرة استحالة تحول البندقية الى حكم بين ثوار الأمس الذين ما ان تزدهر ثورتهم يضعون عنقها على مقصلة الاعدام، بعد ان تهيأت لها فرصة الدخول الى بوابة الحرية.

فرغم التبشير بحسن الطالع الذي طبع تعهدات قادة الثورة الكردية بعد خروجها من الخنادق والمتاريس الى واحة البناء السلمي في ١٩٩١ - ١٩٩٢ ، بأن هذه الثورة لن تدخل في عنق زجاجة الأفغنة والصوملة واللبننة، فإذا بكردنة القتال تضاهي سابقاتها في الفظاعات والفواحش، بل وتفوقها سذاجة لأن استمرار القتال في الحالة الكردية يجهز كلياً على نتاج النضال التحرري في كردستان العراق المنطلق منذ عام ١٩٦١ ، لأن المنطقة الآمنة جيب وملاذ انساني قابل للعصف به لإفتقاره الى وجود مقنن على الخارطة السياسية للعالم ككيان سياسي معتبر، بعكس الحالة في بقاع العالم الأخرى حيث لا تجهز الحرب الأهلية مهما طالت على الكيان الوطني والوضع السيادي المحصن باعتراف قانوني دولي.

لذا لابديل من خروج المتحاربين من حلبة الملاكمة الحرة التي لن تنتهي بالضربة القاضية لأي منهما، وتغيير الية الصراع وتوخي الحوار الحضاري واعتبار كل جولات التفاوض السابقة ارثاً تفاوضياً حياً للبناء عليه، وليس كمية اوراق مهملة في ارشيف اطراف النزاع.

وعصارة هذا الارث التفاوضي الذي تخلل الاقتتالات منذ عام ١٩٩٤ هي:

١ - اعادة التوازن الى الميزان المختل لعمل الادارة والبرلمان.

٢ - حل اشكالية كل واردات الأقليم، وهي اصلاً عملية اجرائية يمكن للبرلمان حلها عند توافر ارادة الوفاق وحلولها محل السلوك الإنقلابي، فالمال ليس جذر الأزمة الكردية، بل السلطة والأنقلاب عليها عام ١٩٩٤ من قبل الاتحاد الوطني الكردستاني، واغتياله لبوادر الديمقراطية الفتية.

٣ - التحضير لإنتخابات حرة جديدة بإشراف جهة محايدة ومقبولة من الطرفين، وتعهد طرفي النزاع بقبول النتيجة أياً كانت. وقد يقول قائل - عن حق - ان التراكم الكمي والنوعي للمخلفات الإجتماعية والسياسية في المجتمع الكردستاني مقرونة بالاستباحات الأقليمية المسمومة، ستلطخ تجربة الإنتخابات. لكن الرد يكمن في ان بديل صناديق الاقتراع وهو مناصفة السلطة، وهذه افرزت وضعاً كارثياً منذ عام ١٩٩٢ ، فلماذا لا نجرب اللعبة الديمقراطية القائمة على حكم الأغلبية وخضوع الأقلية لفترة محددة قانوناً، وهي ان أفلحت فَبِها وان فشلت، فان سيئاتها لن تفوق ما حصل في الحقبة السابقة التي حفلت بأربع جولات متتالية والحبل على الجرار للجولات الآتية ان لم نتدارك الأمر فوراً.

الشرق الأوسط - ٢٢ / ١١ / ١٩٩٧

مايجوز وما لايجوز في التناحر الكردي

تعليقاً على الخبر الذي نشرته «الشرق الأوسط» عن نفي حزب الإتحاد الوطني الكردستاني لنسفه الجسور في كردستان العراق، أقول: إذاً كانت الحرب شراً مطلقاً، فذلك لايعني بالضرورة ترك حبل الفواحش على غاربه، وارتكاب الأفعال الجرمية دون توخي أي هدف منطقي من ورائها، اللهم الا تعمد الزام النفس بما لايلزم، لأن ذلك يضيف الى عبثية القتال صفة الوضاعة، والإمعان في نحر الذات قبل الآخرين، لأن للحرب أيضاً سننها التي قننتها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية. لذا سنغض الطرف عن «اكداس» الضحايا التي خلفها الاحتراب الكردي «الأخوي» وحشد الأطفال الذين يتمتهم هذه المسرحية الدامية، ومعاول الهدم والتدمير المحتشدة على جسم الأقليم الكردي الهش أصلاً، والمزيد من الزيت الذي يصبه ادعياء الثقافة والعصرنة الكردية على خرائب كردستان، وننحي جانباً الإنهيار الإقتصادي - الإجتماعي - النفسي الذي استوطن المجتمع الكردي بفعل القتال المجنون، والضرر اللاحق بسمعة القضية الكردية وعدالتها في أورقة المجتمع الدولي، وقضم

شعار الثورة الكردية، ووأد ثمرتها الموعودة وهي الخبز والحرية، نقول سنغض الطرف عنها لا لمشروعيتها ولكن لأنها نتاج محتم للحرب والتناحر وكوارث لا محيص عنها في ظل غياب أو بالاخرى تغييب السلام.

لكننا نود التركيز على الخط الأحمر الذي لايجوز تجاوزه حتى في مناخات الحرب وأنواؤها المضطربة، ونعني ممارسة الإرهاب بحق المدنيين وقطع شرايين المرافق الحياتية وإقحام ٣,٥ مليون إنسان كردي في أتون لعبة الموت الجماعي وقد تم ذلك بالفعل من خلال:

- استمرار قطع التيار الكهربائي عن أكبر مدن كردستان العراق وهي أربيل التي تتزود بالطاقة من سد دوكان الخاضع لحزب الطالباني، وتفيد الأنباء أن هذا الحزب قد لجأ الى تفكيك أجهزة السد توقعاً لأي طارىء وكأن السد ملك شخصي وليس ملكاً عاماً مشاعاً.

- لجوء حزب الطالباني الى نسف الجسور في المنطقة كتعبير نرجسي عن الهزيمة الميدانية في الجولة القتالية الرابعة، وهي جسور متواضعة أصلاً بنيت من خلال حملة الإغاثة العالمية لشعب كردستان. أما نفيه على صفحات «الشرق الأوسط» في ١٤ / ١١ / ١٩٩٧ فهو استهلاك إعلامي مزعوم ومردود ولا يقبله إلا الذي صاغه لذر الرماد في عيون الآخرين.

- عرقلة توزيع المواد الغذائية على السكان، وهي المهمة التي تنهض بها الأمم المتحدة وفق القرار ٩٨٦ والبقية الباقية من المنظمات الإنسانية العاملة في كردستان. إن تسييس الخدمات المدنية هو الإرهاب بعينه أياً كانت المعايير أو التعريفات التي تطلق على لفظ الإرهاب.

- التهجير والترحيل على الهوية، وهو أحد عناصر حرب الإبادة العنصرية، التي مارستها الحكومة العراقية، وجرى تكريد التجربة واستنساخها في واحدة من مفارقات التأريخ.

– التمثيل بالجثث بعد القتل والمثال الصارخ على ذلك إقدام الإتحاد الوطني الكردستاني في اكتوبر من العام الماضي على قتل ٦٤ من أنصار الديمقراطي الكردستاني ومن ثم نحرهم وكتابة الشعارات الثورية الحمراء بدمائهم على الجدران في مدينة رانية، وكان هذا الحزب لجأ قبل ذلك الى سابقة أخرى أثناء قتاله ضد الحركة الإسلامية في كردستان العراق عام ١٩٩٣ حين ابتدع جريمة حرق المصحف الكريم إثباتاً لـ (علمانيته وتمدنه).

هذه أمثلة للمحرمات التي تقترف تحت عبارة التناحر الكردي الحالي، وسواء نفاها أو لم ينفها مرتكبوها فإن شهود العيان وتقارير منظمة العفو الدولية – التي دخلها الكرد لأول مرة كمذنب لا كضحية – لا يمكن تكذيبها، والأولى بأصحاب السوابق الجرمية أن يتراجعوا في منتصف الطريق، وإلا فإن حصادهم في الحياة وغنيمتهم الأخيرة لن تكون سوى نزعهم من ذاكرة الشعب والوطن كما انتزع إبليس من الجنة الى أبد الآبدين.

الشرق الأوسط – ١٧ / ١١ / ١٩٩٧

نحو تأسيس حزب السلام في كردستان العراق

بدءاً ولكي لايضع القارىء الكردي يده على قلبه من شدة الخفقان، نقول إن المراد بالعنوان اعلاه ليس بالتأكيد البحث هنا وهناك للتحريض والتبشير والترغيب بإتجاه جمع مائة أو أكثر من تواقيع المثقفين الكرد أو المواطنين الهائمين على وجوههم في كردستان العراق، للحصول على ترخيص من وزارة الداخلية الأقليمية لتأسيس حزب آخر بالمعنى الضيق للكلمة، فإضافة رقم الى الأرقام الأخرى لايزيد سوى من عمق المأساة العبثية التي تنخر العظام.

وأيضاً ليس المقصود صياغة ايديولوجية متمايزة فذلك في عداد المستحيل بحكم حشد الأحزاب والتنظيمات الكردية التي لا تكاد تجد لها مكاناً تقف عليه في الأقليم الكردي العراقي لكثرة المقرات والمكاتب وحماياتها.

ففي كردستان العراق حزبان كبيران يستقطبان جل الأرض والأنام هما الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني وثمة حزبان آخران يكتسبان مبررات وجودهما من خلال تمثيلهما لشرائح ذات

فلسفة ومنطلقات سياسية. اجتماعية. اقتصادية متمايزة عن الفكر القومي. هما الحركة الإسلامية في كردستان العراق والحزب الشيوعي لكردستان العراق، اما الكم الكبير الآخر من الأحزاب الكردية الهامشية التي يفوق عددها الـ ٢٠، فلا يكاد يشغل حيزاً في الفراغ ولا يكاد المرء يسمع بأسمائها إلا في المناسبات وسيان وجودها من عدمها، فهي مجهرية تعجز عن إحداث أي تغيير نوعي، ونوعية التغيير لا تعني ولا يمكن ان تعني سوى إحلال السلام والإستقرار الأمني، لذا فجوهر طرحنا هو توظيف كل الجهد السياسي. الفكري - الإعلامي - التعبوي - الثقافي - الإبداعي في قناة مشروع السلام الكردي الذي يكاد يقترب من حافة الإستحالة، ولكي لايصبح بالفعل مستحيلاً علينا التأسيس له كمشروع حياتي لابديل عنه سوى الإنتحار، وان لم يتجذر السلام الشامل المتكامل وهذا معقد الأمل، فعلى الأقل إقرار هدنة طويلة الأمد ركيزتها جعل الإحتكام للسلاح من المحرمات أياً كانت الظروف والذرائع توفيراً لجيش من الضحايا المحتملين بحكم ان استمرار النزيف الكردي يجعل كل إنسان في «المنطقة الآمنة» ونقولها آمنة تجاوزاً، مشروعاً للقتل أو الموت جوعاً أو الهرب من بوابة إبراهيم الخليل الحدودية لإستجداء دوائر الرعاية الإجتماعية في الأقطار الأوروبية، والـ ٨٠٠ شخص الذين ضبطوا على باخرة في إيطاليا قبل أيام هم جزء من السيل الذي بلغ الزبى.

لذلك نرى ان كافة الأحزاب الصغيرة ومعها الجمعيات والفاعليات السياسية والإجتماعية، وحملة الأقلام من كتاب وأدباء ومثقفين، والشخصيات السياسية ذات المصداقية في القول والفعل، ورجال الدين الأفاضل، وجموع المواطنين الأكراد الذين سقط أمنهم وسلامهم، وضاقت حالهم وضاع مالهم واغتيلت حريتهم الموعودة، نقول على كافة هذه الروافد ان تنضم الى نهر السلام، وان تصبح اوتاداً لجبهة عريضة

ينحصر ويقتصر منهاجها ونظامها الداخلي في كلمة واحدة هي السلام وتجعل اللون الأبيض شعاراً لها لأنه اللون الوحيد الذي لا منافسة عليه بين الأحزاب.

فهل تنعطف هذه الروافد فوراً لتكوين المجرى الجديد بعد ان أجهزت البنادق المجنونة المحشوة بالعتاد الأجنبي على ٧ آلاف قتيل، وأوقفت عجلة التنمية في كردستان العراق منذ عام ١٩٩٤، وشردت نحو مائة ألف داخل المنطقة الآمنة بسبب اللون السياسي، وافرزت هجرة متواصلة للعقول المفكرة، وشلت حملة الإغاثة العالمية، وجعلت الأقليم مستباحاً من دول الطوق الأقليمي، وهيأت لإقامة البرهان على نظرية ان اعداء الأكراد هم الأكراد انفسهم.

لنقل إذن إن الإنعطافة ممكنة ولنوظف أخر ما بقي من وميض أمل لإثبات إن كنا قادرين على مر التأريخ على تكريد القتال، فأننا قادرون ولو واحدة على تكريد الحل.

وهنا لايسعنا إلا ان نجعل قلوبنا شموعاً على طريق المهمة التي انتدبت الشخصية الكردية المرموقة عزيز محمد لإنجازها، ولكن هذه المهمة المحورية تبقى زرعاً بحجر وطرقاً على حديد بارد إن لم تعلن كل الشرائح المشار اليها انضمامها اللامشروط الى جيش السلام، مضافاً اليها بالطبع إرادة الوفاق من الأحزاب الكبيرة.

وإذ جاء اقتراح تكريد الحل من السيد مسعود البارزاني، بعد مراوحة الحل الدولي والوساطة الإقليمية فإن انضمامه الى مشروع السلام تحصيل حاصل، وتبقى الكرة الآن في ملعب الطرف الأخر اي السيد الطالباني وحزبه لهدم حاجز الكراهية وتحكيم العقل واللسان بدل الزناد والحراب، وبذلك تنقلب المعادلة ويصبح المستحيل ممكناً.

الشرق الأوسط - ١١ / ١١ / ١٩٩٧

حينما يقع البزاز بين البارزاني والطالباني

الساحة الإعلامية، الكردية ضحلة، وتزداد ضحالة في أوان الإقتتال الداخلي العبثي الرديء وما أطوله، حيث تتهيأ للبعض فرصة تجييش الأقلام وتحشيدها ليس كمنابت خير وابداع، بل كبنادق اضافية تنضم الى غابات البنادق المنخرطة أصلاً في النزيف الداخلي الكردي الأبدي.

وليت تطاول الأقلام الكردية على بعضها البعض بالتجريح والتشهير انحصر في الوسط الكردي وضمن الخنادق المتقابلة والمتناحرة والواقفة على جبل من الشهداء – الأخوة الا ان الطامة الكبرى ان الأقلام الكردية المؤدلجة تصر على صب قيحها حتى على الآخرين من غير الأكراد المحمولين بهموم كردية ان أرادوا التفكير بصوت عال والتنفس في هواء طلق، والتخلي عن بدعة توزيع المدح والذم بالتناصف بين الحزبين الكرديين العراقيين والميل الى احدهما بقناعة ودراية لقول الحقيقة مهما كانت مرة للبعض.

تلك هي المحصلة التي تبلورت لدي وانا اطالع مقالين هجوميين على السيد سعد البزاز كتب احدهما من قبل السيد عباس البدري يوم ٢٠ /

١٠ / ١٩٩٧ والآخر يعود للسيد نجاة عمر سورجي يوم ٢٢ / ١٠ / ١٩٩٧ وكلاهما في «الشرق الأوسط» ودافع المقالين ينحصر في مجرد ان البزاز وجد في السيد مسعود البارزاني لجملة اعتبارات زعامة مؤهلة كمرجعية سياسية للأكراد واثنى على دعوته لحوار مفتوح وحضاري بين الأكراد والأمم المتعايشة معه والمقتسمة أرضه انطلاقاً من لا جدوى التناحر الأبدي وضرورة التواصل والحوار واستيعاب جذور المشكلة الكردية، التي يفضي حلها ليس الى تمتع الشعب الكردي بحقوقه وتملكه زمام النهضة فحسب، بل ويفتح بوابة التنمية الإجتماعية والإقتصادية أمام الدول المقتسمة لكردستان أيضاً ويدفع عملية الديمقراطية وحقوق الإنسان فيها الى أمام وكان يفترض ان تكون هذه الفكرة جامعة للآراء ومانعة للشواذ والنتوءات وحافزة على الاغناءات والاضافات الخلاقة من قبل المثقفين والكتاب الأكراد والعرب لتدشين مشروع الحوار الكردي مع امم الجوار، الا انه حتى ضمن هذا المحور الموضوعي خرج البعض الكردي المؤمن بان السيف اصدق أنباء من الكتب لينقلب على أجواء الأفكار والحوارات الحضارية، على صفحات الصحف المرموقة كما انقلب في كردستان العراق على الشرعية والبرلمان المنتخب، وهنا نقصد بالذات حزب الإتحاد الوطني الكردستاني وزعيمه الطالباني والأقلام الأحادية النظرة المرتبطة باعلامه الذي شن في صحيفته «الاتحاد» عاصفة من التهجم على أفكار البزاز – اطلعنا على جوانب منها اثناء وجودنا في كردستان العراق قبل اشهر، وكل ذلك لمجرد وقوف الكاتب قريباً من البارزاني اكثر من الطالباني مما دعا اعلام الأخير الى التماس الطابع الشخصي والرغبة القبلية في الأنتقام أياً كان الثمن وحشد حزب الإتحاد الوطني الكردستاني ماكنته الإعلامية في الداخل والخارج لترهيب البزاز بالكلمات النارية، ومحاولة طمس حاضره بنبش ماضيه، ولكننا نقول للسيد عباس البدري اين كان

هو حين حلت النكسة بالأكراد عام ١٩٧٥ واستبدلت الحكومة العراقية صحيفة «التآخي» الحرة بصحيفة «العراق» الكسيحة المسبحة بحمد النظام الديكتاتوري، ألم يكن هو أحد كوادر هذه الصحيفة الصفراء؟

لقد صدق البدري أيما صدق حين قال - لا فض فوه - ان الكتابة اما تكون مسكاً أو سخاما وما اشد وطأة السخام في مقالته حين اعتدى على الحقيقة التأريخية التي يشهد لها الملايين في كردستان وهي ان السيد مسعود البارزاني كان يرأس عام ١٩٩١ قوات الجبهة الكردستانية، إبان الإنتفاضة المباركة، في حين كان السيد الطالباني في بيروت لحضور المؤتمر الأول لفصائل المعارضة العراقية، وكان كاتب هذه السطور أحد مندوبي المؤتمر، ومعركة (كوري) أحد شواهد وقوف البارزاني حتى النهاية مع شعبه، فهو إذن لم يكن أصلاً في حاجة الى مفرزة من نوشيروان لإجباره على المشاركة في الانتفاضة ولانعتقد ان نوشيروان نفسه قادر على تحقيق هذا الحلم المستحيل - أي اسر البارزاني واذلاله - وهو الحلم الذي مازال مسيطراً على مخيلة الإتحاد الوطني الكردستاني حين اطلقت قوات الطالباني قبل أيام صواريخ «غراد» على محيط صلاح الدين «أملاً» في اغتيال البارزاني، ولكنه الأمل الذي سيبقى اكبر البنود المستحيلة التطبيق في المنهاج والنظام الداخلي لحزب الطالباني القائم على الثأر الشخصي من زعامة عريقة.

أما السيد نجاة عمر سورجي فيذكر ان الدعوة التي اطلقها مسعود البرزاني الى الحوار والتواصل مع الأمم المجاورة هي دعوة انفرادية بمعنى ان للأخير قصب السبق في طرحها وهي فضيلة، وليست خطيئة كما يزعم السورجي، بل ان الغريب هو ان لا ينضم الآخرون الى هذه الدعوة الكريمة، والا أفليس بديل التواصل والتمازج الحضاري هو الاحتراب ومضاعفة البون الشاسع بين الكرد والامم الأخرى، وهل يمكن للبندقية وحدها في عصرنا ذي التغييرات الإنعطافية ان تبقى الوسيلة

الوحيدة لإنتزاع الحق الكردي دون تضافر وسائل الكفاح الأخرى؟ السنا بحاجة الى مؤتمر اقليمي يستوعب عدالة القضية الكردية، بدل الإستمرار في اعتبارها ورماً خبيثاً يقتضي الإستئصال؟

وأخيراً فلان السيد (السورجي) يطلب تفاصيل توضيحية تضيء فكرة كون البارزاني (احد اكبر دعاة احلال السلام في منطقة ملتهبة بالنزاعات والخصومات)، لذا لا بأس من الخوض في غيض التفاصيل لا فيضها منعاً للإفاضه والأطناب.

١ - لقد فاز مسعود البارزاني وحزبه الديمقراطي الكردستاني في اول انتخابات حرة في التأريخ الكردي عام ١٩٩٢ ورغم ذلك ارتضى بمناصفة السلطة والإدارة مع حزب الطالباني تجسيداً للوحدة الوطنية الكردية، حيث تنازل عن نسبة الفوز، وهذا ما لا يفعله اي حزب سياسي في اوروبا الغربية الديمقراطية، ناهيك عن احزاب العالم الثالث.

٢ - ألف مسعود البارزاني سلسلة من الكتب عن (البارزاني والحركة التحررية الكردية) وكان فيها متواضعاً وثائقياً داعياً الى التفاهم والتفهم وتغليب نزعة الحوار والتواصل والسلم وليس استمرار الإقتتال وهو ذو تجربة في الكفاح المسلح بلغت ٣٠ عاماً.

٣ - منذ بدء النزيف الداخلي الكردي عام ١٩٩٤ كان مسعود البارزاني دوماً المبادر الى طرح مشاريع سلمية والاحتكام الى صناديق الاقتراع وتبني الحوار اساساً للتعايش، وكان ذلك محور مقابلته الأخيرة مع صحيفة «الشرق الأوسط» بعد اندلاع الجولة القتالية الحالية.

٤ - لم يلجأ البارزاني أبداً الى تسييس الخدمات والمرافق المدنية من ماء وكهرباء وصحة وكل ما يندرج تحت موجبات الحياة اليومية للمواطن الكردي فبماذا يعلق السيدان (البدري) و(السورجي) على تعمد حزب الطالباني قطع الكهرباء منذ يوم ١٢ / ١٠ / ١٩٩٧ عن مليون انسان في مدينة أربيل.

٥ – منذ أكثر من عام يطرح اللقاء الشخصي بين البارزاني والطالباني كأمل وحيد للخروج من النفق المظلم للإحتراب الداخلي، ورفع الطالباني هذا الموضوع مثل قميص عثمان بوجه الجميع ولكن الغريب كل الغرابة هو رفضه اللقاء بالبارزاني بعد ان أبدى الأخير موافقته. ولم يقدم الطالباني أي عذر على تغيره الزئبقي هذا ولو قدم لما كان مقنعاً.

٦ – اعلنت الدول الراعية لإتفاقات السلام الكردية وهي أميركا وبريطانيا وتركيا ان الإتحاد الوطني الكردستاني هو الذي خرق الهدنة واعلن القتال يوم ١٢ / ١٠ / ١٩٩٧ ووفر حزب الطالباني على الأخرين عناء البحث عن البادىء بالقتال حين أكد في خطابه انهم اشعلوا القتال لفرض السلام حسب تعبيرهم.

فهل بعد ذلك يبيح البعض لنفسه انكار الشمس في رابعة النهار.. وقبل ذلك وبعد ذلك لماذا يحرم اعلام حزب الطالباني على كاتب عربي رغبته في الوقوف في الزاوية التي يرتأيها لقول حقيقة موضوعية، ولمنع الخلط بين الضحية والمعتدي وللحفاظ على البقية الباقية من المساحة الخضراء في كردستان العراق المقحمة في مشروع الإنتحار الذاتي.

الشرق الأوسط – ١ / ١١ / ١٩٩٧

كردستان حقيقة مطلقة لاتقبل النفي

غريب امرنا نحن في المعارضة العراقية، فاختلافنا تعدى التباين الطبيعي في الرأي والتوجه الفكري والمنظور الذي من خلاله نرى مستقبل العراق، وايضا تجاوز سياج الاختلاف مع الآخر ووصل حد نفيه، حتى بتنا ازاء هدم المسلمات والثوابت التي نقف عليها في عملنا المعارض. هذا ما خطر لي وانا اطالع مقابلة عصمت قوجاق ممثل الجبهة التركمانية العراقية، مع «الشرق الأوسط» يوم ٢٣ / ٣ / ٩٧ الذي ينفي اسم كردستان وبذلك يدعونا ونحن على اعتاب القرن الحادي والعشرين لان نثبت له ان الماء ماء والسماء سماء وما بينهما هواء. على اية حال اتمنى على قوجان ان يتسع صدره للملاحظات التالية:

١: منذ بداية القرن الثاني عشر ثبت مصطلح كردستان في المراجع العلمية والتأريخية والجغرافية بعد ان اطلقه السلاجقة على المناطق ذات الغالبية الكردية، التي تشكلت فيها الامارات الكردية الواحدة تلو

الاخرى دون ان تتهيأ لها اللحظة التأريخية لتتوحد في دولة قومية موحدة. وفي عام ١٦٣٩ قسمت هذه الارض بموجب معاهدة (قصر شيرين) بين الامبراطوريتين العثمانية والصفوية وفي عام ١٩١٦ وضعت كردستان مجدداً على مشرحة المصالح السياسية للدول الكبرى في معاهدة (سايكس بيكو) لتقسم بذلك تقسيما رباعيا مازال مستمرا الى يومنا هذا.

هذه هي البديهية التي يجمع عليها كل التأريخيين والسياسيين وكل المعنيين بالقضية الكردية. فما هو اذن التبرير الذي يرتكز عليه السيد قوجاق لانكار اسم كردستان. انه بالتأكيد لن يجد الحقيقة الى جانبه في ادعائه، ولذا فما يقوله هو مجرد موقف سياسي مصلحي آني قائم على توظيف اعتبارات معينة في كردستان العراق لصالح اطماع تجد امتداداتها خلف الحدود.

٢: ان تنوع الموزاييك الاثني في كردستان ووجود الاخوة التركمان فيها لاينفي ولايمكن ان ينفي حقيقة اسم المنطقة فالعبرة في التسمية بالاغلبية الكردية الساحقة القاطنة فيها. ان حقيقة وجود عدة قوميات في العالم العربي لايفضي الى الغاء التسمية من الخارطة، ثم وهذا هو المهم ما رأي قوجان بتغيير اسم تركيا، لا سيما ان فيها نحو ١٥ مليون كردي ما زالت قضيتهم تنتظر حلا منسجما مع منطق العصر، هذا اضافة الى وجود العرب والأرمن والشركس واللاز واثنيات اخرى على ارض الدولة التركية.

انه سؤال مطروح على قوجان فهل يتفضل بالاجابة؟

٣: صنف قوجان ولاول مرة في التأريخ العراقي اهالي قضاء

«الزيبار»و «نيروه» كاقليات اثنية وليس كعشائر كردية عراقية، وسأكون شاكراً لو تفضل بابداء الاسانيد التي يرتكز عليها، لانها ستشكل فتحا علميا قد يكون خافيا علينا جميعا لغاية الآن.

ان ذلك يدعونا للتساؤل: هل مارس قوجان تحصيله العلمي اصلاً في العراق؟ لان أي طالب صف متوسط عراقي يعلم ان الزيباريين واهالي نيروه هم اكراد اقحاح؟.

جعل قوجان نسبة الاخوة التركمان في العراق ٢١ في المائة اي خمس سكان العراق، مما دعا الصحافي الذي اجرى الحوار لتصحيح هذه المعلومة في جملة اعتراضية ضمن الحوار.

واذا كنا نتهم. وبحق. النظام الدكتاتوري بمحاولة تقليل نسب القوميات والاقليات غير العربية في العراق، ونشك في النسب التي يوردها، فإننا بالمقابل لاينبغي ان نلجأ الى المبالغة والتهويل لان ذلك يسيء الى مصداقيتنا. ومن مراجعتنا لاحصائيات جرت في عهود مختلفة ومنها الاحصائية الواردة في دائرة المعارف العثمانية والاحصائية الانجليزية لسكان الموصل والاحصاء العام لسنة ١٩٧٥ لم نعثر على اي سند يؤكد فرضية قوجاق، التي لانعتبرها سوى اجترار لما سبق ان صرحت به تانسو تشيلر وهي ان نسبة التركمان في كردستان العراق تبلغ ٣,٥ مليون، والتساؤل المشروع الذي افرزه هذا التصريح في حينه هو: اين يسكن الاكراد وكم هي نسبتهم وايضا الاخوة الآشوريون لان عموم سكان الاقليم هم نحو ٤ ملايين.

ان النظام الدكتاتوري في العراق الذي نتخندق جميعا ضده لايستطيع ان ينفي وجود كردستان الذي ثبت كمصطلح معترف به منذ ٢٧ عاما

عند التوقيع على اتفاقية ١١ مارس (اذار) لعام ١٩٧٠ . فكيف يتولى هذه المهمة فصيل يقع في خانة المعارضة العراقية؟ ان كردستان والشعب الكردي حقيقة مطلقة لاتقابلها الا حقيقة مطلقة اخرى وهي احقية هذا الشعب في تقرير مصيره على ارض وطنه المجزأ بالشكل الذي يختاره، لان الحرية لاتتجزأ والذي يدافع عن بني جلدته اينما تناثروا في بقاع الارض، عليه ان لاينفي هذا الحق على الآخرين.

ان الحرية التي يتمتع بها الاخوة التركمان في اقليم كردستان العراق رغم واقع التناحر الكردي الحالي هي اضعاف ماكانوا يتمتعون به من حقوق وحريات، ونعتقد ان الاجدى توظيف هذه الحرية لتطوير حياة التركمان من كافة النواحي بدلاً من الانغمار في مواقف خاسرة سلفا، ونعني محاولات انكار وجود كردستان. وهي المحاولات التي اكل الدهر عليها وشرب.

القضية الكردية تستحق الرؤية بمنظار آخر

تبعا لنسق مجمل القضية الكردية البالغة التعقيد والتشابك، يبقى الحدث الكردي عصيا على الفهم والإستكشاف وصعبا على الإستيعاب لأول وهلة، لأن أغلب تفاعلاته ومن ثم شظاياه تشمل دوما بحكم توزع الشعب الكردي وامتدادات قضيته، اكثر من جهة أصلية وشريكة ومتواطئة. لذلك وجدنا اكثر الأقلام العربية التي خاضت في موضوع الإجتياح التركي لكردستان العراق لامست سطح الحدث وظاهره، وتبعا لذلك حرضت على جعل الكردي كبش فداء، في حين ارتأت اقلام اخرى التماس الموضوعية واعطاء كل ذي حق حقه وتغطية الحدث من زوايا مغايرة بلا افراط أو تفريط، ومنها مقالة السيد سعد البزاز في «الشرق الأوسط» يوم ٣ / ٧ / ١٩٩٧ الذي اجاب على الكثير من الأسئلة ودعا الى حوار عربي كردي هادىء والاصغاء الى الرأي الآخر، لأن من المجحف ان نرى في حادث الإجتياح القشة التي تقصم ظهر البعير

وتتيح لكل عابر سبيل اتخاذها ذريعة للطعن بتأريخ حركة كردية ناهضة وحزب كردي عبر الخمسين من عمره وزعيم كردي هو سليل تراث وطني عريق راكم سمعته بالتواتر المتصل من المواقف والممارسات ونعني السيد مسعود البارزاني، في حين كان يمكن فعلاً جعل الحدث وتداعياته مناسبة للبدء في تعديل الرؤية العربية الى «المنطقة الآمنة الكردية» ومسوغاتها وأهدافها ومستقبلها الذي يتطلب قبل كل شيء حمايتها من الإجتياحات ومن عصف رياح دول الجوار، ودعمها كمنطقة خارج نفوذ السلطة المركزية وقوانينها العقابية لتكون فاتحة خير لكل عراق المستقبل.

هذه التوطئة حرضني عليها مشكورا أنور عبدالله في «الشرق الأوسط» (١٩٩٧/٧/١٣) في تعقيبه على مساهمتي ليوم ١٩٩٧/٦/٢٧.

ويقينا فإنني لست في وارد الرد لأن المعقب طرح أكثر المهمات إلحاحاً وشرعية أمام المثقفين الأكراد وهي الإنهماك في مواجهة الذات والواقع، وأشار - بحق - الى تطلعي في «الحياة» ١٩٩٧/٤/٢٩ الى اليوم الذي ترى فيه صحيفة كردية يومية مستقلة النور، وهو التطلع الذي مازلت وسأبقى أنشده، لأن الشعب الكردي وهو من الشعوب الكبيرة في العالم لايملك صحافة يومية غير مؤدلجة وغير حزبية، وهذا لعمري نقص وخلل كارثي في الحياة الثقافية الكردية، اما انحيازي ابان الإجتياح التركي فكان انحيازاً الى جملة حقائق وأمور تم تغييبها قسراً عن جهل او تجاهل من قبل اقلام كان يفترض بها ان تصبر حتى ينقشع غبار الحدث قبل ان تخوض مع الخائضين عباب ماء عكر، وذلك حرصاً على مصداقيتها ولكي لا تكون كتابتها حصرية مقتصرة على اختزال الحدث

كله في الدعوة المزعومة للجيش التركي من قبل مسعود البارزاني. فكان لابد لنا نحن القريبين الى حد الذوبان في الشجون والهموم الكردية ان نضع الفواصل والنقاط حيث ينبغي ان تكون بأسلوب ابعد ما يكون عن الإثارة وتجييش المشاعر، في حين لجأ آخرون لرفع القميص المدمى للحادث و واستثماره لإجترار كل مخزون القوالب الجاهزة من تعابير الطعن بزعامة كردية يؤهلها ماضيها وراهنها لأن تتحلى بمنزلتها اللائقة بها في المحيط العربي، بعد اختبارات عسيرة في الوطنية اجتازتها بنجاح عبر عقود طويلة من الزمن، ولعل ابرزها انه حتى حين تهيأت لها عام ١٩٩١ ظروف استقلال الأمر الواقع (Defacto) آثرت هي الفيدرالية ضمن العراق.

اذن فانحيازنا كان بهدف تثوير الأقلام العربية لعدم نسيان هذا الجانب المتشعب والمحوري الهام في الحركة الكردية التي ربطت على الدوام الحقوق الكردية بحل اشكالية الديمقراطية في عموم العراق، ولعدم الإنزلاق والتسرب من بوابة الإجتياح التركي - وهو حادث أليم ومرفوض مبدئياً - للطعن في الحركة الكردية العراقية وجوهرها التحرري، أن أي حادث، مأخوذا لوحده دون الإلمام بخلفيته وملابسات وقوعه، لن يؤدي إلاالى نتيجة مبتسرة وفجة وناقصة الإقناع والحجة.

وتسلحاً بذات النمط من الإنحياز الإيجابي اجيب على التساؤل المشروع للسيد أنور عبدالله انه على حد معرفتي - وكنت ابان الإجتياح في كردستان العراق وقريباً من قنوات القرار والاعلام - فإن الحزب الديمقراطي الكردستاني لم يلجأ لدعوة الجيش التركي لأن الأخير لايحتاج لدعوة من حزب متواضع الإمكانات والإقتدار في قياسات

الدول، وهو توغل بفعل موجبات معادلة محلية واقليمية ودولية هيأت له الأرضية، وهو ليس الإجتياح الأول، فمنذ العام ١٩٨٣ وهذه الإجتياحات تتواصل وهو العام الذي وقع فيه النظام العراقي اتفاقية أمنية مع تركيا تجيز للأخيرة ملاحقة النشاط الكردي المسلح بعمق ١٥ - ٢٠ كلم داخل الأراضي العراقية، وهذا لا شك مسوغ قانوني تعاقدي بين دولتين ذات سيادة فهل بعد ذلك يحتاج الجيش التركي المعتمر بقبعة الناتو تأشيرة دخول من السيد مسعود البارزاني؟

ولكي نمسك بالخيط الأساسي لهذا الحدث نقول ان الأطراف الكردية العراقية تواجه اختبار الخروج من نفق الإحتراب الداخلي وبث الحياة مجددا في تجربة ديمقراطية فتية منسلخة عن دائرة نفوذ النظام وليس عن أرض العراق، ولذلك فإن المهمة المحورية للأحزاب الكردية غير العراقية احترام خيار أكراد العراق وتنمية الأجواء أمامهم للإحتفاظ بما يملكونه من هامش الحرية، بدل مراكمة الحرائق والخرائب في هذه المنطقة المشحونة أصلاً ببارود التفجير. اما دول الجوار الأقليمي فإن الافتراض الحضاري يستوجب ان تكون اولى اولويات اجندة تعاملها مع القضية الكردية الكف عن النظر اليها كمجرد هاجس أمني وحقل ملغوم يهدد بقضم خرائطها، فهي أصلاً قضية قومية ديمقراطية ناهضة ذات ارتباط عضوي بمبدأ حقوق الإنسان وهي مشروعة ومنسجمة مع شروط العصر ومقتضياته، وهذه الدول احوج ماتكون الى مؤتمر اقليمي لمعالجة هموم الشعب الكردي بآليات عصرية مقبولة عوضا عن سياسة النعامة التي تنتهجها حالياً. وهنا أضم صوتي الى نداء الكاتب سعد البزاز في مقاله المشار اليه أنفا بخصوص استنهاض حوار كردي - عربي

حضاري ينخرط فيه حشد من السياسيين والكتاب والمثقفين والمعنيين بهموم الملل والنحل والاعراق في العالم العربي، لبلورة معرفة أكثر شمولية وصورة أكثر خلوا من الرتوش عن واقع الحال في كردستان العراق والمنطقة الآمنة الكردية وحقيقة مطالب الشعب الكردي في اقليم كردستان العراق، وسيكون ذلك استهلالاً لنهضة مجمل العقلية والرؤية العربية في ما يخص المسألة القومية والتعددية الاثنية والتنوع العرقي، وذلك لكي لاتضطر مؤسسة مثل مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية «لتهريب» مؤتمرها حول هموم الأقليات في العالم العربي الى قبرص بضغط من بعض الأنظمة العربية، وكان كاتب هذه السطور في المؤتمر ضمن الوفد الكردي وكنت افكر كل لحظة ماهي المحرمات التي يناقشها هذا المؤتمر الحضاري المنفتح على الآخرين حتى يلاقي كل هذا النفور وغلق الأبواب أمامه.

الشرق الأوسط - ١٦ / ٧ / ١٩٩٧

نعم... مبروك للديمقراطي الكردستاني

ارتأى السيد أحمد الربعي في مقالته في «الشرق الاوسط» ليوم ١٩٩٦/٦/٢٢ ان يرمي كل ما في سلته من نعوت التخوين والتشهير على حزب وطني كردي عراقي عريق قدم خلال ٥١ عاما من الجهود والتضحيات والشهداء على طريق مقارعة الديكتاتورية وضمان الديمقراطية للعراق والحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي، ضمن السيادة الوطنية العراقية، ما لم يقدمه اي حزب آخر، ولكن كل هذا السفر النضالي المكتنز بالمواقف الوطنية يتحول بجرة قلم لدى كاتب المقال الى «عمالة للاجنبي»..

فيا ليت (الشرق الاوسط) الرصينة المرموقة التي تقرأ الى حد الادمان من قبل جمهرة القراء الكورد، نأت بنفسها عن سيل الشتم الذي نضح به قلم فاته ادراك الفاصل بين فضيلة الكلمة الصادقة النابعة من العلم اليقين بالشيء، وبين خطيئة تسليط اللسان على الآخرين عن جهل او تجاهل.

وبالاقتراب اكثر من الموضوع محل البحث نقول ان السيد الربعي يريد للقارىء ان يصدق ان الجيش التركي العائد لدولة اقليمية كبيرة، والمرتبط عضويا بالناتو، والخاضع لمجلس الامن القومي التركي، لا يأتمر في اجتياحاته وتوغله في كردستان العراق الا باوامر ودعوات الحزب الديمقراطي الكردستاني، في حين يعلم كل العارفين ببواطن الامور في المنطقة ان الاجتياح هي عملية ذات خلفية دولية اكبر من ان تصدها الدول الاقليمية والعربية، فكيف بحزب كردي متواضع قياسا للدول، يقود تجربة ادارة ذاتية كردية متواضعة في منطقة بائسة من العالم كانت الى ما قبل سنوات مسرحا لأكبر حرب عنصرية شنها النظام العراقي، وهي مازالت اسيرة التناحر الداخلي الكردي والمعضلات الاقتصادية الخانقة، ولكن تبقى حسنتها الكبرى خروجها عن دائرة ارهاب النظام.

ان الإجتياحات المخلة بالسيادة الوطنية ليست ثمرة دعوات الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي لا احد يشك في عراقيته واخلاصه اللامتناهي للوطن العراقي، بل هي افراز واقع دولي مفروض على العراق كله اثر حرب الخليج الثانية، وفي كردستان العراق هي ثمرة تعقيدات القضية الكردية وامتداداتها خارج الحدود، ثم هل لاقى الاجتياح سوى بضعة بيانات التنديد والاستنكار العربية؟ فلماذا اذن يطلب من الحزب الديمقراطي الكردستاني ما لاطاقة له به، اي مواجهة جيش هو في كل القياسات اكبر اضعافا مضاعفة عددا وعدة من حزب كردي معين ومن ادارة ذاتية كردية همها الأول الخروج من نفق الخرائب والانقاض للعمل على اعادة الاعمار والتنمية وتوسيع هامش الحرية التي

افتقدها شعب اقليم كردستان العراق عقودا من الزمن. لقد لامس قلم الربعي السطح وظاهر الحال فحسب والذي يتمثل في دخول جيش اجنبي لاقليم كردستان العراق وانتهاكه السيادة العراقية وسكوت الادارة الكردية عن الرد، هذه هي الصورة المجردة من خلفيتها ومن التسلسل الزمني لتاريخ الاحداث التي تسيطر على قلم الربعي في مقالته ولكنه - ربما لعدم احاطته بالموضوع - لم يشر الى حجم النصائح التي اسداها الديمقراطي الكردستاني والادارة الكردية لحزب العمال الكردستاني لعدم القيام بما من شأنه تمهيد الطريق ضمنيا للجيش التركي للتوغل، وضرورة احترام ارداة شعب كردستان العراق، وبرلمانه وادارته، وتجنب اقحام الاقليم في مناطحة مع القوى الاقليمية، فهو بحاجة الى علاقات حسن جوار وليس في مقدوره ان يصبح مسرحاً للعمليات ضد تركيا، ولكن كل هذه النصائح ذهبت عبثا حتى وقع الاجتياح ليس بدعوة من الديمقراطي الكردستاني كما يتهيأ للكاتب، فهذا الحزب دعا مرارا وتكرارا الحكومة التركية والعمال الكردستاني الى عدم تصفية حساباتهما على أرض كردستان العراق.

ولسد باب الاجتياحات فالمطلوب من الاحزاب الكردية غير العراقية احترام تجربة كردستان العراق، وبالمقابل فان المطلوب من الحكومة التركية مواجهة المشكلة القومية الكردية بالحوار والتفهم الحضاري لأن مسلسل القمع قد يؤجل الحل ولكنه يجعل الأزمة اكثر استعداداً للاحتقان والتفجير مجدداً.

واخيراً فانني اردد مع السيد الربعي عبارة «مبروك للحزب الديمقراطي الكردستاني» ولكن ليس على سبيل التهكم واستدراج

القارىء الى الاستهانة باكبر احزاب المعارضة العراقية الكردية واكثرها قدرة على التحشيد والتعبئة والمقاومة، بل لأن هذا الحزب المتشرب بتراث الزعيم الراحل مصطفى البارزاني ظل وسيبقى اصيلاً في انتمائه الوطني العراقي الكردي.

فمبروك لهذا الحزب اصالته وعراقيته، وباسمه نبشر الربعي انه اول من يقاوم اقحام العراق في نفق الدويلات الطائفية ويجاهد من اجل عراق ديمقراطي تعددي يضمن الحقوق المشروعة للشعب الكردي بالطريقة التي يختارها برلمانه المنتخب.

الشرق الأوسط - ٢٧ / ٦ / ١٩٩٧

الحصار الثالث!

الحصار بمغزاه المألوف في كردستان هو ذلك التطويق والتهميش للانسان الكردي منذ بدأ يتحسس جذوره الاولى ويشعر ان من حقه ان يملك مثل الاخرين نسغه في الحياة سياسياً وثقافياً واقتصادياً ووجدانياً. والحصار في الأدبيات السياسية الكردية العراقية الراهنة هو الطوق الاقتصادي المزدوج القائم على ركيزتين احداهما التخريجات القانونية الدولية التي تتعامى عن حقيقة انسلاخ كردستان العراق من دائرة نفوذ النظام، والثانية تتمثل في الطوق الاقتصادي المضروب على المنطقة من قبل النظام.

ولكن الحصار ايضاً - وهذا بيت القصيد - هو سياج القمع الكردي الذي افرزته الأزمة الداخلية المزمنة في المنطقة الآمنة ليصبح الحصار بذلك مثلث الاضلاع محكم القوائم لم يترك اية مسامات مفتوحة في جلد منطقة هي واحدة من اكثر بقاع العالم بؤساً ومن عناوين فصول تأريخها «الأنفال» سيئة السمعة والكيمياوي المدمر وحرب الإبادة العنصرية، وها هي ثورتها لا تأكل ابناءها فحسب، بل وتضع كل الوطن

وكل القضية على شفا هاوية من النار. وستكون الكتابات الابداعية الكردية عادمة الطعم والرائحة وغائبة او مغيبة عن الوعي ان لم توثق وتؤشر لهذا الحصار الثالث، كما ان ادب گوران العظيم أنتقد ذات يوم لان حدثاً معاصراً مثل الجمهورية - الحلم في مهاباد ذات الربيع الواحد لم تحتل - بانبثاقها وسقوطها - مكانة في ادبه.

واذا كان المزدوج من الحصار يحجب الخبز فحسب ولا يطيق حجب الحرية، فالحصار الثالث هو شرخ في نسيج وجدان الانسان الكردي. واغتيال لحاضرة، واستهتار بماضيه المخضب بالدم والدموع، ومعول هدم وتدمير مادي ومعنوي لاحلامه التي فكر ذات يوم انها مشروعة فاذا بها تستحيل جناية يقتل بسببها على رؤوس الاشهاد وبالبندقية التي هي كردية الانتماء وغريبة الهوى. الحصار الثالث - الكردي الهوية - كبل الديمقراطية وحصرها في خطابات المسؤولين المملة وفي بطون الكتب المهملة فوق رفوف المكتبات، أما حرية التعبير فتغتالها طلقة طائشة لانها خارج اطار التقاليد الصارمة للقبائل السياسية، فالشاعر يقتل من قبل حراس المدينة لمجرد اجتراحه قصيدة رافضة، والذين يحملون هذا اللون السياسي أو ذاك عليهم المغادرة الى حيث يتطابق لون المنطقة مع لونهم السياسي، والحاجات الحياتية بما فيها الغذاء والدواء - وما اقلهما في هذا الزمن الرديء - تتراكم عليها الضرائب بعدد القرى والمدن التي تمر بها لتصل الى مستحقيها وقد استنزفت ليس اخر ما في جعبة صاحبها من مال، بل واخر ما في كيانه من اعصاب ايضاً.

والحصار الثالث - الكردي المنزع - هو الذي حول المدن الكردية من

ملاذ آمن الى غابة من البنادق تصد رياح السلام وكان المؤمل منها ان تصد رياح العدوان، وهو الذي جعل الملاذ الآمن امكنة حبلى بمفاجآت الموت ومفخخة بنذر الشؤم التي تعانقت على شكل غيوم مكفهرة في سماء كردستان العراق التي استوطنها الحقد والمرض والفقر ونزعة التباهي بسلاح الانتحار الذاتي وتكسير الاقلام الجريئة وردم منافذ الابداع السياسي الأدبي الثقافي الفني بالتراب. انها اذاً دعوة لاتقبل التأجيل للمبدعين الكورد من كتاب وشعراء وفنانين لاستنفار كل ما في الكلمة واللحن من طاقة تعبيرية ضد الحصار الثالث وضد مشروع الانتحار الذاتي.

مؤتمر الشبيبة العالمي
انعاش لطموح السلام والتضامن

في الفترة من ٢٢ – ٢٨ / ٧ / ١٩٩٦ انعقد المؤتمر العالمي للشبيبة الاشتراكية في مدينة (بون) بألمانيا التي توافد اليها نحو ٥٠٠٠ شاب وشابة يمثلون ١٤٠ منظمة شبابية في ١٠٠ دولة وحركة تحررية من شتى بقاع العالم، حيث استضافتهم شبيبة الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني في تظاهرة سياسية، فكرية، ثقافية، رياضية وفنية تحت شعار «قوة التضامن».

وحضرت المؤتمر وفود عربية اضافة الى ثلاثة وفود كردية بينها وفد يمثل الحزب الديمقراطي الكردستاني ضم أيضاً كاتب هذه السطور، ساهمت في شرح هموم الشبيبة الكردية وتطلعها الى مد جسور الصداقة مع شبيبة العالم، ويؤسف ان هذا المنبر العالمي خلا من وجود وفد موحد يمثل المعارضة العراقية، وطوال اسبوع توزع المشاركون على مجاميع عمل للبحث في محاور السياسة والاقتصاد وحقوق الانسان والديمقراطية والمعضلات القومية والمشاكل التي تواجه الشبيبة على المستوى العالمي.

واكد المهرجان على ضرورة تفعيل حوار الشمال والجنوب بهدف تقليص الهوة بين العالمين الغني والفقير، وتكييف السياسات الوطنية بحيث تتناغم مع القوانين الدولية ومصالح عموم البشرية، ومساواة المرأة بالرجل، والكفاح من أجل صيانة حقوق الانسان التي هي مهمة عالمية، والدعوة لإنفتاح المجتمعات على التنويعات الثقافية والفكرية والعرقية والسياسية تجسيداً للديمقراطية المرتكزة بالأساس على التعددية.

ودعا المهرجان الى نظام اقتصادي عالمي رائده العدالة الاجتماعية، وتفعيل دور منظمة الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لتصبح فعلاً ممثلة لضمير البشرية وكل المجتمع الدولي ولتكون قادرة على الغاء سياسة القوة النووية واستحداث اليات بديلة لضمان الأمن والسلام العالميين ودرء شبح الحروب واخفات بؤر التوتر.

وفيما يخص كردستان والقضية الكردية، قالت وثائق المهرجان ان «كردستان تشكل منطقة استراتيجية مهمة في الشرق الأوسط وهي مجزأة بين تركيا والعراق وايران وسوريا وفي كردستان العراق هناك منطقة آمنة يحميها الحلفاء وذلك بعد ان تعرض الأكراد هناك للإبادة العنصرية والسلاح الكيمياوي على يد صدام حسين».

المؤتمر – الجمعة ١٩ آب (أغسطس) ١٩٩٦ – العدد ١٦٣

القرار ٩٨٦ ...

هل يعجل السلام في كردستان العراق ؟

أياً تكن الزوايا التي ننظر من خلالها الى اتفاق «النفط مقابل الغذاء» ومهما استطردنا في الاحتمالات المترتبة عليه، وفي مقدمتها احتمال المراوغة والتحايل في التنفيذ من قبل النظام، فان الثابت ان جوهر هذا الاتفاق المتأتي بموجب القرار ٩٨٦ يتوخى – ان روعيت بدقة اليات تطبيقه – تخفيف معاناة العراقيين ومحنتهم الاقتصادية والتمييز بين الشعب والنظام في مضمار العقوبات ويعني أيضاً سحب ورقة رابحة من يد النظام الذي ظل يلقي تهمة تجويع العراقيين على المنظمة الدولية، واضافة الى كل ذلك فالاتفاق يأتي انسجاماً مع توجه المؤتمر الوطني العراقي الذي دعا المجتمع الدولي الى فرض مثل هذا الاتفاق حتى لو رفض النظام الانصياع. وفي تفاصيل الاتفاق ان ١٥٠ مليون دولار ستخصص لأقليم كردستان العراق كل ثلاثة أشهر، ولايخول النظام اي حق او صلاحية للتدخل فيه او ابداء اية رقابة على كيفية صرفه بحكم

خـروج المنطقــة عن سلطتــه الإدارية. ولا جــدال ان هذا المورد الجــديد سيغطي جزءاً لا بأس بـه من مستلزمات الأعمار والتنمية في منطقة هشة الاقتصاد بحكم الحصار المزدوج والأزمة الداخلية التي قبرت بقية الأمل في مشاريع منظمات الإغاثة الإنسانية، وذلك كله ضاعف محنة الإنسان الكردي في «المنطقة الآمنة»، ما يدفعه للتساؤل بإلحاح متى تعود شرايين الحـياة لضخ دم جـديد تنتـعش بـه كل المرافق المدنيـة واهمـها المرفق الاقتصادي؟!

وإذا كانت التكوينات السياسية الكردية العراقية قد رحبت بالاتفاق تناغماً مع الشعور العام ومع مصلحة سكان الأقليم، فان المطلوب اكثر من الترحيب، المطلوب ترجمة هذه المصلحة العامة الى واقع عملي ملموس بتعجيل العملية السلمية وايصالها الى نهايتها المنشودة والخروج من تركة الهدنة المتوترة التي تكاد تنهار كل يوم، لتعود اركان الشرعية ممثلة في برلمان وادارة اقليمين مؤهلين لمهمة تطبيق الجزء الخاص بكردستان من اتفاق «النفط مقابل الغذاء».

فإذا كان منطقياً بل وواجباً ان تسهر اجهزة الامم المتحدة بالكامل على آليات التنفيذ والمراقبة فيما يخص باقي مناطق العراق لإفتقار النظام الى الحد الأدنى من المصداقية داخلياً وخارجياً، فإن المفترض – وهو كذلك – ان المنطقة الآمنة محكومة بقوى وطنية كان الأولى بها ان تؤتمن على آليات الصرف والمراقبة، حيث ستكون مفارقة محزنة لجموع الناس في الأقليم ان تجد تكويناتها السياسية التي خاضت النضال التحرري من أجل الحرية والخبز وها هي اهليتها تتعرض للإهتزاز ولا تقوى القيام بهذه المهمة المحورية بسبب بقائها في عنق زجاجة الأزمة الداخلية الطاحنة. ولنفترض ان التعجيل في صياغة اتفاقية سلام شامل غير ممكن حالياً – وهو ممكن في اعتقادنا – ولكن لكي لانفتح بوابة التفاصيل والنقاط العقدية، فانه يجدر بالكيانات السياسية الكردية

المباشرة على الأقل بالإتفاق على اليه مشتركة محددة معينة فقط بتنفيذ ما يخص كردستان من اتفاق النفط والغذاء لأنه متعلق بخبز الناس وقوتهم اليومي غير القابل للتأجيل، ولطمأنة المنظمة الدولية وسكان الأقليم بأن غطاءً نسبياً وشفافاً من الشرعية متوفر للنهوض بهذا العبء الحيوي.

وكان ممكناً توظيف اجتماع البرلمان الكردي يوم ٣ / ٦ / ١٩٩٦ والذي حضره برلمانيون من طرفي النزاع لصياغة هذه الآلية المشتركة، فالبرلمان جهاز استراتيجي وليس هيئة استشارية، وان لم ينظر اليه بهذا المنظور فأن تمديده واجتماعاته ستبقى جعجعة دونما طحين. ان طرفي النزاع لايجوز ان يبقيا في كل المسارات كخطين متوازيين لايلتقيان مهما امتدا، فمجمل المعطيات السياسية المتسارعة في المحيط الأقليمي والمستجدات التي تتراكم ومنها اتفاق «النفط مقابل الغذاء» تطورات تقتضي ان لايبقى ازاءها الوضع الكردي في الملاذ الآمن مشلولاً ومخترقاً وتابعاً يتلقى العراصف دون ان يهز السواكن.

ونعتقد ان السلام والتطبيع الجذريين، هما مهمة ملحة وان لم تنهض بها اليوم القناعات والإرادات وفق الإتفاق المبرم، فان المعطيات التي تفرزها الحياة يومياً وارادة سكان الأقليم ستفرض السلام فرضاً غداً، لأنه يستحيل ادامة كبت تطلعات اكثر من ثلاثة ملايين بشر خاضعين للإدارة الكردية، الا إذا كانت الأزمة تدار بعقلية هذا او الطوفان.

اذاً فان لم نتفق على كل شيء فلنتفق على الأقل على توفير خبز الناس، الذين كانوا على الدوام وقود الثورة ولن يغفر التأريخ ان نجعلهم الآن وقود الأزمة الداخلية.

المؤتمر – الجمعة ٢٣ آب (اغسطس) ١٩٩٦ – العدد ١٦٥

سعدي يوسف
والقصيدة التي لم يكتبها بعد...

بين «قصائد ليست للاخرين» وبين «نهايات الشمال الافريقي» و «الاخضر بن يوسف ومشاغله» مسافة هي بقدر المدى بين الخاص والعام، بين الأنا والآخرين، بين الذاتي والإنساني، بين الانطلاقة الواعدة والنضوج الذي بشر بميلاد شاعر ذاكرته بعمق تاريخ العراق، وقلبه بحجم مساحة هذا الوطن، وقصيدته المبللة بمطر المنافي والحافلة بالوان مناخاتها، السيابية منها والمدورة والتأملية ظلت عنواناً لكل التلاوين السياسة والتنويعات القومية والدينية المنتشرة على خارطة العراق.

انه سعدي يوسف الذي نستحضره اليوم الى واجهة الواجهة لمناسبتين احداهما لان الردى حصدت قبل ايام رابعة اثافي الشعر المعاصر (بلند الحيدري) حيث استفز فينا الشوق لذكر الأحياء ايضا قبل ان يغيبوا ويصبح الكلام عنهم كمراثي الخنساء، والمناسبة الثانية

لان سعدي يوسف المنفي ابداً يعاني اليوم من هم آخر، وكلمة «آخر» لاحقة لابد منها لان حلقات احزان هذا الشاعر لاينبغي لها ان تنتهي الا بعد ان يضع اللمسات الأخيرة على القصيدة التي لم يكتبها بعد.

ان الهم الاخر لشاعرنا وهو بالاحرى هم كل العراقيين يكمن في رفض عدي صدام حسين تجديد جواز سفره العراقي، واصرار الشاعر على تجديده كحق طبيعي في موقف سياسي - وجداني - انساني يعكس اصرار الشاعرية والابداع الخلاق على عدم الانسلاخ عن الانتماء للوطن وللارض ولمسقط الرأس، والاستمرار في الانسلاخ عن ثقافة السلطة ومنابتها العدوانية القائمة على نهج فاشي.

ان اصرار شاعرنا على بضعة اوراق تسمى «جواز سفر» ليس تظاهرة شكلية، بل احساس متناثر في اعمق ثنايا القلب بضرورة البقاء مسجلا عراقياً على الاوراق في المنفى وفي معابر الحدود والمطارات والموانىء ليستمر الشاعر يعطي من جواز سفره نصفاً لضابط الجوازات حيثما حل والنصف الآخر لحبيبته لكي يستثير لدى كليهما رغبة مواصلة التضامن مع هذا العراقي الحامل اوراق الانتماء الثبوتية الحقيقية، وليس اوراق اللجوء لهذه الدولة او تلك، وكأنه يقول للدكتاتور وشلته انتم الذين عليكم مغادرة الوطن بعد فقدكم عملياً لأية اوراق انتماء للوطن العراقي من جنسية عراقية وجواز سفر، ولم تعد اية بقعة من الجبل والسهل والهور تقبل بكم سيداً عليها.

وهكذا تفتق ذهن النظام عن فكرة اسقاط الجنسية عن الجواهري وعبدالوهاب البياتي، وحجب جواز السفر عن سعدي يوسف. ولكن النظام بقدر ماهو سادي فهو ساذج لان انتماء هؤلاء للوطن هو كما العقد غير المكتوب المنغرز في ضمير كل العراقيين، وفي كل قطرة مياه «دجلة الخير ام البساتين»، وعلى جذع كل شجرة عراقية ترتشف نسغها من قصائدهم الخضراء ابداً.

ان انتماء هؤلاء للوطن سابق لمجيء الدكتاتور في غفلة من الزمن. فهل بمقدور الدكتاتور ان يلغي التأريخ الوجداني العراقي وذاكرة الوطن التي ستحتفظ الى ابد الدهر في ثنايا ارشيفها بأسماء الجواهري والبياتي والحيدري وسعدي يوسف؟! اما هو فضيف ثقيل على بيتنا العراقي الجميل وسيخرج منه عاجلاً الى قبر لا شاهدة عليه.

لنجعل من قضية اسقاط الجنسية وجوازات السفر عن رواد الابداع العرقي وسفراء الهموم العراقية واحداً من ملفات عملنا المعارض لدى تجوالنا على منابر الكلمة والقلم في شتى بقاع العالم ليس وفاءً لأعمدة الثقافة العراقية فحسب، بل ايضاً لكي نتبنى مشروع العمل لأسقاط الجنسية وجواز السفر العراقيين عن دكتاتور العراق ومجموعة الـ ٢٧ من ازلامه المتهمين بإرتكاب جرائم ضد الإنسانية ووضعم في قفص الإتهام الدولي.

المؤتمر – الجمعة ٣٠ آب (اغسطس) ١٩٩٦ – العدد ١٦٦

رداً على سامي شورش

هم الذين اسكتوا الديموقراطية!

* لايختلف اثنان من المثقفين الكرد حول النتائج الكارثة للإقتتال الداخلي الحالي في كردستان العراق، لاسيما لجهة تهديده التجربة الديموقراطية والإدارة الأقليمية التي انبثقت ضمن ضمانات دولية كانت لحقب طويلة هدفاً محورياً للحركة التحررية الكردية، وها هي تتعرض للتدمير بأيدي الكرد انفسهم حيث يطغى العامل الذاتي سلباً على العامل الموضوعي الذي كان تأريخياً السبب الأكثر تاثيراً في الإنكسارات والتراجعات التي تعرضت لها القضية الكردية. هذا هو اجماع الكوادر الكردية المتنورة أياً كانت انتماءاتهم ومشاريعهم السياسية، لكن الخلاف هو في تحديد جذور المشكلة وأسباب اندلاعها وبهذه الحدة، الى الحد الذي ضيعت فيه المهاترات الإعلامية الحقيقة حتى لم تعد ترى، والأنكى من ذلك لجوء البعض الى دفاع وظيفي

والإنهماك لاختلاق تعليلات اما انها لا وجود لها، او انها لو وجدت فليست العوامل الحاسمة لتفجير الوضع وسيطرة لعلة الرصاص على الحوار المنطقي الهادف والمحاججة الفكرية ووسائل التعبير الأخرى.

ونسوق مقال السيد سامي شورش في صفحة «افكار» في «الحياة» في ٢ / ٢ / ١٩٩٥ بعنوان «الديمقراطية الصامتة... سبب اقتتال الأكراد في ما بينهم» مثالاً على التعامي على الحقيقة والمغالطة في سرد خلفيات القتال الدموي. فالديموقراطية لم تكن صامتة كما ورد في المقال حيث كانت لها وسائل التعبير العديدة من لجان الحوار المشترك وجلسات مفاوضات ومصارحة مطولة بين الحزبين الرئيسيين الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني، ناهيك عن الإتفاقات الثنائية ومواثيق التحالف التي خرقت قبل ان يجف حبرها. وكان هذا الجو الديمقراطي ينتعش حتى اصبح مثار اعجاب اوساط دولية عديدة، وكان يمكنه بالتأكيد ان يكون الإطار الكفيل بحل الأزمات في جو صحي متحضر لاتنتصر فيه الا الحقيقة، لكن طرفاً في النزاع لجأ بعد ان فقد منطق الحوار الى اسكات الديموقراطية بحراب البنادق واعتماد العنف السياسي واحتلال عاصمة الأقليم وشل الإدارات وسيلة لبلوغ مراميه الضيقة في الإستئثار وفرض نفسه بالقوة وهو هدف اثبتت وقائع الحياة عدم قابليته للتحقيق لاسيما في حقبة الجبهة الكردستانية والتعددية السياسية الكردية.

يسرد شورش الخلاف على التفاوض مع حكومة بغداد عام ١٩٩١، والتباين في الرأي حول الانتخابات، وتشكيل الحكومة وتوزيع الحقائب، كأسباب للتناحر الداخلي ورداً على ذلك نقول ان ما أورده المقال هي

نقاط خلافية، والإختلاف في الرأي هو صفة لصيقة بالحياة السياسية لأي بلد، ولكن الغريب والشاذ ان يلجأ الإتحاد لإستنفار قواته ويعلن النفير العام لحل هذه الخلافات بدلاً من استغلال منافذ التعبير التي وفرتها التجربة الديمقراطية لبسط آرائه ومواقفه، ما يدل على ان النية كانت مبيتة وتبحث عن أية ذريعة، مهما كانت، لبدء حلقة اخرى من مسلسل الإقتتال الداخلي. ان اطلاق الرصاص والغاء دور العقل عمل متخلف ساذج لايقدم الحلول للنقاط الخلافية بل يعمقها، ويزيد من احباط الجماهير الكردستانية التي تعاني أصلاً من انهاك اقتصادي ناجم عن الحصار المزدوج. وكانت تتوقع ان تتهافت الكيانات السياسية الكردية على مهام الأعمار والتنمية وليس على تدمير مابقي من كردستان وتحطيم بقايا الآمال المعلقة على تطوير وتجذير التجربة التي بنتها هذه الجماهير بدمها. اما اختلاف الرؤية لمسألة القيادة وإيمان طرف بتداوليتها واحتفاظ الآخر بالتقليد العشائري، فهو أمر لا جود له الا في مخيلة الكاتب، والا فليذكر لنا مثالاً واحداً على ذلك. فالشخصان الأولان في الحزبين كلاهما منتخبان من قبل مؤتمرات حزبية ويعاد انتخابهما في المؤتمرات المتعاقبة، والطرف الذي ينتمي اليه السيد شورش لايشذ عن هذه القاعدة منذ ان تأسس الإتحاد الوطني الكردستاني. اما التظاهر بالحداثة والتطور واقحام التعابير والمصطلحات الرنانة في برنامج اي حزب كان فليس ابداً معياراً يعول عليه بقدر التعويل على الممارسة الفعلية والسلوك السياسي اليومي على أرض الواقع. فاطلاق الرصاص على جسد اليموقراطية وشل منافذها عمل شنيع لايمكن التغطية عليه بأكداس من الكتابات النظرية والإعلامية

العديمة النكهة والتي تثير سخرية المواطن الكردي الظامىء الى الفعل لا القول.

ان اعتصام ٦٠ برلمانياً في مبنى البرلمان ورفضهم القتال، هو رمز الشرعية، والمدافعون عن هذا الرمز هم اصحاب الفكر الحضاري المتطور، ويحوزون يومياً على اعجاب اصدقاء شعبنا الحريصين على انقاذ تجربته الآيلة للسقوط.

وختاماً ندعو اصحاب نداءات النفير العام ان يستيقظوا من حالة اللاوعي ويعيدوا قراءة حلقات التأريخ ففيه مايعينهم على ادراك خطورة ما يرتكبونه اليوم من اعتداء على ثمرة حقب طويلة من نضال شعبنا الكردي. ومعيار مصداقية ونجاح الفكر السياسي لأي حزب يكمن في صناديق الاقتراع وليس في فوهة البندقية.

حول هجوم العمال الكردي على الديموقراطي

لمصلحة من ضرب السلام في كردستان العراق ؟

* لم يكن المقاتلون قد عادوا الى ثكناتهم بعد فصل اقتتال دموي مثقل بالمرارة في كردستان العراق، حتى أعلن الوافد الجديد في ثوب حزب العمال الكردستاني رفضه للسلام المعلن في دبلن بين الحزبين الديموقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني وشرع بضرب مواقع الديموقراطي يوم ٢٥ آب (اغسطس) الماضي واعلن انتصارات وهمية في منطقة بالغة الإتقاد وفق منطوق المثل الكردي الشهير «القتال أفضل من البطالة».

وعلى رغم انهماك عبدالله اوجلان وقنواته الإعلامية في سوق التبريرات المتحاملة والعودة الى سجل نظري وافر من المصطلحات وكيل التهم فأنه لم يستطع هذه المرة مسح علامات الاستغراب التي خيمت على الأوساط الكردية وبرزت على شكل بيانات شجب واستنكار من

أحزاب الكردية في تركيا وسورية ومن المؤتمر الوطني العراقي. أما الإدارة الأميركية راعية اتفاق دبلن فقد نعتت علنا حزب العمال بالإرهابي الذي لاينهض بأي دور بناء ويوظف اللا إستقرار في المنطقة الآمنة لمراميه، ووجدت في تنامي المسيرة السلمية بين الحزبين الكبيرين في كردستان العراق رادعاً قوياً لنوايا حزب العمال.

فتوحيد الصف الكردي العراقي وحرق الزمن لترجمة اتفاق دبلن على ارض الواقع سيبني جداراً أمنياً قوياً ضد عواصف التدخلات الأقليمية وأدواتها.

انعشت العملية الأخيرة في الأذهان القتال الذي فرضه حزب العمال على الادارة الكردية في كردستان العراق في تشرين الأول (اكتوبر) من عام ١٩٩٢ بعد انبثاق الإدارة الذاتية واعلان الفيدرالية، واثير سؤال كبير لدى مختلف شرائح المجتمع الكردي هو: لماذا يرضى حزب العمال الكردستاني لنفسه بالتحرك كلما تحقق انجاز ما أو بدا في الافق شيء من الوفاق والتوافق بين عدد من فصائل الحركة التحررية الكردية؟ وما الحكمة في فرض نفسه وصياً على الكل وتخوينه الجميع؟ ولماذا يتقمص على صعيد التنظير السياسي دور تمثيل نحو ٣٥ مليون كردي في الأجزاء الأربعة وبتفنن في عمل خرائط زاهية لكل كردستان البالغة مساحتها نحو ٤٥٠ ألف كيلومتر مربع ويدعو لتحريرها بحرب شعبية على طريقته الخاصة، ويرفض الإقرار بحرية ثلاثة ملايين كردي في المنطقة الامنة ويلعب دور القابر لحريتهم؟.

ان ضرب هذا الحزب للسلام في كردستان العراق وتأويل تفسير اتفاق السلام على هواه هو أمر لامعقول ولكنه جاء متوافقاً مع مجموعة

كبيرة من الظواهر اللامعقولة التي طغت منذ سنين على سياسة هذا الحزب واتخذت صوراً عدة منها:

١ - يرفع حزب العمال شعار جبهة كردستانية تتخطى حدود الدول التي تقتسم كردستان ولاتعير الاهتمام للحدود المرسومة والاعتبارات القانونية والدولية والسياسية والواقعية التي افرزها واقع التقسيم، ويعجز في الوقت ذاته عن صياغة أية آلية عملية لهذه الجبهة. وبمراجعة ادبياته نفسه نرى ان مصطلح الجبهة له تعريف ومدلول خاص لديه فهي في عرفه جبهة العمال والفلاحين وقطاعات الشعب الأخرى، وليست تعددية سياسية والتقاء تكوينات حزبية على ارضية قواسم الحد الأدنى.

٢ - على النقيض من كل الأحزاب الكردستانية ينظر حزب العمال الى الساحة الأوروبية كمسرح عمليات عنفية، وهو يتجاهل حجم الخسارة التي تلحقها هذه العمليات يومياً بالرصيد السياسي للقضية الكردية، بل هو أحد ضحاياها لا سيما في ألمانيا أكبر ساحاته الأوروبية. فقد صنفه القانون الألماني على قائمة التطرف وحظر نشاطه ما اضطره للعمل تحت واجهات وتسميات أخرى، في حين كان الحزب يملك في هذه الساحة الحيوية قسطاً وافراً من امكانات وتسهيلات العمل العلنية وعشرات المقرات المفتوحة في مختلف المدن الألمانية. وعلى رغم وشاتج التحالف التي تربط بين ألمانيا وتركيا، ضحى بها وبالثقل المعنوي لدعواه وصدقيته نتيجة انهماكه في عمليات عنف. واثر ذلك يقبع الآن نحو ٦٠٠ من عناصر الحزب في سجون ألمانيا.

٣ - يروج حزب العمال ليكون القوة الثالثة في كردستان العراق، في حين يفضل ان يكون قوة معتبرة في ساحته الأصلية بدل الهروب الى

ساحة اخرى لها تكويناتها السياسية التأريخية ولها اشكالاتها وطموحاتها ودرجة تطورها الخاص بها.

ولو افترضنا جدلاً انه أصبح القوة الثالثة في كردستان العراق فهل من الحكمة ان يدير الحزب صراعه مع الحكومة التركية في المنطقة الآمنة أم ان العقل والمنطق يدعوانه للنزول الى ساحته الأصلية التي ينطق باسمها.

٤ - يتهم حزب العمال الكردستاني كل الأحزاب الكردستانية، إنها تغازل هذه القوة الأقليمية أو تلك بهدف التفرغ لمهماتها المباشرة ضد الحكومة المركزية المعنية، ويبشر بنظرية مفادها التخلي عن هذا النهج والاتكال على شعب كردستان وحده ضد كل الدول المقتسمة لهذا الوطن واعدائه الإستراتيجيين، وهو بالطبع لايستطيع تطبيق نظريته في كردستان التي تفتقر الى شريط محايد أو مطل على البحر وهي محكومة بطوق الدول التي تتقاسمها.

٥ - في ربيع عام ١٩٩٣ حين وقع حزب العمال - استثناء على القاعدة - اعلانا مشتركاً بالمطالب الكردية مع الحزب الاشتراكي الكردستاني في تركيا ينطوي على شيء من المرونة والواقعية استبشر الجميع خيراً بمن فيهم الأوساط الأوروبية الداعمة للقضية الكردية التي وجدت في الإتفاق منفذاً يهيىء الأرضية لحوار بناء مع الحكومة التركية، الا ان حزب العمال فاجأ الجميع وخيب آمالهم وأجهض هذا التطلع حين قتل ومن دون مقدمات ٢٨ جندياً تركياً فنسف مجدداً الأجواء الجديدة وعاد بالقضية القهقرى.

٦ - يسود الأحزاب الكردستانية اجماع حول واقعية الحل المرحلي

للقضية الكردية انسجاماً مع ظروف العصر والواقع الجيو - سياسي الذي افرزته اتفاقية لوزان عام ١٩٢٣ التي الغت اتفاقية سيفر لعام ١٩٢١ وقسمت كردستان بين أربع دول، ما افرز تعقيدات شديدة في صلب القضية الكردية وكيفية حلها، والتقسيم الرباعي افرز بمرور الزمن واقعاً اجتماعياً واقتصادياً مختلفاً في كل جزء من كردستان ومعطيات ينبغي ان تؤخذ بعين الاعتبار.

والاستثناء الوحيد على هذا الاجماع يتمثل في توجهات حزب العمال الكردستاني الذي يصر على تجاهل كل هذا الكم من المتغيرات ولايعترف بالفارق بين الحلم والحقيقة.

٧ - تصر قيادة حزب العمال علناً أنها تنوي استدراج الجيش التركي لمقاتلته على أرض كردستان العراق وحين يدخل الجيش ويجتاح المنطقة يوجه قنواته الإعلامية لتخوين أحزاب هذا الجزء واتهامها بالتعاون مع الأعداء، ولاتنسجم هذه السلوكية مع أي معيار منطقي إذ الحقت أبلغ الأضرار بسكان المنطقة الحدودية على الجانبين وبالجسم السياسي والعسكري لحزب العمال نفسه، في وقت كان عليه توظيف امكاناته البشرية والمالية والإعلامية لسمعة القضية الكردية بعد التخلي عن سلوكيات عمل معينة ليصبح قريباً من الشعب الذي ينطق باسمه.

الحياة - ٧ / ٩ / ١٩٩٥

القناة الفضائية الكوردية وموقف المثقفين

* في مطلع هذا الشهر انقطعت قناة الـ«ميد تي ڤي» الكردية الفضائية فجأة عن البث، وسط اندهاش المشاهدين الأكراد في مختلف بقاع القارة الأوروبية، لا سيما في ألمانيا حيث يوجد نصف مليون كردي.

وتزامن هذا التطور مع العملية الإنتحارية التي نفذتها الشابة الكردية زينب كينالي في تركيا وأودت بحياة ٨ جنود أتراك. ومنذ البدء ظهر ان انقطاع البث ليس لأسباب فنية أو مالية، بل ان البعد السياسي – القانوني هو الذي يقف وراءه.

فهذه القناة أول قناة فضائية كردية افتتحت في شهر أيار (مايو) من العام المنصرم بإدارة وتمويل وتوجيه من حزب العمال الكردستاني، وكان ترخيصها يشدد على الطابع الثقافي العام للقناة التلفزيونية التي كانت تبث بالكردية والتركية، واستحدثت لاحقاً برنامجاً بالعربية. وكان واضحاً ان هذه القناة، التي التقط بثها في أوروبا وتركيا، افرزت قلقاً

كبيراً لدى الحكومة التركية، التي بذلت جهوداً مستميتة لدى الإتحاد الأوروبي لغلق القناة ووسطت مراراً لهذا الغرض فرنسا واسبانيا والبرتغال، مستندة في دعواها الى ان القناة تحولت الى أداة دعائية محضة لأفكار حزب العمال الذي ظلت سمعته ورصيده يتضاءلان لدى الأوساط السياسية الأوروبية اثر التوجه العنفي الذي مارسه.

وقد ذكرت صحيفة «تاگيس تسايتونغ» الألمانية يوم ٣ / ٧ / ١٩٩٦ ان سحب الترخيص من القناة الكردية، جاء مفاجئاً للعاملين في التلفزيون الكردي الذين كانوا يستعدون لتنويع واغناء البرامج، وان صاحب الامتياز ينوي اتخاذ الخطوات القانونية اللازمة للطعن في قرار الإغلاق.

واثر هذا الحادث انقسم الوسط الكردي بين رأي خافت وجد في القناة رغم علاتها وطغيان الطابع الدعائي الحزبي المؤدلج عليها، منفذاً ومتنفساً للثقافة الكردية، وأداة لشد الجالية الكردية في أوروبا الى الوطن، ورأي آخر يجاهر به غالبية المثقفين والسياسيين والمعنيين بالشأن الكردي، هو ان قناة «ميد تي ڤي» حملت بذرة سقوطها في داخلها لجملة أسباب:

١ – انها لم تكن قناة كردية عامة، بل أداة دعائية لحزب بذاته، وبدا ذلك واضحاً في النشرات الأخبارية وفي المتابعات والتعليقات والندوات السياسية التي كانت غالباً ما تتخللها محادثات تلفزيونية مع عبدالله اوجلان تمتد لأكثر من ساعة وهذا الإنحياز التام افقد التلفزيون شريحة واسعة من الجمهور الكردي.

٢ – اتبعت القناة معايير بدائية في التعامل مع الفنانين الأكراد تستند الى الإنتماء السياسي وليس الإمكانات الإبداعية فكانت لديها قائمة

بأسماء ممنوعة ضمت الفنان الكردي الواسع الشهرة شڤان وغيره، لمجرد اختلافهم فكرياً مع الحزب الممول للقناة.

٣ - كان الحيز المتاح لأخبار الجالية الكردية أو لما هو ثقافي وأدبي وفني وتربوي ضيقاً، في مقابل الدعاية الحزبية التي استحوذت على ساعات البث، وكانت ذات توجه خطابي دعائي وتقريري مباشر. مما شكل طوال أكثر من سنة الورقة الرابحة في يد تركيا لتبرير الضغط على حلفائها الأوروبيين لتعطيل القناة.

وعلى أية حال، فان التعطيل لايعني ان الأبواب موصدة أمام التلفزة الكردية، فمنذ مدة تبذل جهات ومراكز كردية عدة جهوداً لتوفير مستلزمات قناة كردية فضائية عامة وذات طابع حضاري ديمقراطي تخدم الثقافة الكردية وكذلك الطموحات السياسية المشروعة للشعب الكردي دون ان تحمل لون أي حزب سياسي معين. وبذلك تكسب كل الجمهور الكردي بكل تلاوينه الفكرية.

الحياة - ١٢ / ٧ / ١٩٩٦

ضحايا القمع الكردي

* كتب الكثير عن الأزمة المستفحلة في كردستان العراق، وتخندقت الأقلام في النظرة اليها وفق المنظور الايديولوجي الحزبي الذي ينتمي اليه هذا الكاتب والمتابع أو ذلك. ولكن ما اجمع الجميع عليه ان ثمة قمعاً وانتهاكاً فظيعاً لحقوق الإنسان رافق هذه الأزمة الضاربة في العمق، وشمل كافة سكان الأقليم، الى حد أصبح أهم الحقوق. وهو «حق البقاء» في مهب الريح. هذه حقيقة مرة أصبحت أكثر من فضيحة بجلاجل، ولا أدل على ذلك من تقرير منظمة العفو الدولية، الواقع في ١٤٠ صفحة الذي يستعرض على الملأ الوضع الفضائحي لحالة حقوق الإنسان المهدورة في ظل الأزمة الحالية.

هذه حقيقة لاتقبل الجدل. والى هذا الحد نتفق مع السيد أكرم شابو، في مقالته المنشورة في «الحياة» بتأريخ ١٩ / ٦ / ١٩٩٦ بعنوان «الآشوريون والقمع الكردي» ولكن ما نجده مناقضاً لواقع الحال لجوء السيد شابو الى أسباغ هوية طائفية دينية على هذا القمع المرافق لواقع التناحر، وتصويره الأمر وكأن هناك سياسة كردية لقمع الأخوة الآشوريين ولإثبات نظرته الخاطئة هذه أورد جملة من الأمثلة التأريخية

التي لاتنطبق بأي شكل على ما يحصل راهناً في كردستان العراق، ولأنه نظر الى صورة القمع معكوسة رأساً على عقب، فقد ابتعد عن الموضوعية. لهذا نجد من الضروري ايراد بعض الحقائق:

١ – ان الأزمة الراهنة في كردستان العراق هي، اولاً واخيراً، ازمة سياسية وليس لها أي طابع أو بواعث طائفية أو دينية والأزمة محتدمة بين الفصائل الكردية نفسها وليس بين الأكراد وقومية شقيقة أخرى في الأقليم، وضحايا هذا القتال ينتمون الى جميع الأحزاب ومختلف الفئات والشرائح الإجتماعية والدينية والقومية، الساكنين في كردستان العراق. فالقتل والاغتيالات تجري على الهوية السياسية وليس على الهوية الطائفية أو الدينية كما في لبنان، وربما كانت هذه الحسنة الوحيدة للأزمة من حيث بقائها مطوقة في اطارها السياسي، وذلك عائد الى واقع التسامح الديني المتجذر في المنطقة، ولعل العرى الوثيقة التي تربط بين الأكراد والآشوريين تشكل نموذجاً للتعايش القومي.

٢ – للأخوة الآشوريين تكويناتهم السياسية التي تعمل بأمان وحرية، فالحركة الديموقراطية الآشورية عضو في الجبهة الكردستانية وهي تحظى بدعم التيار الكردي ضمن اطار المعارضة العراقية. وللأشوريين خمسة مقاعد في أول برلمان كردستاني، وحقيبة الأشغال والأسكان في الوزارة الأقليمية، والعشرات منهم يعملون بحرية في مختلف مرافق الأقليم، اضافة الى عشرات الكوادر القيادية التي تعمل في مختلف الأحزاب الكردستانية، ومنهم من أصبح نموذجاً لواقع التعايش الكردي الآشوري.

٣ – السيد شابو هو الوحيد، بين من كتبوا عن مضاعفات الأزمة، الذي يتخيل وجود حملة مبرمجة للإستيلاء على القرى الآشورية، هذه القرى التي تتداخل في ما بينها كما تتداخل وتتعانق المصلحة الكردية – الآشورية المشتركة فالإستيلاء على القرى والتجاوز على أهاليها حالة

مستهجنة متواجدة في عموم الأقليم، وهي متاتبة ضمن واقع الفوضي الضارية الأطناب وموجهة ضد الجميع وليس ضد الآشوريين فحسب. كما يفكر كاتب المقال.

٤ – تبعاً لذلك فإن اغتيال عضو البرلمان المهندس فرنسيس شابو عام ١٩٩٣ جريمة نشجبها بقلوب دامية ولكن الصيح أيضاً ان العشرات من حالات الإغتيال السياسي حصلت في ظروف غامضة في ظل غياب سيادة القانون في الأقليم وليس من حق السيد شابو ان يجعل من حالة اغتيال واحدة مبرراً للتأسيس لظاهرة لا وجود لها على أرض الواقع.

ختاماً، فأن كان بعض التكوينات السياسية، قد عجز عن إدارة المنطقة، وإذا كان معول التهديم والتدمير الذاتي كردياً هذه المرة، والذي هدم بالفعل تجربة الإدارة الذاتية، فإن الآشوريين ليسوا وحدهم الذين يدفعون الثمن غالبا، بل سكان هذه المنطقة البائسة من العالم التي لاتخرج من نفق مظلم الا لتدخل آخر أكثر ظلاماً.

الحياة – ١٩ / ٧ / ١٩٩٦

حلبجة في ذكراها التاسعة

* هذه الأيام تمّر ذكرى واحد من أكثر الأحداث دراماتيكية في حياة الإنسان الكردي وأكثرها امتناعاً على النسيان في الذاكرة الجمعية الكردية. فهي الحلقة الأكثر استثنائية في مسلسل التراجيديا الكردية المتواصلة الى يومنا هذا، ونقصد ذكرى قصف مدينة حلبجة في كردستان العراق بالسلاح الكيمياوي في ١٦آذار (مارس) ١٩٩٨، وهي الكارثة التي هيأت لوعي جديد واستدعت إعادة نظر في شعارات وأساليب وآليات عمل الحركة الكردية وأولويات تحركها الإعلامي.

إن استثنائية الكارثة لاتنطلق من بشاعتها وقبحها فحسب، حيث سبقتها وأعقبتها حوادث أكثر بشاعة كعمليات الأنفال السيئة الذكر، وأيضاً ليس لكثرة ضحاياها، فالإبادة الجماعية ظلت أهم حلقات حرب الإبادة العنصرية التي شنها النظام العراقي في حينه على كردستان. أما رياح السموم السوداء التي هبت في ذلك اليوم الربيعي الجميل على

هذه المدينة الآمنة فكانت طرازاً جديداً من الجرائم حمل من الحقد أقصاه، وأثبت ان لا مستحيل في عداد الوسائل التي يعتمدها النظام لدفن الطموح الكردي، ليس في التمتع بالحقوق الإنسانية فحسب، بل في الوجود والبقاء أيضاً. لذا لجأ لضرب بني جلدته بهذا السلاح المرعب الذي يثير مجرد التلويح بإستعمال هلعاً وإنسحاقاً نفسياً بالغاً.

وهذه الذكرى إذ تستعيد طراوتها، فإن الذاكرة الشعبية ستحييها في كل بقعة يوجد عليها الإنسان الكردي ومعه أصدقاؤه، وسيتعالى الصوت الكردي مجدداً لجعل آذار يوماً عالمياً لتحريم السلاح الكيمياوي.

لكن الأهم هو هل ستثير الذكرى المعاني نفسها لدى الطبقة السياسية الكردية، فتنطلق الوحدة الكردية على انقاض الإحتراب الداخلي؟.

الحياة-١٩٩٧/٣/١٧

بارزاني رائد نضال تحرري.. لازعيم عشيرة

* اعتدنا أن نقرأ للسيد نزار أغري مقالات ممتعة بشأن الهموم والشؤون الكردية، فيها قسط وافر من التحليل الموضوعي والتعابير المميزة التي تلامس وجدان الإنسان الكردي. لذا كانت الدهشة كبيرة لدي وأنا أطالع له استثناء على هذه القاعدة، وأعني مقال «كردستان... دولة وعشيرة» في صفحة «أفكار»- «الحياة في ١٩٩٧/٤/١٩، الذي بني الكاتب تداعيات وتخريجات كثيرة على حالة واحدة استشف منها ما لاتحتمله تلك الحالة أصلاً، فجاء استطراده محملاً بالتهويل واتضخيم والنقد الجارح لعائلة وعشيرة وحزب وتراث قومي وطني توّجه مصطفى البارزاني الراحل بمسيرة نضالية غطت مساحة نصف قرن من الزمن، ومايزال هذا التراث قابلاً للعطاء واستنزاف الذات لصالح واحدة من أعقد قضايا التحرر القومي في العالم وأكثرها افرازاً للأشكاليات.

ويترءاى لي أن السيد أغري خلط الإستنتاجات خلطاً عجيباً الى حد

أفضى به الى النفي الكلي لسياق كامل من التراث النضالي المتراكم، انسباقاً وراء تصرف معين لاندري أصلاً مامدى صحته، ونعني احتداد النقاش بين قياديين في الحزب الديمقراطي الكردستاني هما نچيرڤان بارزاني وعلي سنجاري.

ولأن الكاتب بنى فرضيات بعيدة عن الواقع على هذه الواقعة، فإنني أجد من واجبي ايضاح مايلي تنويراً لقراء «الحياة» التي غدت القضية الكردية وملابساتها جزءاً من همومها اليومية:

١- ان مايسميه الكاتب بالعشيرة هو الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي تأسس عام ١٩٤٦ كخلاصة واستمزاج لكل ماسبقه من فصائل وتلاوين سياسة كردية قررت الإندماج في حزب جماهيري بقيادة البارزاني الراحل، الذي بزغ نجمه منذ أوائل الثلاثينات كرمز قومي وبعد خمسين عاماً من النضال السياسي والعسكري مايزال هذا الحزب يستند في خطه الجماهيري الواسع بالفعل الى تراث مؤسسه البارزاني الراحل، الذي تحدر من عائلة راكمت نفوذها ليس بالمال كما يذكر الكاتب، بل بالدفاع عن قضايا المظلومين وربط قيم العدالة والحق بالدين والوطنية، وقدمت من التضحيات ماجعلها موضع ثقة الشعب الكردي.

والتكوين السياسي الذي منحه البارزاني صفة الرسوخ والثبات والديمومة، ونعني الديموقراطي الكردستاني، هو الذي فاز في أول انتخابات ديموقراطية، وفاز في انتخابات أغلب النقابات والإتحادات والمؤسسات الأكاديمية، ومنها مثالاً لا حصراً، انتخابات نقابة المحامين وانتخابات الهيئة التدريسية لأكبر مؤسسة أكاديمية في كردستان وهي جامعة صلاح الدين. فهل يعقل أن تستطيع مجرد عشيرة محددة بذاتها

تعبئة كل هذه الحشد من الجماهير والانتلجنسيا الاكردية في خضم النضال التحرري؟

٢- ان مماثلة البارزانيين وتراثهم النضالي والتزكية الشعبية التي تتمتع بها العائلة البارزانية الكريمة، بالنظام الديكتاتوري العراقي، فيه أبلغ الأجحاف والظلم، وفيه جرح لمشاعر المجتمع الكردي وانتهاك لأبسط قواعد الرؤية الموضوعية، وانني استحلف الكاتب أن يذكر لنا عدد حوادث التصفية واغتيال أصحب الرأي الآخر داخل صفوف الحزب الديموقراطي الكردستاني. ثم ان عائلة البارزاني والبارزانيين كانوا ضحية النظام ومقتل ثمانية آلاف بارزاني في صيف ١٩٨٣ دفعة واحدة، هو دليل صارخ على ماقدمته هذه الشريحة المناضلة من قرابين على مذبح الحرية. فكيف أجاز الكاتب لنفسه مماثلة الضحية بالقاتل؟

وكان البارزانيون والحزب الديموقراطي الكردستاني مشبعين بالتسامح حتى مع الخصوم، في التأريخ أكثر من مثال قدمه البارزاني الراحل. أما في أيامنا هذه فنذكر الكاتب بطريقة تعامل السيد مسعود البارزاني مع قياديين أسرى من الإتحاد الوطني الكردستاني ابان الجولة القتالية الثالثة، حين عاملهم بنبل واخلاقية عالية كضيوف في قصر الضيافة في صلاح الدين، وخيّرهم بين البقاء أو الذهاب حيثما يريدون. وما يزال هؤلاء القياديون أحياء يرزقون ويعملون في صفوف حزبهم. وقد أصبح السيد مسعود البارزاني رجل المبادرات السلمية من جانب واحد. وفي ٤/٤ اطلق كل سجناء الإتحاد الوطني في سجون حزبه دون أن ينتظر أن يقابله الطرف الآخر بالمثل.

٣- ان السيد مسعود البارزاني ومعه السيد نيچيرڤان البارزاني

وعموم قيادة الحزب الديموقراطي الكردستاني، يواصلون مسيرة المصالحة وهي إن تكن تعثرت حالياً بعض الشيء، فليس من الحكمة أن ينهض من يدق الأسفين في جسد المصالحة.

أخيراً فإن كردستان الدولة لم تتداع ويثخن جسدها جراحاً ببندقية العشيرة بل بحراب شريحة ظلت تتغنى بالثقافة والتحديث، وحين قام للأكراد صرح انهالوا عليه بمعول التدمير واغتالوا الديموقراطية الفتية واقتحموا بمئة مسلح ومئة بندقية أول برلمان كردستاني حر. فرحم الله أخلاق العشيرة.

الحياة- ١٩٩٧/٤/١٥

من أجل صحيفة كوردية

* لأن الكلمة الكردية مقيدة-الا في ماندر- في الغربة ومناخات النفي القسري واستلاب طاقتها، لم يكن غريباً أن تكون القاهرة حاضنة أول صحيفة كردية في التاريخ حيث صدرت فيها قبل ٩٩ عاماً صحيفة «كردستان».

وهذه الصحيفة على رغم عمرها القصير (١٨٩٨-١٩٠٢) أرخت لبداية جديدة للنهوض الكردي.

ومنذ ذلك التأريخ ازدهرت المسيرة الصحافية الكردية بمئات من الأسماء والعناوين المكافحة، التي تطرقت لموضوعات لها صلة وثيقة بالأكراد تأريخاً وسياسة وثقافة. وعلى رغم تميز معظم هذه الصحف بالمستوى التقني المتواضع، وكذلك بالموت المبكر، تبقى لها فضيلة التفكير والتصريح بصوت عال ومقروء.

لكن الغائب الأكبر في عالم الصحافة الكردية، والذي يفتقده كل المبدعين والكتاب الأكراد، هو انعدام صحيفة كردية يومية مستقلة تخدم الصحافة كفن وتعني بمحاور السياسة والثقافة والأدب والأجتماع وآفاق القضية الكردية واشكالياتها ومختلف الخيارات الايديولوجية المطروحة، دون ان تكون اسيرة طوق حزبي وايديولوجي معين، لتكون

بذلك قناة معلومات يومية للجميع دون استثناء.

ولانعني هنا الصحف اليومية المكرسة للهموم الكردية الناطقة بلغات القوميات السائدة.

فـ«التآخي» التي صدرت منذ أواخر الستينات ولغاية ١١ آذار (مارس) ١٩٧٤ كانت احدى دعائم الصحافة العراقية.

وأيضاً لانعني الصحف الكردية اليومية الحزبية التي تصدر عن الحزبين الكرديين الكبيرين العراقيين بسبب هامش الحرية المتوافر لكردستان العراق الخارجة عن سلطة النظام، وذلك لأن اطار الحرية الحزبية مهما اتسع يبقى ضيقاً لايحيط بالعطاء الانساني والإبداع الذي يكره الأغلال.

ولأن سقف الحقيقة الحزبية الأحادية الجانب والمؤدلجة يبقى منحازاً الى ضفة واحدة فقط من ضفاف نهر الحياة الدائم الجريان، فهذا يعني غياب أو تغييب كم هائل من العطاء المبدع والآراء والأفكار والمساجلات التغييرية والتنويرية.

فهي مفارقة كبرى ان لايستطيع الإنسان الكردي صباح كل يوم استشراف حركة العالم والوطن بلغته الأم، ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين، فالشعب الكردي أكبر شعب في العالم (يبلغ تعداده أكثر من ثلاثين مليوناً) يعيش من دون صحيفة يومية ناطقة بلسانه وغير متحزبة.

اننا نعتقد ان الأجواء مواتية لإنجاز هذا الطموح الحضاري المشروع لأن ثمة بؤرتي اشعاع يمكن ان تصبحا دون كبير عناء أرضية للإنطلاق، ونقصد واقع كردستان العراق المتحررة، وأيضاً الوجود الكبير والخلاق للجالية الكردية في أوروبا وجيش المبدعين والكتاب والمثقفين العاملين في الساحة الأوروبية المتميزة بتوفر عاملي النجاح، وهما الهامش الرحب للحرية وامكانات وتسهيلات العمل.

البارزاني وعائلته ليسا مقدساً... ولكن

* من حق السيد آلان أسمان («أفكار» ٤/٣٠) ان يدافع عن زميله نزار أغري، وقبل ذلك من حقه أن يدلي بشهادته حول واقعة يزعم ان عليها بيّنة صارخة تثبت ماحوته مقالة أغري «كردستان: دولة وعشيرة» («أفكار» ٤/٩).

فرئة الحياة تتسع حقاً لكل الأقلام حتى حين يُشحذ بعضها لتصبح كما نصل الخنجر الكردي لايشفي غليله الا الطعن في مواضع المقتل. ولأنني كنت أحد المعقبين على مقالة أغري («أفكار» ٤/١٥)، فإنني ألفت انتباه آلان أسمان، كاتب «وهل عشيرة بارزاني مقدسة» الى ما أوردته في مستهل ردي من امتداح لكتابات نزار أغري كان محور ما أدليت فلم يكن التجريح ديدني ولا التشهير. وأيضاً لم اكتب دفاعاً عن شخص بل عن سياق فكري، نضالي، تحرري، شغل كل منعطفات التأريخ المعاصر لحركة ناهضة ومتعددة، وعورتها بحجم وعورة جبال كردستان نفسها.

لذا لم يكن ممكناً أن أقبل تحقير سفر نضالي متراكم وضخم انطلاقاً من واقعة سجال حاد بين قياديين من هذه الحركة المتلاطمة الأمواج.

ولكن يصر السيد آلان أسمان في مساهمته على تهميش البارزاني كمجرد رئيس عشيرة، واقحام لفظ العشيرة ومدلولاتها، بدل نعت الامور بمسمياتها الفعلية، اي النظر الى الراحل البارزاني كرمز قومي، شعبي، تحرري، والى التكوين السياسي الذي اسسه كحزب هو الأكثر حضوراً على الساحة الكردية منذ ٥٠ عاماً، وذا اصر الكاتب على هذا المتكأ الفكري المفاهيمي الخاطئ والمنفصل عن الذاكرة الجمعية الكردية، فان دفاعه عن الحقيقة يصبح قاصراً ومهزوزاً، وبالتالي فان «حقيقته» أيضاً تصاب بالخدش وتفقد نضارتها.

الى ذلك فانني في ردي لم اكن في وارد التاليه للبارزاني، فالتاليه والتقديس خصلتان يسبغهما على نفسه الدكتاتور الطاغي لارواد النضال التحرري.

والبارزاني وعائلته نبتوا من ارض كردستان الطيبة، ولم ينزلوا من السماء. لو كانوا كذلك لما كانوا ضحية أبشع حملات الإبادة، ومايزال معسكر قوشتبة شاهداً على جبل الهموم والكوارث التي خلفتها مذبحة ١٩٨٣ بحق هذه الشريحة المقدامة.

ولعلم الكاتب فان ارامل وايتام البارزانيين في هذا الملجأ مايزالون في انتظار انتهاء حملة بناء مساكن لهم في مسقط رأسهم بارزان، التي تنهض بها احدى منظمات الإغاثة، ليتم أخيراً وقايتهم من شر الحياة ومرارتها. أي انهم آخر من يقطف ثمرة الحرية التي ينعم بها اقليم كردستان العراق.

لو كانوا منزلين من السماء ومقدسين لكان يفترض ان يكونوا الآن في نعيم الحياة لا في جحيمها؟ هذه أيضاً حقيقة مشعة فلماذا لم تستثر ألوانها عين الكاتب الذي انعطف به لأحيله الى كتاب «تقييم الحركة التحررية الكردية» الصادر عن الحزب الديموقراطي الكردستاني بعد نكسة ١٩٧٥، وكان البارزاني مايزال على قيد الحياة ونجلاه مسعود والراحل ادريس يعيدان ترتيب بيت الحزب، وقد قرأه البارزاني وفيه من النقد الواضح والصريح ماقد لايقبله الا قلة من رموز النضال التحرري في العالم. لكن صدره في حينه اتسع للنقد البناء لأن عين التقييم لا ينبغي ان ترى الزهرة وغصنها العطر، بل أيضاً الأشواك التي تحف بها. بل ان تواضع البارزاني الراحل بلغ به حداً- وهو الذي افنى كل العمر في سبيل شعبه-٠ان يقول لصحافي أميركي قبيل وفاته:

«لن اكتب مذكراتي لأنني لم أفعل شيئاً لشعبي» فأين هو من بعض اقطاب السياسة الكردية الحالية من منظري الحداثة الذين تمتلئ جعبتهم بالمصطلحات الطنانة التي لاتحفر فعلاً مؤثراً على أرض الواقع، وأيهم يملك ولو جزءاً من هذا التواضع الذي يعتبر احد أفضل الفضائل؟

اما ان منطق العشيرة ومناخها الإجتماعي القائم على الثار، والاحتكام الى السلاح بدل القانون، والقتل على الهوية، ورفض الآخر، هي التي تحكم واقع التناحر الحالي في كردستان العراق، فمرجع ذلك ان السياسة الكردية في مجملها مازالت اسيرة اكوام من التراكمات المجتمعية بدل ان تتجه بوصلتها الى المحتوى الحضاري للمجتمع المدني المحكوم بسيادة القانون والتسامح والتعددية الفكرية السياسية.

وأخيراً فإنني من جانبي اطمئن الكاتب بان رصيدي الوحيد في هذه

الحياة هو ايماني بقضية شعبي، ورقم الحساب الوحيد الذي افتخر به هو عدد شموع العمر التي حرقتها واحرقها في الوطن والغربة لواحدة من اعدل قضايا التحرر الوطني في العالم. والحمدلله انني لا املك مسكناً حتى في قريتي ومسقط رأسي، اتروش، التي أشرعت ذراعيها لتصبح ملجأ لـ ١٤ ألف انسان كردي هارب من جحيم القمع في شمال كردستان، بحثاً عن حلم السلام في كردستان العراق التي تحول عرس الحرية فيها الى مأتم. والجناة هم دهاقنة التنظير الايديولوجي واساتذة المدنية المزعومة وفقهاء العصرنة... قبل ان يكون ابن العشيرة!

الحياة- ١٩٩٧/٥/٨

المعارضة العراقية ومؤتمرها

لن نتجنى على الحقيقة حين نقول ان المعارضة العراقية من منبتها الى مآلها، تستحق لقب واحدة من أغرب المعارضات في العالم، وأكثرها مظلومية وتعرضاً للغبن، وربما كان العزاء الوحيد لصالح صدقية المعارضة هو المخزون المعلوماتي الغزير الذي تسجله منظمات الرأي العام الحقوقية بإستمرار عن حجم انتهاكات حقوق الإنسان في العراق من قبل نظام فقد أبسط مقومات الشرعية.

اما القرار ٦٨٨ الصادر عن الشرعية الدولية، فإن آليات تنفيذه محكومة بمعايير المصلحة والمنطق النفعي لذلك بقي معلقاً ورهيناً للسياسة اليومية والمتحركة والزئبقية، وليس للقيم التي رأى القرار من أجلها النور.

ورغم ان قانون الحركة يقول ان رد الفعل يكون عادة بقوة الفعل مع معاكسة الإتجاه، فإن هذه القاعدة لاتنطبق على المعارضة العراقية فنراها تزداد هزالاً ووهناً وتآكلاً في التوجه والهيكلية وآليات العمل والخطاب الإعلامي المبرمج والمتكيف مع المتغيرات، في حين أجاد النظام لعبة الرقص على حبال الظروف حتى في اللحظات التي بدا فيها ان هذه

الحبال مغلولة الى عنقه.وبالترافق مع ذلك تراكمت اختناقات واحتقانات المعارضة، وتهافتت الأفلام للكتابة عن تقلص هامش حركتها ويرى أكثر المعنيين ان هذا الأمر يجد تعليله في قدرة النظام على البقاء والتناغم مع المعادلات التي تستجد رغم تغير الأحوال، مايفضي الى خلط أوراق المعارضة وخلخلة اصطفافها ويضطرها الى اعادة تقييم برنامجها المرحلي وأجندة ولوياتها.

لكن هذا التعليل لايفسر في تقديرنا سوى نصف الحقيقة اما النصف الآخر فيكمن في المسلك الذاتي للمعارضة، وأيضاً في سلوك حاضناتها الأقليمية. ان أطياف المعارضة العراقية وألوانها هي بقدر الألوان اغلايديولوجية لدول الجوار، وقد ظل ديدن هذه الدول فرض لونها الواحد الموحد على معارضة كان محتماً عليها أن تنفر من هذا الفرض السلطوي. فهي بالضرورة تعددية لأنها هاربة من شمولية الدولة. وهي أيضاً ديموقراطية التوليفة بالضرورة لأنها تقارع الديكتاتورية.

لذلك كله نرى ان الإجتماع المقترح للجمعية الوطنية لـ «المؤتمر الوطني العراقي الموحد» لن يكون بالتأكيد اجتماعاً اجرائياً تنظيمياً، بل سيكون منبراً للإجابة عن السؤال المحوري: هل يبقى المؤتمر؟ وإذا اريد له البقاء فإننا نرى ان تغييراً بنيوياً وهيكلياً لابد ان يطرأ عليه لكي يستوعب الأحداث التي مرت بالساحة العراقية لاسيما كردستان العراق بنضوج وعقلانية.

ومن هنا نعتقد ان اجتماع الجمعية الوطنية المرتقب لايمكن ولايجوز ان يصبح منبراً لهذا الفصيل او ذاك لتفريغ مافي جعبته من الفاظ التخوين والتشهير ونزع لباس الوطنية عن الآخرين.

الحياة- ١٩٩٧/٧/١١

الهرب من كردستان

* الحادث الذي سجلته «الحياة» يوم ١٩٩٧/٧/١٢ حول غرق ١٦ شخصاً في منتصف الطريق بين «جحيم الحرية»! في كردستان العراق والجنة الموعودة في أوروبا الغربية، هو نموذج لسيل المغامرات المهلكة التي يتعرض لها هؤلاء الهائمون على وجوههم حاملين أوراقاً ثبوتية مزورة في المحطات الإنتقالية في تركيا واليونان وروسيا وأوكرانيا، وفي كل بقعة تنفتح معابرها على وسط وشمال أوروبا.

وتتراوح ضريبة الهروب من الأبواب الخلفية بين الغرق في البحر أو السقوط بأيدي شرطة احدى الدول او التعرض للنهب والإحتيال من قبل مافيا تهريب الأشخاص التي تمارس تجارتها المزدهرة بين الأقليم الكردي العراقي وأوروبا، حيث تتلقى عن كل شخص ما لايقل عن ٥ آلاف دولار هي على الأغلب كل «تحويشة العمر» للمواطن العادي في الأقليم.

انها بلا شك ظاهرة خطيرة وغريبة تستحق من الإدارة الذاتية الكردية

وقفة تصد وسن اجراءات لمواجهتها، قد لاتكون بالفعل حاسمة وقاطعة لدابرها، ولكنها على الأقل تؤشر لجدية الإدارة في تخفيف موجة الهروب البشري وحرصها على الإحتفاظ بجزء من كفاءات التنمية والبناء السلمي، وعدم ترك الحبل على غاربه لهذا التدفق على بوابة الحدود.

ان الزائر لكردستان العراق ومنذ تجاوزه نقطة ابراهيم الخليل الحدوية ودخوله مدينة زاخو، يدرك ان الخروج او التسلل الى الجانب الآخر هو الموضوع الأكثر استحواذاً على مجالس واهتمامات الناس، وهو الأمل الذي لايضاهيه أمل آخر. وحين يتساءل المرء عن السبب تتحد الأصوات على ان القلق الأمني واللا استقرار، والاحتراب الداخلي الذي يحصد الأرواح والأموال، وقيم الحرية، والضائقة الإقتصادية، هي الكوابيس التي تجعل الخروج الخيار الأنجع للهروب، ولو نحو مصير مجهول، ولكنهم-وهذا هو الأهم- يجمعون أيضاً على ان ما يحفزهم أكثر على الهجرة هو ان الضليعين في فن الهروب وتصدير عوائلهم وأقربائهم الى بر الأمان الأوروبي، هم كبار المسؤولين المهيمنين على مقدرات الأقليم وادارته، مايعني لدى المواطن العادي ان هؤلاء الذين يفترض انهم بُناة التجربة غير مؤمنين بمستقبلها، فكيف لايندفع هو الآخر للمغادرة.

ذات يوم في ١٩٩٤ كتبت صحيفة سويدية مقالاً بعنوان مثير هو «السويديون يحكمون كردستان العراق بالأهارب» توخت به ادانة حملة الجنسية السويدية من مسؤولي الأقليم الكردي الذين تركوا عوائلهم في الملجأ السويدي الآمن كل الأمان، وانخرطوا هم في تسيير دفة الأمور

في المنطقة الكردية مؤقتاً، وكأنهم يتوقعون كل لحظة انهيار التجربة هناك.

ان كبح جماح هذه الهجرة الغريبة او عقلنتها يقتضي اضافة الى عوامل اخرى، ان تراجع نخبة السلطة والحكم في الأقليم سلوكها وأن لاتكون أول سرب للعصافير المهاجرة، لأن من لايعايش معاناة ومرارات الناس هناك لايحق له التبشير بتجربة وحرية هو أول الهاربين منهما.

الحياة- ١٩٩٧/٧/٢٤

... وعلى السلام الكردي السلام

* بعد عناء مجهد وترقب حمل انتظاراً لكوة الأمل، فإن ماتغير في الإحتراب الكردي-الكردي العبثي المستديم والموبوء بالخناجر الأقليمية المسمومة، لايعدو تجاوز صيغة المثنى في وصف هذا الجنون الفاقع. فالحزبان المتناحران أصبحا أحزاباً، والخندقان خنادق، والزعيمان زعماء. وبالترافق مع ذلك تكاثرت -طبعاً- الخيوط الأقليمية التي تحرك الدمى الكردية وفق مشيئتها في «المنطقة الآمنة» في كردستان العراق، التي تحولت بالفعل الى ساحة لمسرح عرائس تراجيدي بإخراج اجنبي وتمثيل كردي.

فالذي يطالع اليوم صحيفة «اوزگور بوليتيك» اليومية ويشاهد النشرات الاخبارية للقناة الكردية الفضائية، وهذه كلها موالية قلباً وقالباً لحزب العمال الكردستاني، يزداد يقيناً بأن هذا الحزب ينوي الإقامة الدائمة في الأقليم الكردي بهدف انتزاع استقلال كردستان وتحريرها ولكن من الاكراد. ولنمعن في بعض الأمثلة دفعاً لتهمة التهويل والمبالغة. فالعمال الكردستاني يعلن عن خطة لزرع كردستان العراق بالألغام وليس بما يدر النفع على الإنسان والحيوان، وقد سقط

بالفعل ضحايا من بني الجلدة الأكراد وليس ضباط الجيش التركي المزودون بكاشفات الألغام.

فما معنى ان يأتي من هو من اهل البيت ليزرع الألغام وينصب الكمائن ويسرق الماشية - وهي رأسمال الفقير- ويخطف الأطفال ويهدد ويتوعد في منطقة كردية لم تتخلص بعد من آثار ومآسي الحرب العنصرية وكوابيس الأنفال، في حين يقضي العقل والمنطق ان يسكب كل حممه البركانية في ساحته الأصلية في كردستان تركيا، لعله ينتزع ولو جزءاً يسيراً مما انتزعه أكراد العراق من حرية نسبية بعد عقود من السنين؟

لقد اكتملت السبحة حيث الأزمة مصدرة الى الأرض الكردية، والمنطقة الآمنة حامية الوطيس، والقاتل والمقتول كرديان. اما حبل الوصل بين الحزبين الكرديين العراقيين فإنه يزداد تقطعاً وتمزقاً لأن اجتماعات المصالحة لاتعثر لها على مكان تلتئم فيه، وهي إن وجدت فلا اجماع عليها لأن كردستان وأوروبا وأميركا أماكن غير ملائمة وفق المنطق الكردي الصدىء، الذي يجيد لعبة التصويب والقنص أكثر بكثير من حكمة الحوار والتواصل، وذلك امعاناً في تأكيد ان حليمة الكردية تشب وتشيب على عادتها القديمة.

الحياة - ١٩٩٧/١٠/١١

يشار كمال... رمزاً للسلام

كانت مفاجأة ذات مغزى أن يهلّ من بين سيل أخبار الإحتراب الكردي الجديد - القديم خبر آخر يتصدر صفحات غالبية الصحف الألمانية يوم ١٩٩٧/١٠/٢٠ مفاده حصول الكاتب والروائي يشار كمال على جائزة السلام في ألمانيا، لما في رواياته من ابداع وعطاء إنساني، يتوسل الحوار والتواصل والتفاهم بين الشعوب وثقافاتها بدل الصراع والتناحر البدائي العقيم.

وكانت الكلمتان اللتان ألقاهما الكاتب الكردي والكاتب الألماني الشهير غونتر غراس بهذه المناسبة مثاراً لحشد من النقاشات والتعليقات من قبل المبدعين والسياسيين الألمان، أعادت الجانبين الإنساني والسياسي من القضية الكردية الى الواجهة. فقد طالب غراس ألمانيا بأن تجعل محنة لأكراد محكاً لمدى علاقاتها بتركيا.

أما يشار كمال، الذي سبق ان ترشح أوائل الثمانينات لجائزة نوبل للآداب، فإنه أتى على محنة الأكراد داخل الوطن ومفارقة استمرار الغبن

في المهجر، حيث يعامل الكردي معاملة لا تتناسب مع حجم مأساته، وطالب بمعاملة الجالية الكردية، بما يتفق واحتياجاتها الإنسانية، والثقافية واللغوية، تعويضاً عن الحرمان والاغتراب اللذين يعانيهما الكرد في الوطن.

فالحرمان هو الذي حجب الكثير من امكانات الإبداع الأدبي والفكري باللغة الأم، والإ لأمكن أيضاً - كما ذكر يشار كمال - ان يكون لديهم شعراء وكتاب مثل ناظم حكمت وعزيز نسين وغيرهما، ولكنها «الأخوّة» المفروضة وغير المتكافئة والمبطنة بصنوف التنكيل والتنكر الظاهر والمبطن، التي تتوخى الصهر الاثني بدل التعايش وتحقيق الوحدة في التنوع فإذا كانت الاخوّة حقيقية، فكيف يبيح الأخ لنفسه قطع لسان أخيه وإنكار لغته الأم.

لقد نشأ يشار كمال كشجرة باسقة وارفة الغصون بين هذا الركام من الإضطهاد والعلاقات اللاحضارية، لكنه بدلاً من أن يصبح ضحيتها وفريستها السهلة، جعلها زاده ونسغه لعطاء إنساني هو النقيض لفكر مضطهديه، فلم يتقوقع على الذات ولم يجنح الى الانطواء والتراجع، بل انفتح على أكثر البوابات وسعاً ليطل منها على عالم أجمل خال من القمع وحين حُرمت عليه الكتابة بلسان أمه كتب رواياته بالتركية، وهي معجونة بهموم شعبه وآلامه وآماله، لتتسلل الى ذاكرة الملايين من القراء في العالم وتترجم الى اللغات الحية كافة حاملة رسالة تواقة الى السلام - والمحبة والإندماج.

عام ١٩٩٥ كتب يشار كمال مقالاً مطولاً في مجلة «دير شبيغل» الألمانية عن حقول الموت في وطنه كردستان والعطب الكبير الذي تتعرض

له تركيا والدول الأخرى المقتسمة لكردستان، اذ تدير ظهرها لمأساة الشعب الكردي المغلوب على أمره. فغدا هذا المقال المكتوب بلهجة حادة سبباً آخر لمزيد من التضييق والملاحقة لهذا المبدع واتهامه بالترويج للإنفصال، وما زالت الحملة عليه مستمرة، ولكن لا ضير فتلك ضريبة نشدان الحرية. وسيبقى الكاتب محصناً بجبل من حب بني جلدته وأصدقائه في العالم، ولعل تتويجه كأحد رموز السلام بين الشعوب يدفعه الى المزيد من تجذير مسيرة المقاومة في الحياة.

وأخيراً، ما أحوجنا نحن الأكراد الى مزيد من هذه الأنباء السارة التي تثلج صدورنا، وصدور أصدقائنا في العالم ممن اعتراهم الملل حيال استمرار الإقتتال الداخلي وعبثيته ومشاهده المكررة الباعثة على التثاؤب.

الحياة ١٩٩٧/١١/١٦

صراع كردستان على السلطة... لا المال

* يختلف سبب عجبنا بالوضع الكردي عن السبب الذي أورده نزار اغري في «افكار» – «الحياة» في ١٩٩٧/١٠/٣٠ . فهوحصر علة الاقتتال الداخلي الكردي في عائدات المعابر الحدودية، وهذا تبسيط يبلغ حد السذاجة والصحيح ان المرد هو السلطة والنفوذ في مجتمع لاديموقراطي ذي بنية اجتماعية سلفية غارقة في التخلف، وهيكلية اقتصادية أكثر من هشة ومتداعية، وفلسفة سياسية قائمة على فكرة الاستحواذ والاستئثار والاخذ بالثار والانتقام من الخصم. وهو بالتالي مجتمع لاينتمي بمواصفاته وببنائه الفوقي والتحتي حتى الى المنظومة السياسة ـ الإجتماعية ـ الإقتصادية للعالم الثالث الذي تمتلك غالبية دوله الحد الأدنى من الثوابت الوطنية السياسية، في حين ينعدم أي قرار سياسي وطني استراتيجي كردي موحد. فالحزب اصبح في كردستان العراق هو الوطن، والشعب مدلوله جماهير واتباع ذلك الحزب، وما عداه فجبهة الأعداء ولو كانوا أكراد القلب واليد واللسان .

فالتأسيس للإقتتال الداخلي وتكريد الصراع بدأ في ١٩٦٤–١٩٦٦،أي

قبل أكثر من ثلاثة عقود وحينما لم تكن ثمة واردات معبر ابراهيم الخليل الحدودي ولم تكن الثورة الكردية تمتلك إلا النزر اليسير من المال والبنادق العتيقة،ولم تكن هذه الثورة –بعكس اليوم –مندرجة ضمن اجندة الإهتمامات الدولية، بل كانت منسية لشعب خارج ذاكرة العالم تدار بين الكر والفر على جبال عصية ورغم ذلك جرى تكريد القتال.

وكان اقطاب الإتحاد الوطني الكردستاني هم رواد الإقتتال الداخلي وتحكيم البندقية بالأمس واليوم، والحائزين على قصب السبق في ركوب الدبابات العراقية لضرب الثورة الكردية وتكريس أول صحيفة يومية صادرة في بغداد للتسبيح بحمد النظام المركزي ومحاولة اجهاض ثورة لم يبق لها الا ايمان فقراء الكرد رصيداً للإنتصار الذي حققته بتوقيع اتفاقية آذار(مارس)١٩٧٠.كانت هذه بداية هتك المحرمات والغاء الثوابت فلماذا غابت هذه الحقيقة التأريخية المثبتة عن ذهن اغري الذي اضطر العام الماضي الى تقديم اعتذار لقيادة الحزب الديموقراطي الكردستاني من خلال رسالة خطية بالفاكس بعد قناعته بأنه تجاوز النقد الى التجني.

ويقينا انني لاأطلب – وليس لي الحق في ذلك – من الكاتب اعتذاراً، بل ما أنشده هو ان يقدم الدلائل على ميكيافيلية البارزاني والديموقراطي الكردستاني. فربما كانت لهذا الحزب نواقص ومواطن ضعف وخلل، ولكن الميكيافيلية ليست بالتأكيد من بينها. فالتصرف الميكيافيلي يقتضي التقلب بين مواقف متناقضة واقتناص الفرص وتوظيفها للذات بعيداً عن الشأن العام وفصل السياسة عن أي خيط واه من المباديء والمثل والأخلاق ولو كان هذا ديدن الديموقراطي الكردستاني لكان الكثير من ظواهر اليوم في الساحة السياسية الكردية مدفوناً منذ زمن في مقبرة الماضي، ولكان البعض من اقطاب السياسة الكردية الراهنة في عداد الغائبين.

ولكن لأن الخصال الحميدة والتسامح وتغليب المصلحة الكردية على غرائز الذات الضيقة هي التي حكمت تفكير البارزاني والمدرسة السياسية التي بنى صرحها، قبل الحزب الديموقراطي الكردستاني منذ أوائل الثمانينات ان يعقد تحالفات ومن ثم جبهة كردستانية مع جميع الأحزاب الكردية العراقية كبيرها وصغيرها من دون ان يكون محملاً بالعقد النفسية. ولذلك أيضاً كان الحزب الطرف المحموري في تحالفات المعارضة العراقية.

وليت كاتب المقال ابرز لنا أي دليل على رفض الديمقراطي الكردستاني للوساطات الدولية والأقليمية والكردية التي لم تنعقد أي حلقة منها بغيابه. وقد قدم السيد مسعود البارزاني منذ عام أكثر من مبادرة تطبيعية كالإعلان من طرف واحد عن اطلاق سراح اسرى الاتحاد، وصرف رواتب قطاعات من الموظفين في المناطق الخاضعة لحزب الطالباني، وموافقته على اللقاء الشخصي بالسيد جلال الطالباني أمام البرلمان الكردستاني ورفض الأخير.

وكان ومايزال البارزاني يدعو لحل الخلاف بالإنتخابات والإحتكام لصناديق الإقتراع، فهل تعتبر كل هذه المزايا والمظاهر ميكيافيلية يا ترى؟

وبدل النطق عن الهوى حبذا لو اخرج أغري من جعبته ما يفيد ان الحزب الديمقراطي الكردستاني مؤمن بوجود مفتاح الحل في خزانة النظام العراقي الذي التقته قبل بدء الجولة القتالية الرابعة وفود من الطالباني واحزاب هامشية تابعة له، لكن ذاكرة الكاتب اسحضرت ما يخص الديموقراطي الكردستاني وتناست عمداً تراكض الآخرين على بوابة بغداد والقبول بوساطتها في الصراع الكردي.

الحياة ١٩٩٧/١١/٢١

الأكراد والقمة الإسلامية

* انه أمر غريب ومستهجن، بل وفضائحي ان يغيب عن القمة الإسلامية الثامنة التي التأمت في طهران، شعب مسلم تعداده أكثر من ٣٠ مليوناً يعيش على بقعة جغرافية متصلة وموزعة على أربع دول إسلامية حضرت القمة هي: تركيا وإيران والعراق وسورية، ونعني الشعب الكردي .

لقد كان غياب الأكراد غياباً مادياً ومعنوياً، فلم تجر دعوتهم لأن الدول هي التي يحق لها الحضور الى هذه القمم. والدولة إذ تحضر فأنها تطرح خطابها الرسمي ومصالحها الذاتية ومطامعها وتبقى طروحاتها مؤطرة بالسقف المحدد من التوجه الفكري السياسي الذي تسير عليه في نظرتها الى طبيعة مشاغلها الداخلية وهموم الديموقراطية فيها. وبما ان الأكراد لايتوفرون على وضع سيادي (كيان دولة) ولا تعترف دول الجوار المقسمة لكردستان ومعها مجمل الدول الإسلامية بالإدارة الإقليمية الكردية في الأقليم الكردي العراقي، لذا انعدم الشرط الإجرائي الشكلي لتمثيلهم في هذه التظاهرة السياسية على عكس الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية.

وفي ظل انشغال فصائل الحركة الكردية بذواتها واحتراباتها فان

وتيرة التغيرات السريعة في العالم لا تحرك سواكنها، وهي تصر على نسف ثوابت قضية فائقة العدالة والمشروعية وتدمير شروط بلورة آلية تنظيمية جبهوية قومية ناطقة بإسم القضية ككل لا بإسم اجزائها المتناحرة.كل ذلك يضيف تبريراً آخر للغياب الكردي عن هذه القمة التي أتت في حقبة الصحوة الإسلامية في الدول التي يسودها الإسلام ديناً.

ولاشك ان الثقل السياسي للدول المقتسمة لأرض كردستان وشعبها وخوف هذه الدول من انتعاش الحالة الكردية، وما تجسده من ارتباط بملف الديموقراطية وحقوق الإنسان عموماً في هذه البلدان، هو الذي دفعها ويدفعها عمداً الى اتباع نهج النعامة ازاء المحنة الكردية. وهي في احسن الأحوال تلجأ الى التطرق اليها كمجرد هاجس أمني او كرة خطرة تمررها كل دولة الى الأخرى. وهذا ما حدث في القمة الإسلامية الأخيرة، حيث بدل اعتراف الجميع بوجود مشكلة قومية كردية أصيلة وليست مصدرة، وجدنا الدول تتراشق الإتهامات على هامش القضية وشظاياها لا على متنها وجوهرها التحرري. فتركيا متهمة من قبل سورية ودول عربية أخرى بإجتياحاتها لكردستان العراق، وسورية بالمقابل حوصرت بأصابع الإتهام التركية لإيوائها لفصيل كردي ودعمها للنشاط الكردي في كردستان تركيا، وثمة أصوات أخرى تعالت محرضة داعية لعودة السلطات العراقية الى سابق عهدها في كردستان العراق بهدف الاجهاز النهائي على الملاذ الآمن.

وفي النهاية مامعنى ان يصدر ١٤٢ قراراً ولا يتطرق احدها الى معضلة الشعب الكردي القومية وهو الذي يعيش قاب قوسين او أدنى من مكان انعقاد القمة؟ أو ليست مفارقة كبيرة ومرة ان يصبح الطريق بين بغداد وطهران معبداً لحضور وفد النظام العراقي، في حين تغلق أبواب هذه القمة على الأكراد ضحايا الحرب العنصرية للنظام نفسه؟

الحياة ١٩٩٧/١٢/١٩

عوائق تقف في وجه الحوار البغدادي - الكردي

* لسنا بالطبع من دعاة نسيان السجل الدموي الحافل للنظام تجاه الأكراد والذي مثلت الحرب العنصرية البغيظة وعمليات الأنفال والسلاح الكيمياوي بعض فصوله البارزة ولسنا من المتفائلين بأي تقدم محتمل في عقلية النظام.

ولذا لا موجب لأدلجة واقعة الحوار بين الأطراف الكردية والنظام أو حملها على أي محمل استراتيجي لأن النظام نفسه لا ينظر الى الحوار والتطبيع مع الأكراد الا من زاوية إحداث شرخ آخر في طوق العزلة الذي كان عام ١٩٩٠يحيط به احاطة السوار بالمعصم ثم توالت عليه الشروخ عربياً ودولياً وأخيراً كردياً.

مهما يكن من أمر فان ثمة جملة حقائق وتحديات لابد للمفاوض الكردي ان يراها بعين ثاقبة بعد مرور ٢٧ عاماً على أول حوار مع النظام ذاته وانقضاء ستة أعوام من القطيعة بشكل أو آخر منذ الحوار

الإضطراري عام ١٩٩١ الذي عصفت به تطورات لاحقه معروفة:

١- تشير كل الشواهد الى ان الحزبين الكرديتين يتوجهان انفرادياً الى النظام، وهذه ورقة تفاوضية قوية له ويستطيع بها الاصرار على السقف الذي يريد من المطالب الكردية لأنه أصلاً يواجه جداراً كردياً مثقوباً يمكنه التسلل من خلال مساماته بيسر.

فكم كان حرياً بالأطراف الكردية ان تقفز على جبل مشاكلها ومشاغلها الذاتية لبلورة القرار الوطني الإستراتيجي الكردي الموحد، لعدم تفويت البديل بعد ان تم الاجهاز على ثلاثة أرباع الانجاز التأريخي لشعب كردستان العراق بفعل مشروع الإنتحار الذاتي ولجوء الإتحاد الوطني الكردستاني الى الإنقلاب على الشرعية عام ١٩٩٤ وما تبع ذلك من انهيارات مازالت مستمرة.

٢- ان الارث التفاوضي الكردي مع النظام لايدع مجالاً للشك في ان الأخير لايملك أية مرونة أو شفافية في التواصل مع الآخرين فهو يطرح قوالبه النظرية وطروحاته التى يراها مسلمات أبدية غير قابلة للتغيير ويرى مجمل ممارساته السياسية بإعتبارها بديهيات.

وهنا يتحول الحوار الى ادعاء سلطوي بعودة شرائح وطنية الى الصف الوطني أكثر من كونه عملية أخذ وعطاء بين طرفين ندين يحتفظ كل واحد منهما بأوراق قوته تجاه الآخر، لذا على المفاوض الكردي ان يتحاشى منذ البدء هذا المطب وان يوظف عوامل قوته ليطرح ما يراه مناسباً، مع مطالبة النظام بأحداث تغيير سلوكي وفكري في نظرته الى القضية الكردية في العراق الحائزة الآن على بعد دولي، وإفهامه انه مازال معزولاً عن المجتمع الدولي وان طريقة حكمه الديكتاتوري لايمكن ان تفتح أية كوة أمل لحل مرض للمعضلة القومية أو لأزمة الحكم.

٣- من حق الأكراد التأكيد على مبدأ أنهم ليسوا جسراً يعبر عليه الآخرون وانهم ليسوا ثواراً تحت الطلب تجسيداً لهويتهم الوطنية العراقية، ولكن لايجوز الافراط في تفسير هذا المبدأ الى حد التفريط بما لا يجوز التفريط به لأن ذلك يهشم القضية الكردية أكثر ويقزم آفاق تطورها. فهذا المبدأ لاينبغي ان يؤدي الى الإمتناع عن المطالبة بالديمقراطية بإعتبارها شأناً عراقياً لا كردياً محضاً، فهي شأن عراقي وكردي مادام الأكراد لايخرجون في سقفهم المطلبي عن حل في اطار الكيان العراقي ويبقى حل القضية الكردية مرتبطاً بالتقدم الحاصل في ملفي الديموقراطية وحقوق الإنسان كما ان المبدأ ذاته يجب ان لا يجر أي طرف كردي للإنخراط في دفاع غير مبرر عن النظام في وجه المجتمع الدولي ومجمل المنظمات الحقوقية العالمية وقوى التحرر والديموقراطية والأمم المتحدة التي تطالب بالتغييرالديموقراطي في العراق.

٤- ثمة بنود عقدية عالقة اصطدمت على الدوام بالنهج الشوفيني للنظام العراقي ومنها حدود المنطقة الكردية حيث يصر النظام على تعريب أجزاء منها، ومدى حرية النظام المركزي في ممارسة نشاطه لو اتيحت له العودة، وطبيعة العلاقة بين السلطتين المركزية والأقليمية. فالمعلوم ان النظام يحاول منذ ١٩٧٤الترويج لبرنامجه في تطبيق حكم ذاتي ادراي لا صلة له بركني الشعب والأقليم ويفتقر الى طابع تشريعي سيادي، كما ينحصر أداؤه في الجانب التنفيذي.

ومع اقرار البرلمان الكردي الفيدرالية عام ١٩٩٢ كأساس لتكييف العلاقة المستقبلية بين الشعبين العربي والكردي في العراق هذه الأشكالية أكثر تعقيداً لعدم اعتراف النظام بإعلان الفيدرالية، مايعني

مضاعفة متاعب المفاوض الذي سيجد صعوبة قصوى في التخلي عن قرار مهم يشكل حصيلة ارادة سكان الأقليم الكردي العراقي لأنه من القرارات التي صدرت أثناء الوفاق الوطني الكردي.

٥- رغم كل غيوم الإقتتال الداخلي المكفهرة تبقى المنطقة الآمنة لجهة الحريات الديموقراطية متميزة في مواجهة القمع الضارب الأطناب على كل جوانب حياة الإنسان العراقي في وسط العراق وجنوبه. ونعني هنا قوانين المطبوعات وتأسيس الأحزاب والجمعيات وحرية التعبير والصحافة والإجتماع والسفر وما شاكل ذلك من المظاهر التي مازالت بعيدة المنال في أنحاء العراق الأخرى، في حين انها تمارس بشكل ما في كردستان العراق. وهنا لابد من التأكيد على ان سحب هذه المظاهر في كردستان على باقي العراق تفويت للفرصة على النظام لمحاولة عكس المعادلة.

هذه مجرد عينة من التحديات التي تقف في وجه حوار اراده الأكراد مع نظام لم يتعود على طقوس الحوار واستمزاج الآراء والإعتراف بالآخر.

الحياة ـ ١٩٩٨/١/٢٢

لمصلحة من
الأصرار على تشويه التأريخ النضالي للبارزاني ؟

* في مقالة «قراءة في كتاب مسعود البارزاني» المنشورة في«تيارات - الحياة يوم ١/٣/ ١٩٩٨ المصادف للذكرى ١٩ لوفاة الزعيم الكردي مصطفى البارزاني، بدا لي الكاتب نزار أغري كناطح صخرة وكطير يغرد بلحنه الشاذ خارج السرب: فاحتفالات أحياء هذه الذكرى الجليلة داخل كردستان وحيثما اقامت الجالية الكردية كانت أوقع صوتاً وأكثر تأثيراً في وجدان وضمير الإنسان الكردي من مقال شاحب مشحون بقيح الحقد والتحامل سطره كاتب يهين الضمير الجمعي للشعب الكردي، ويحاول نسف نصف قرن من تأريخ البارزاني بكل منعطفاته الحافلة، ومن ثم نسف وتشويه كل تأريخ الحركة الكردية التحررية العادلة بإعتبار ان البارزاني كان رائدها والاكثر حضوراً في كل دقائقها منذ أوائل الثلاثينات ولغاية رحيله في الأول من آذار(مارس)

١٩٧٩.فكأنما أغري بكتاباته يشوه عدالة القضية الكردية منذ بدايات انطلاقتها ويصورها مجرد مؤامرة وفقاعات عشائرية منغلقة على الذات بدايات ومنعزلة عن العالم والمصلحة الكردية العامة.

وبخلاف ذلك يحق لي ولحشد الكتاب والسياسيين الكرد أو المعنيين بالشؤون الكردية ان نفترض ان الكاتب لا يعلم تفاصيل تأريخ شعبه ومسار حركته التحررية، مايدفعه الى قراءة فجة مسطحة وارتجالية لسلسلة الكتب التي صدرت عن السيد مسعود البارزاني بعنوان «البارزاني والحركة التحررية الكردية» والتي اعيد طبعها مجدداً من قبل رابطة كاوة للمثقفين الأكراد، وهي في مجملها واحدة من أصدق الشهادات حول تراث البارزاني الراحل وتطور الحركة الكردية منذ بدايات هذا القرن. ومن معالم مصداقيتها غزارة المادة الوثائقية والتتبع التأريخي الموثق للأحداث تباعاً وخلوها من حشو الكلام ومن السرد العاطفي والانشائي. والى ذلك فمؤلف هذه الكتب الذي عايش وعاصر أكثر الأحداث في كنف والده الجليل ومن ثم تبوأ بجدارة الموقع الأول في الحزب الديموقراطي الكردستاني ونذر أكثر من ثلاثين عاماً من عمره للقضية الكردية ومازالت شخصيته الأكثر جذباً وشعبية بين الأكراد لما تشبعت به من قيم اخلاقية ونضالية عائدة بالأساس الى النهج الذي جذره والده مصطفى البارزاني ومنحه صفة الديمومة. ولعل انتخابات عام ١٩٩٢ في كردستان العراق تشكل الدليل على التزكية التي محضها الشعب الكردي للتاريخ النضالي للبارزاني كتراث قومي وطني تحرري لا كمجرد تمردات عشائرية كما يصر السيد أغري على تسميتها.

ولم أكن أنوي الرد ولكن وجدت ان الكيل طفح وخرج قلم الكاتب عن أدنى مستويات الموضوعية واصبح ديدنه في المدة الأخيرة التهجم بأية طريقة وباي ثمن على شخصية البارزاني الراحل لمجرد اختلافه في

الرأي مع بعض التوجهات الحالية للديموقراطي الكردستاني وزعيمه مسعود البارزاني، مايدعوه الى التشبث بالإنتقام بشكل عشائري من مجمل تأريخ البارزاني وعائلته الكريمة التي غدت بديمومة نضالاتها رمزاً للمقاومة الصلبة.

ولذلك فهي واجهت ومازالت سهام النقد والطعن من مختلف العشائريين القبليين المتقوقعين في التخلف في وقت انطلقت وتواصلت ثورات البارزاني المرتكزة الى وعي قومي هو مزيج متناسق ذو أصول دينية وطنية وقومية تحررية أخضعت العشيرة واخلاقياتها لضرورات الحركة القومية وذوبت العادات المحلية في بوتقة شعبية قابلة للإندماج بالفكر المعاصر.وحجتنا القاطعة في ذلك ان الحزب الذي أسسه البارزاني في ١٩٤٦/٨/١٦والذي مازال الحلقة الأكثر متانة وحضوراً ضمن الحدث الكردي لم يكن حصيلة اندماج عشائر وتحالفها. بل كان محصلة متقدمة ومتطورة لكل التكوينات السياسية للإنتلجنيسا الكردية التي عقدت مؤتمراتها وحلت نفسها وشكلت الحزب الديمقراطي الكردستاني، وتم انتخاب البارزاني الراحل رئيساً له، لأنه كان الرمز القومي الحائز على اجماع الأصوات في تلك الأيام العصبية التي شهدت انبثاق ومن ثم سقوط جمهورية مهاباد الكردية والدفاع المستميت للبارزاني الراحل ورجاله عنها، وقيادته اثرها لمسيرة الشرف البارزانية عبر الحدود العراقية- التركية- الإيرانية ولجوئه الى الإتحاد السوفياتي السابق، وبقائه فيه نحو ١٢عام.

بعد قراءتي أغري اقتنعت بأنه لم يقرأ من الكتاب الذي يزعم استعراضه الا المقتطفات التي يجد انها تشفي غليله والتي أخرجها من سياقها التأريخي لتوضيح خواتيم الأمور وفق منظوره الغارق في الذاتية وهذه بعض الأدلة:

الحكومات المركزية تتبجح في مقاومتها للنضال التحرري بأنها تنوي فرض القانون ولكن السؤال أي قانون يراد فرضه، وإن لم يكن النضال القومي موجهاً ضد التكوين السياسي القانوني للنسيج الحاكم فما هو اذن مسعاه ومغزاه وجدواه؟ أما لماذا برزت العشيرة البارزانية وتفوقت على جيرانها فالسؤال يجيب عن نفسه حيث ان البارزاني بعكس الآخرين كرس كفاحه للمصلحة القومية الكردية الكبرى والمصلحة الوطنية العراقية وضحى بالعشيرة لأجل التحرر القومي وحارب الإنتداب البريطاني ورفع شعار المطالب الوطنية، وكانت تلك نقلة تأريخية نوعية حولته في عيون الجميع رمزاً قومياً وليس زعيماً عشائرياً، ومطالب ثوراته وشعاراتها تنطق بنفسها وتفصح عن مكنونها لكل ذي بصر وبصيرة. ويدعي الكاتب دون دليل طبعاً ان الانتفاضات البارزانية في ١٩٤٣و ١٩٤٥ كانت مجرد تمرد عشائري محض، وهذا زعم منبثق من عدم قراءة الكاتب لأية وثيقة تخص هذه الحقبة من التاريخ بما في ذلك الكتاب الذي يفترض انه بين يديه وقد قرأه قبل الكتابة عنه. وادعو الكاتب الى قراءة وثائق هاتين الإنتفاضتين فهي في متناول اليد وقد وردت مجدداً في كاتب «مصطفى البارزاني زعيم الحركة القومية الكردية المعاصرة» الصادر عام ١٩٩٦عن الزميل عبدالقادر البريفكاني حيث ضم نص المطالب التي قدمها البارزاني الى الوفد العراقي المفاوض في كانون الثاني(يناير) ١٩٤٤وهي:

ابقاء المناطق المحررة من كردستان بيد الثوار الأكراد، والعفو عن جميع الأكراد المعتقلين بسبب الثورة، والتوزيع العادل للمستلزمات الحياتية في كردستان ، وتوخي تعيين الموظفين الأكراد بدل العرب في كردستان العراق، ومنح كردستان العراق حق الحكم الذاتي في الإدارة والثقافة، وفتح المزيد من المدارس والمستشفيات وغيرها من المرافق

المدنية الخدمية في المنطقة الكردية. هذا كان السقف المطلبي لثورة البارزاني منذ منتصف الأربعينات وتطورت طموحات الثورة أكثر فأكثر.

ففي ثورة أيلول(سبتمبر)١٩٦١ربطت المطالب الكردية بمطلب الديموقراطية في عموم العراق وغدت الثورة الكردية خيمة منشرحة الصدر لا لمختلف شرائح الشعب الكردي فحسب، بل لكثير من القوى الوطنية العراقية المتفهة للنضال الكردي ودوافعه الوطنية حتى أصبح الطموح الكردي اليوم متجسداً في الفيدرالية. والسؤال الكبير هو: أي من هذه المطالب هو مطلب محض عشائري وأي منها موجه بالذات لمصلحة عشيرة البارزاني واتباعه؟اتمنى على السيد أغري ان يبحث لنا عن جواب منطقي، ولكن بعد ان يكون قد تخلص من هواية اطلاق الأحكام المسبقة القائمة، على التجريح والحقد اللامبرر.

ثم انه في مدينة (باكو) واثناء إقامته في الإتحاد السوفياتي دعا البارزاني في كانون الثاني ١٩٤٨ الى اجتماع كردستاني عام القى فيه خطاباً قومياً شاملاً استهدف الإشارة الى انتفاضات وثورات الشعب الكردي تجسيدا لروح المقاومة ولوضع خطة تحرك سياسية تملأ الفراغ الناشىء آنذاك عن سقوط جمهورية مهاباد الكردية، واتى على ذكر مختلف الإمارات والكيانات الكردية في التأريخ ووصف جريمة اعدام القاضي محمد من قبل الشاهنشاه بالجريمة الوحشية، واسهب في شرح مخططات القوى المعادية للطموح القومي التحرري الكردي

وقدم خلاصة لتجربته النضالية وتعهد في خطابه بمواصلة المقاومة. وكان من الطبيعي ان يثير الخطاب حفيظة رئيس جمهورية آذربيجان السوفياتية باقروف الذي كان معادياً للشهيد قاضي محمد ولجمهورية مهاباد وأساس كرهه يعود الى رفض البارزاني الإنصياع لأوامره، فشرع باقروف بالتعاون مع(بيريا)،رئيس الشرطة السرية في عهد

ستالين لمعاداة البارزاني ورجاله، بعد ان رفض املاءات السلطة الأذربيجانية الأقليمية وطلب من الحكومة السوفياتية الإنتقال الى جمهورية أخرى.

والحقيقة ان اوضاع البارزانيين في الدولة الشيوعية لم تتحسن الابعد موت ستالين ومجيء خروشوف الذي قال للبارزاني في لقاء معه: لستم الوحيدين المتضررين من سياسة عصابة بيريا بل كل شعوب الإتحاد السوفياتي عانت منهم. هذا كان سبب التوتر بين البارزاني وباقروف الأذربيجاني الستاليني وليس لأن الأخير، كما يزعم أغري، كان متذمراً من عقلية البارزانيين المنغلقة.اما «الأفكار الرعوية» التي يزعم أغري،وجودها في خطاب البارزاني المشار اليه انفاً فلا ندري بحق اين هي؟ فإذا كانت الدعوة لوحدة الصف الكردي ووضع خطة الثورة والتعهد بمواصلة المسيرة النضالية والدعوة لإستنفار الطاقات كلها وضمها الى بوتقة النضال التحرري أفكاراً رعوية عشائرية فماهو مفهوم التقدمية وما مضمون الفكر التحرري إذن؟ ام لأن البارزاني استخدم في خطابه العبارات البسيطة المباشرة ولم يلجأ الى البلاغة الخطابية والجمل المركبة والفضفاضة، ولذلك فهو في منطق بعض ادعياء الثقافة عشائري؟ ان أكثر قادة النضال التحرري في العالم تأثيراً كانوا مكثرين في العمل ومقلين في الكلام.

ولا يجد أغري في يوم ١٤تموز(يوليو)١٩٥٨في العراق.أي مغزى سوى كونه كارثة، وبذلك يخرج الكاتب ليس عن اجماع الأكراد بل عن اجماع عموم العراقيين أيضاً. وهو أذ يعيب على البارزاني تأييده الثورة العراقية التي وفرت له فرصة العودة الى الوطن من منفاه السوفياتي وتصريحه آنذاك وبتواضع بأنه جندي من جنود زعيم الثورة عبد الكريم قاسم، فإن الاحرى به ان يكيل الأعجاب لثورة الشعب العراقي ولتفهم

القائد الكردي ضرورات اللحظة التأريخية آنذاك قبل ان يوغل قلمه في طينة الجهل بفهم الحدث التأريخي فيخرج هذا القلم ملطخاً بالطعن الجاهل لابمسك الكلمة الطيبة.

ان ثورات البارزاني في الأعوام ١٩٣٢و ١٩٤٣و ١٩٤٥ومساهمته الفعالة الى جانب الشهيد القاضي محمد في الدفاع عن جمهورية مهاباد والتجائه الى الإتحاد السوفياتي وإشعاله أكبر ثورة كردية عام ١٩٦١في كردستان العراق التي توجت بإتفاقية آذار(مارس) لعام١٩٧٠ومن ثم استمراره في قيادة النضال التحرري حتى بعد ان غدا فريسة المرض، لايمكن ان تكون – بأي معيار قيست – مجرد هواية عشائرية ذات طابع تمردي عصياني لأغراض شخصية، في وقت يعلم أي انسان كردي عادل بل أي عاقل يعلم ان نعم الحياة كانت ستقدم على طبق من ذهب للبارزاني وعشيرته وعائلته لو انه كف عن ربط كفاحه بأفق قومي وطني تحرري.

ولكي لانتهم برمي الكلام على علاته دعونا نستشهد ببعض ما قاله عنه زعماء سياسيون كبار. فقد وصفه الزعيم العربي الراحل جمال عبد الناصر بأنه «زعيم اجتمع فيه القديم والجديد وهو متفان من أجل شعبه»، وقال عنه الراحل كمال جنبلاط وكان قد زاره أوائل السبعينات انه «قائد تأريخي ظهر في شعب تواق للحرية وثائر للإنعتاق من الظلم والجور».

وفي كتابه «الحروب الكردية» كتب الصحافي البريطاني ديفيد أدامز يقول «ان فضائله هي من طراز الشجاعة القديمة، حتى ان الإنسان ليعجب بسموها. فقد عاش يقود ثورة بعد ثورة بأساليب زعيم محنك ولكن بلاغاية سوى الكبرياء والإستقلال».

وبعكس مايروي أغري فإن العلاقة لم تنفصم بين ثورات البارزاني

والوعي الكردي التحرري المتنامي في المدن وكانت ثورة البارزاني لعام ١٩٤٣محور مناقشات وحوارات مكثفة داخل حزب هيوا الذي تأسس عام ١٩٣٩. فالتكوينات السياسية المدنية كانت بحاجة الى قوى شعبية والى جناح عسكري قادر على التعبئة واشعال لهيب الثورة،وهذه كانت المواصفات المتوفرة في البارزاني ورجاله الأشداءوهكذا تم التمازج منذ البدء بين هاتين الشريحتين . وبعد ذلك بثلاثة أعوام حلت اللحظة التأريخية لأنصهار الجميع في اطار أكبر حزب جماهيري يمتلك قوة المثقف السياسي والزخم العسكري والتعبوي والشعبي ويتمتع بزعامة رمز تأريخي هو البارزاني، قادر على تجييش طاقات وامكانات كل القطاعات الشعبية في حرب تحريرية أثارت أعجاب العالم ونقلت القضية الكردية الى اوساط المعمورة بعد ان كانت بالفعل مغمورة تحت ركام النسيان.

ويدعونا أغري الى تبني نظرية جديدة في الشأن الكردي وهي كيل المديح للحكومات المركزية منذ زمن العثمانيين ومن ثم الإنتداب البريطاني والحكومات العراقية المتعاقبة لأنها كانت تريد اخضاع الجميع للقانون ونزع السلاح وحل الخلافات الدموية. إلا ان البارزاني ورجاله كانوا دوماً على الضد من ذلك، ويذكر ان البارزانيون لم يكونوا الوحيدين المتمتعين بالقوة والشكيمة والنفوذ بل كان ثمة عشائر أخرى كذلك.

ونبشر كاتب المقال ان السيد مسعود البارزاني سيبقى في الجزء القادم من كتابه الذي سيتناول حقبة ثورة أيلول (سبتمبر)١٩٦١والتطورات اللاحقة هو نفسه المتواضع في الكلمة والغزير في المادة الوثائقية والواقعي في السرد ورواية الأحداث، مع فارق انه لن يكتب الجزء القادم كشاهد ومعاصر فقط بل كفاعل لأحداث وكقائد نضال تحرري حائز على مكانة مرموقة ومتمم للسفر النضالي

لوالده الجليل وكرئيس للحزب الديموقراطي الكردستاني الذي شهدت صناديق الإنتخابات الكردية العامة والانتخابات النقابية لمجمل شرائح المثقفين ومؤسساتهم على وزنه الجماهيري وعمق تجذره في وجدان الإنسان الكردي. ولاشك في ان أصوات مئات الآلاف من الناخبين الأكراد أقوى دليلاً بكثير من مقال لكاتب لم يعد لكتاباته عن البارزاني إلا طعم المسبة.

ولذلك فإننا على يقين من ان أمنية أغري لن تتحقق ولن يكون مسعود البارزاني إلا في صف الشعب والوطن والقضية الكردية العادلة. ومستجدات الأحداث والمبادرات السلمية التي طرح آخرها في ١٩٩٨/١/١٤دليل على ذلك.

وأخيراً فأذ يتوقف اطلاق النار في كردستان فإن الهوية الوطنية للكتاب والمثقفين الكرد ينبغي ان تتجسد في حشد الأقلام لإنجاح السلام بدل الأصرار على تصدير احقاد الحاضر الى الماضي وتحميله ما لا يتحمل.

الحياة - ١٩٩٨/٣/١٧

اول حوار كوردي – عربي في القاهرة:

الـدور والـمـوقع

* حين اطلق الأمين العام الأسبق عبدالرحمن عزام باشا صيحته الشهيرة في مجلة «الهلال» المصرية في تشرين الأول (أكتوبر)١٩٤٣قائلاً «أن حبي وتقديري لأكراد العراق في مستوى حبي وتقديري لشعبي، ويجب الا نتراك المشكلة الكردية في العراق دون حل» فإنه في الواقع كان يحذر السياسة الرسمية العربية عموماً والعراقية خصوصاً من الغرق في متاهة سوء التقدير .

وكان قارئاً مدققاً للمستقبل في تلك الأيام الحلبي بثورات الشعوب ضد الإستعمار التقليدي، وكان متناغماً ومكملاً لنداء البارزاني الراحل في العام ذاته والذي توخى فيه صيانة الآصرة التأريخية الخضراء بين العرب والأكراد، فأكد «انني لم ولن أحارب الشعب العراقي، هذا الشعب الذي انتمي اليه. ان نضالنا هو ضد الإستعمار وعملا ئه».

فكم كان وجه التأريخ سيتغير لم ان الأحداث حفرت مجراها في العقود الماضية وفق روحية هذا المنطق العقلاني، ولو لم تتجه السياسة

الرسمية العراقية الحاكمة الى التنكر والقمع والتنكيل بشعب يقف حضارياً وتأريخياً ومصلحياً الى جانب الأمة العربية، وليس في صف أعدائها.

لذلك فإن الحوار العربي – الكردي المزمع عقده يومي ٢٧و٢٨ آيار (مايو) هو خطوة عميقة المغزى على طريق اتاحة الفرصة للمواطن العربي للإطلاع على قضية قومية شائكة، بعيداً عن تشنجات القوالب الأيديولوجية الجاهزة وعن الأحكام المسبقة ونظرية المؤامرة التي روجت لها بعض أجهزة الاعلام العربي المرتبطة بسياسات النخب الحاكمة وتزداد هذه المبادرة الانعطافية اخضراراً وظلالاً وارفة بسبب قدومها من دولة ذات وزن سياسي وثقافي وحضاري واعتباري كبير لدى العرب جميعاً.

والواقع ان مصر لم تكن بعيدة عن الشأن الكردي ففيها صدرت اول صحيفة كردية عام ١٨٩٨، ومنها انطلقت دعوة جادة لدراسة المشكلة الكردية ومواجهتهابنهج علمي متفتح احتوتها اصدارات « دار ابن خلدون للدراسات الانمائية» التي جعلت الشؤون الكردية ضمن اهتماماتها اليومية ودخول ممثلين من أكراد العراق – بينهم كاتب هذه السطور – الى مؤتمر قبرص عام ١٩٩٤، وكانت تلك فرصة ودعوة ضمنية لكل الفاعليات الفكرية العربية لتفهم هموم الأكراد وعدالة قضيتهم. وكان مزمعاً أن ينعقد المؤتمر الأنف الذكر في القاهرة ولكن المحاذير السياسية حالت دون ذلك، لذلك اصبح اللقاء العربي– الكردي المرتقب ذا دلالة اضافية أخرى بسبب انعقاده في عاصمة عربية.

ان الحوار الكردي – العربي مهمة عاجلة لا تقبل التأجيل وهي ضمن استحقاقات العصر وموجباته.والعرب اولى بغيرهم لإيلاء الإهتمام بمشكلة ساخنة بين ظهرانيهم.

فالسياسة والفكر العربيان ستحققان قفزة نوعية حين ينخرطان في

البحث في هموم القوميات والأعراق والطوائف ومن ثم اقتراح حلول واقعية لها، بدل استمرار حالة التعتيم وتأجيل مرحلة اداء الإستحقاق الحضاري والنظر بعين الريبة والشك الى الندوب الظاهرة في موازييك العالم العربي وألوان طيفه الاثني الثقافي الديني.

وطبيعي ان من السذاجة ان نتوقع ان يغير اللقاء المرتقب بين ليلة وضحاها تراكمات عقود سادت فيها النظرة الرسمية العربية وكتابات لا حصر لها اخضعت رصانة الفكر وثبات النهج العلمي في التعامل مع المشكلات لزئبقية السياسة اليومية، مثلما سيكون أمراً تعجيزياً ان نطالب كل المحاورين العرب بالتخلي عن قصورهم المعلوماتي حول تفاصيل الشأن الكردي في العراق لأن بعضهم نشأ منذ أيام دراسته الإبتدائية على فكرة منهجية غارقة في الرجعية واللا واقعية روجت لها بعض واجهات الإعلام العربي الرسمي كثيراً، مفادها مقارنة كردستان العراق باسرائيل. وحتى في زمن التطبيع العربي- الإسرائيلي مازال بعض الأقلام ينحو هذا المنحى.

ورغم ذلك، بل بسبب ذلك، يصبح الحوار هو الأسلوب الذي لابديل عنه للوصول الى خلاصات فكرية حول القضية الكردية بجذورها وافاقها ومشروعية مطالبها، يجمع عليها المتحاورون وتهيأ لها منافذ اعلامية للإنتشار والترويج والحلول تدريجياً محل الصورة السلبية التى لاتزال الى حد ما سائدة في أوساط عربية.

ان الشعب الكردي في العراق وحركته المنبثقة رداً على الظلم باتت حقيقة دامغة، وهي خرجت من أكثر من اختبار، وفي كل مرة كانت تزداد مصداقيتها وتزدهر وطنيتها العراقية بالترافق مع هويتها القومية الكردستانية. وقد اندحرت كل مراهنات النخب الحاكمة في العراق وكتابات اعلامييها ومنظريها بصدد الإنزلاق المزعوم للحركة الكردية الى خندق انعزالي معاد لتطلعات القومية العربية.

فحتى حين بلغت حرب الإبادة العنصرية ضد أكراد العراق ذروتها من خلال كارثة حلبجة عام ١٩٨٨في ظل صمت رسمي عربي آنذاك لم تلجأ القيادة الكردية الى العزف على وتر الطلاق بين العرب والأكراد وظل من ثوابتها تنمية أسباب الوفاق والتواصل بين الشعبين العربي والكردي.

لذا وقياساً الى حجم المهمة فإن الجانب الكردي مطالب بتحشيد نوعي متميز يكون مخولاً سياسياً ومقتدراً فكرياً ومعلوماتياً لعرض رسالة قضية عادلة لشعب مغبون تأريخياً، يتضاعف غبنه حينما يسيء جيرانه فهم محتوى كفاحه من أجل الحرية. وهو، على رغم كل شيء، مصمم على نقل رسالته الى الآخرين.

الحياة - ١٩٩٨/٤/٢٩

الإستقلال

مقابلة مع سياسي كردي
اجرت صحيفة الأستقلال المقابلة التالية مع المؤلف
في عددها المرقم (١٨) الصادر في شهر كانون الثاني عام ١٩٩٧

سؤال: لقد اختلط امر الوضع الحالي في جنوب كردستان على أصدقاء الشعب الكردي وأبنائه .. فهل تعطونا صورة واضحة عن مجرى الاحداث منذ سيطرة قوات الاتحاد الوطني الكردستاني(أوك) على عاصمة كردستان الجنوبي أربيل؟

جواب: كان قيام (أوك) بالسيطرة على العاصمة الإقليمية أربيل. ومن ثم تعطيل كافة المؤسسات الشرعية وعلى رأسها الحكومة والبرلمان الاقليميين. إنقلاباً بكل معنى الكلمة على الشرعية بالعنف وبقوة السلاح. ومنذ ذلك الحين أصبحت قضية أربيل المحك والمفتاح لحل عموم الأزمة وإعادة الإنفراج السياسي إلى مجراه الطبيعي. لأن أياً من المرافق الاقليمية لا يمكنها النهوض بمهامها المدنية المنوطة بها في ظل التسلط العسكري لـ(أوك)، ولا يمكن لأي عاقل أن يتصورأن الحزب الديمقراطي

الكردستاني (حدك) يقبل بهذا الإنقلاب وبنتائجه أو التصرف على اساس الأمر الواقع، علماً أنه الحزب الفائز في أول انتخابات حرة للشعب الكردي عام ١٩٩٢. وطوال عام وثمانية أشهر اي لغاية آب ١٩٩٦ تراكم سيل الوساطات والمناشدات الكردستانية والاقليمية والدولية. إضافة الى عقد اتفاقين في (دروغيدا) و(دبلن) في إيرلندا. وكانت قضية أربيل البند المحوري الاول في كافة هذه المبادرات والاتفاقات. وكان المتفق أن يجري حل موضوع العاصمة أربيل ومن ثم يتم بحث النقاط العقدية الأخرى وهي عائدات الاقليم وتشكيل الحكومة الجديدة، وإعادة الحياة السياسية الطبيعية الى الاقليم وغيرها من البنود وفق التراتبية المرسومة لها. إلا أن (أوك) ظل يناور ويماطل دون مبرر في تنفيذ التزاماته وعلى رأسها الخروج من أربيل لتصبح مدينة منزوعة السلاح.

وامتدت مماطلة (أوك) حتى شهر آب الماضي، حين بدا أنه مصمم على المضي في انقلابه، وهذه المرة بمساعدة قوية من ايران التي أقحمت نفسها في الأزمة الكردية الى جانب (أوك) دون أي موجب، في الوقت الذي كانت تزعم دور الوساطة. وإزاء الدخول الإيراني العسكري المكثف استساغ (حدك) الإندفاع العراقي المحدود في مدينة أربيل، بعد أن وجد حقه في البقاء مهدداً، حيث تم إخراج (أوك) من مدينة أربيل، ومن ثم توالت الهزائم العسكرية لـ(أوك) منذ أواسط أيلول ولغاية أواسط تشرين الأول، وهرب الطالباني الى ايران تاركاً خلفه كمية كبيرة من الوثائق السرية التي تثبت تواطؤه مع ايران لضرب (حدك)، وقد بادر(حدك) إلى نشر عدد من هذه الوثائق بعدة لغات. وبعد شهر من خروج (أوك) عاد الطالباني بمساندة عسكرية مباشرة من إيران إلى مدينة السليمانية.

وحالياً تسود حالة اللاقتال في المنطقة ٠٠ وقد عقدت جولتان من المفاوضات بين الحزبين برعاية أمريكية في أنقرة، ويجري الآن تطبيق إجراءات بناء الثقة استعداداً لضمان الإنفراج السياسي ووضع أسس حل الأزمة.

سؤال٢: ادعى الحزب الديمقراطي الكردستاني بأن جلال الطالباني قد فر إلى إيران ولن يستعيد قوته في كردستان الجنوبي ثانية٠٠ واليوم نراه قد استعاد سيطرته على كبرى مدن كردستان: السليمانية. فهل أخطأ حزبكم في حساباته ؟

جواب: إن (حدك) لم يخطىء الحساب. والمتتبع لمجريات وليوميات الجولة الثالثة من الاقتتال يجد ان السيد مسعود البارزاني توقع عودة الطالباني إلى الداخل بدفع من قوى اقليمية وبالذات إيران. وفي مقابلة له مع صحيفة (الشرق الاوسط) ذكر أنه يحمل ايران المسؤولية في ذلك.

سؤال ٣: لايخفى على أحد ان ايران وسوريا من جهة، والعراق وتركيا من جهة أخرى، يريدون إزالة الوجود السياسي الكردي في جنوب كردستان أو لجمه والسيطرة على دفته في أقل تقدير٠٠

فلماذا يقبل (حدك) أن تلعب هذه الدول دور الوساطة بينه وبين (أوك)؟ وهل يقبل (حدك) بممارسة اللعبة على هذا الشكل؟

جواب : إن التقسيم الجيوسياسي المعقد لكردستان بين دول مجاورة خلق أزمة دائمة في القضية الكردية ووتيرة وافاق تطورها، وأفرز عاملاً موضوعياً ادى - على الدوام - الى تحجيم شعار الحركة الكوردية وتحديد طموحها، وتكييف آليات تحركها بصورة لاتنسجم مع الطموح ولكنها تتناغم مع الممكن الواقعي. إذن فهناك فخ اقليمي أو لعبة اقليمية مستحكمة تحيط بهذه القضية وتؤثر في مجمل مسارها. فالدول

المقتسمة لكردستان قد تختلف على كل شيء، لكنها تبقى موحدة إزاء العامل الكردي، والتاريخ قديمه وحديثه شاهد على هذه الحقيقة، ولعل التحفظ الاقليمي لهذه الدول وتنسيقها الأمني والسياسي لاجهاض الإنجاز التاريخي لأكراد العراق خير دليل على ما نقول . هذه حقيقة مطلقة، ولكن السياسة ومفرداتها اليومية هي أصلاً فن التعامل مع الممكن ضمن ظروف محددة وليس مع المطلق رغم صحته. والواقع إن كل التكوينات السياسية الكردية محكومة بهذا القدر أو ذلك بهذا العامل الموضوعي، ونعتقد أن الجغرافيا عامل موضوعي يحتم التعامل معه ولكن بيقظة وحذر، فالمهم أن يتوفر القرار الكردي الاستراتيجي الوطني الموحد وبلورة أطر جبهوية في كل جزء من كردستان لمواجهة تحديات اللعبة الاقليمية وعدم الإنزلاق الى مطباتها، من خلال غلق الثغرات والمسامات في جدار الوحدة الوطنية الكردية.

سؤال٤٠٠الخلافات الكردية - الكردية هي مستنقع يصطاد فيه أعداء الكرد وكردستان٠٠ وهذه الخلافات مصدرها سياسة الاعتماد على الدول المجاورة لكردستان٠٠ أم أن لكم رأيا آخر؟

جواب: بالتأكيد إن الخلاف الكردي- الكردي هو المنفذ الذي يتسلل منه أعداء الكورد لنخر عموم جسم الحركة الكردية وتعطيل تحركها الى الأمام، والثابت أيضاً أن العلاقات الاقليمية المختلة لهذا الطرف الكردي أو ذلك مع دولة مجاورة يكون على حساب مبادىء الثورة الكردية. لذا ندعو الى تمتين الصف الوطني وصياغة القرار الوطني الكردي المستقل من خلال تغليب الشأن القومي على الحزبي وليس العكس. ولنا مثال في التاريخ المعاصر فالبارزاني الخالد طوال سنوات ثورة أيلول أدار دفتها ضمن احلك الظروف. وقد استطاع ابعاد سفينة الثورة عن رياح اللعبة

الإقليمية وهي- أي الثورة- لم تنتكس إلا بفعل مؤامرة دولية كبرى اعترف بها في حينه وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر.

سؤال٥: الوضع الدولي الحالي مؤهل لطرح القضية الكردية في إطارها الكردستاني، وهناك رؤساء دول يؤيدون هذا الإتجاه٠ ماذا يعمل حزبكم في هذا الإتجاه الكردستاني؟

جواب: القضية الكردية في كافة اجزاء كردستان هي الآن القضية رقم واحد في الشرق الاوسط بعد حل القضية الفلسطينية وفق اتفاقات (أوسلو) ولايمكن للشرق الاوسط ان يهنأ بسلام عادل وشامل ودائم، أو أن يتمتع بتنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة إلا بعد حل القضية الكردية حلاً ديموقراطياً سلمياً ينسجم مع موجبات وشروط العصر ومع طموحات الشعب الكردي. ونحن مع التنسيق والتعاون ومع طرح القضية الكردية على المحافل الدولية ويتشرف حزبنا بأنه يملك شبكة متكاملة من العلاقات الكردستانية الوثيقة.

سؤال٦: الوضع الاقتصادي في جنوب كردستان مزري ومخيف ما هو برنامج حزبكم في هذا المجال؟

جواب:الاقتصاد الكردستاني أصلاً لايمتلك الاستقلالية بفعل جملة عوامل، فهو هش وتابع، والحصار المزدوج منذ عام ١٩٩١مضافاً إليه عامل الاقتتال الداخلي أنهك البنية التحتية وأعاق حملة الإعمار والبناء وقوضها في منطقة هي بالأساس واحدة من أكثر مناطق العالم بؤساً، نتيجة التدمير المنظم والمبرمج الذي ألحقه النظام العراقي بها، ويكفي ان نقول أنه جرى تدمير اكثر من (٤٠٠٠) قرية من قبل النظام . ويعمل الحزب حالياً على إحياء المرافق المدنية والإتجاه إلى البناء السلمي وتشجيع منظمات الإغاثة العالمية لتكثيف حملاتها، وشكلت الخطوة

الأمريكية بسحب العاملين ضمن المنظمات الإنسانية من كردستان الى جزيرة (غوام) عاملاً سلبياً في هذا المجرى. نعتقد أن رفع الحصار الداخلي وحصة الأكراد من اتفاق النفط مقابل الغذاء، إضافة الى الموارد الأصلية للإقليم ستلعب دوراً في إحياء الاقتصاد الكردستاني. ونحن ندعو منظمات الإغاثة العالمية للاستمرار في حملتها لدعم شعبنا الكردي.

سؤال٧: هل يمكن الثقة فعلاً بنظام بغداد؟

جواب: عامل الثقة غير متوافر في عموم الدول التي تقتسم كردستان، فالثابت لدى هذه الأنظمة عدم وجود برنامج لها لحل القضية الكردية القومية. والواقع أن السجل القمعي للنظام العراقي تجاه الأكراد لايخفى على أحد.

سؤال٨: ماذا تغير في موقف تركيا تجاه جنوب كردستان بعد وصول اربكان إلى الحكم في أنقرة؟

جواب: كان المتوقع ان تطرأ تعديلات جذرية على السياسة التركية التي تحولت من علمانية الى اسلامية. ولكن اربكان الإسلامي لم يقدم على خطوات بحجم المتوقع، إلاأن موقفه من قوة الحماية الدولية تغير بعد تسلمه السلطة حيث توقف عن معارضته ووافق على التمديد لها.

سؤال٩: كيف هي علاقتكم بالأحزاب والمنظمات الإسلامية في جنوب كردستان؟

جواب: علاقة الحزب بالمنظمات الإسلامية في جنوب كردستان قائمة على التعاون والتنسيق والإحترام المتبادل، لأن حزبنا مؤمن بالممارسة الديمقراطية التي من شروطها التعددية، ولم يحدث طوال هذه السنوات أن تعكرت العلاقة. والتيار الإسلامي له حقائب في الإدارة الكردية

حالياً، وهو يعمل ضمن مناخ فكري ديمقراطي.

سؤال١٠: في حلبة الصراع الأمريكي- الإيراني في المنطقة، الى أي درجة يمكن الثقة في أمريكا التي خانت الأكراد مرتين (١٩٧٥) و(١٩٩١)؟ وإلى أي درجة يمكن التعاون مع ايران التي تدعم المنافس الكردي لكم؟

جواب : بالعودة الى موضوع الثقة نقول ليست الثقة من وحدها هي العامل المتحكم بالسياسة اليومية القائمة على منطق الصراع وتلمّس الاحتمال أو الخيار الأنسب ضمن مجموعة احتمالات مطروحة وواردة.

هذا إضافة الى العوامل الموضوعية التي لايمكن التقليل من شأنها والتي تفرض التعامل مع هذا الطرف أو ذلك. فأمريكا هي القوة الحاسمة في عملية (الكومفورت- پروڤايد) ومازالت هي راعية المفاوضات الكردية ويزداد دورها أهمية بفعل كونها الآن القوة العالمية الكبرى وهي المهيمنة في المنطقة بعد حرب الخليج الثانية. أما ايران فهي دولة مجاورة بحكم الجغرافيا، أما أن تدعم هي طرفاً كردياً ضد طرف آخر فهو مسلك خاطىء ولابد من اقناعها بالتخلي عنه لأن ذلك ليس في صالحها على المدى البعيد.

سؤال١١: ماهي خطة حزبكم فيما إذا سحبت القوات الدولية حمايتها لجنوب كردستان؟

جواب: عملية المطرقة المتأهبة مازالت قائمة ولم يرشح بعد ما يفيد بالغائها وإن كان محتملاً ان تطرأ عليها بعض التعديلات، لاسيما الأحداث الأخيرة في كردستان العراق. أما إذا اتخذت خطوات لإلغاء العملية فنعد ذلك لكل مقام مقال، وقد لايكون صحيحاً الآن أن نستبق الأمور.

سؤال١٢: متى يحل السلام في كردستان؟

جواب: السلام الشامل والدائم في كردستان هو اكبر طموحاتنا وهو الخيار الذي لاخيار بعده إذا أردنا صيانة البقية الباقية من إنجاز الكورد في كوردستان الجنوبية، ونحن مع الحوار ومع تحريم الاحتكام الى السلاح، ومع إحياء كافة المؤسسات الشرعية الاقليمية. وحالياً فإن حالة اللااقتتال هي السائدة والادارة الكردية منهمكة في إنجاز مهام البناء السلمي، ويبذل حزبنا أقصى جهوده لجعل السلام حالة دائمة. فالتناحر الكردي قضى على الكثير من السمعة الدولية للقضية الكردية وأسفر عن خسائر بشرية واقتصادية كارثية. والبديل هو السلام والحوار والتعايش وهذا طموح حزبنا وعموم سكان اقليم كردستان العراق.

دفاعا عن حرية الأقلام الكردية لا حرية البنادق الطائشة

ليست قراءة احتمالية للغيب ولافتحا لفأل خاطىء، بل نتيجة منطقية لمقدمات شاخصة للعيان، أن الذي ينقلب على الشرعية والبرلمان والإدارة الاقليمية بقوة ويحرق اخضر كردستان ويابسها ويهشم زرعها ويجفف ضرعها ويستبيح بخنجره الموبوء خاصرة الوطن وثمار الإنجاز، نقول ان من يجترح كل ذلك يستسهل في الوقت ذاته الانقلاب على الحقيقة ايضاً وعلى الأقلام الكردية الحرة النازفة لصالح خبز وحرية وأمن سكان الأقليم الكردي العراقي المعتبر تاريخيا واحدا من عناوين البؤس والقمع في العالم..

ومازال بؤسه مستمراً ولكن على أيدي أبنائه. فها هم (٢٥) أديبا كرديا يستنجدون بـ(القدس العربي) يوم ١٩٩٧/١١/٢٦ كمنفذ مناشدين من خلال هذه الصحيفة ان تنضم اليهم اصوات الكتاب والأدباء الكورد

ضد الارهاب الثقافي الذي يمارس على حملة الاقلام القاطنين في البقعة الصغيرة التي مازال الاتحاد الوطني الكردستاني يمارس فيها حكم البندقية البدائية الانتقامية الطائشة، لاحكم القانون والتسامح والمصالحة والانفتاح، رغم كونه الحزب الذي يحتوي منهاجه اكبر قدر من التغني بالعصرنة والثقافة والتزود بالقلم بدل الزناد ويعتبر نفسه حزب "المدينة الفاضلة"

إن الواقعة التي سجلها هؤلاء الاصدقاء من غارسي الكلمة الكردية، على صفحات (القدس العربي) صحيحة، وذكرى الشاعر الكردي (أبو بكر علي) الذي سقط بأيدي زمرة البداوة الحزبية يوم ١٩٩٤/٩/١ في مدينة السليمانية، مازالت طرية في الأذهان لأن الشاعر يعني في معادلة الابداع بستانا عامرا في الذاكرة الجمعية مقابل العار الأبدي والموت الاعتباري لقاتليه.

والواقع ان مسلك الاتحاد الوطني الكردستاني يتوخى نظرية عفا عليها الزمن مؤداها تجييش الاقلام وتحشيدها لصالح فئة تكتلية انقلابية الذهن، أنانية الطرح، قليلة القراءة لعبر التاريخ وأيضاً ضحلة التفكير بسياقات الابداع الأدبي والفكري الذي يشترط الحرية كنسق حياتي للنمو والانتعاش.

ولأن الشيء بالشيء يذكر فإن نداء الكتاب الكورد في هذه الصحيفة جعلت الذاكرة تلتفت الى الوراء لنفض الغبار عن مجمل التوجه الفكري لقادة الاتحاد الوطني الكردستاني ومن تجلياته:

١- النظرة الانتقائية لمسار ومنعطفات الحركة التحررية الكوردية في العراق، لذلك نجد ادبيات هذا الحزب تبذل المستحيل لاعادة كتابة تاريخ هذه الحركة من خلال ردم التراب على تراث (٥٠) خمسين عاماً من

النضال التحرري الكردي كان فيها البارزاني الراحل الأكثر حضوراً واخضراراً وعطاءً، وبمعني آخر قطع جذور الانسان الكردي وانتزاعه من تاريخه. اليست هذه إذن مهمة مستحيلة لمنظري الاتحاد الوطني الكردستاني وحاملي سلة الأيديولوجية؟

٢- بالمقابل يلجأ كتاب الإتحاد الوطني الى تفسير فترة الـ(١٩٦٤-١٩٧٠) بالشكل الذي يتناغم مع نرجسيتهم، علما ان الكتاب الأكراد والأجانب يجمعون انها الحقبة التي جرى فيها التأسيس للاحتراب الداخلي الكردي وشخصنة الخلاف السياسي، ومن قبل أقطاب الاتحاد الوطني الكردستاني قبل اكثر من ثلاثة عقود ومازال هذا الجرح ينزف حتى كتابة هذه السطور.

٣- بين الكتاب والشعراء الأكراد يلغي الاتحاد الوطني الكردستاني من تاريخ الأدب الكردي كل شاعر تعرض بالكتابة الوجدانية الابداعية لسيرة البارزاني أو خصص قسطا وافرا من عطائه الأدبي للمعاني الجليلة للنضال التحرري لهذا الرمز القومي الذي دخل ذاكرة العالم ورحل عن هذه الدنيا بعد أن بنى لقضيته العادلة صرحا ومكانة في الضمير الإنساني. ونذكر من هؤلاء الشعراء الشاعر الكردي الكبير (هەژار) صاحب القصائد الزاخرة بالمعاني الوطنية والكلمات المحرضة على المقاومة والتغيير، والسؤال هو إذا ألغى هؤلاء الكبار من الأدبيات الحزبية لحزب خافت السيرة والصيرورة فهل يمكن إلغاؤهم من الذاكرة والضمير الكردي العام؟.

٤- يلجأ هذا الحزب الى الهجوم العنيف وتوظيف الكلمات النارية في صحافته ضد الكتاب العرب العراقيين وغير العراقيين إن هم وجدوا الحقيقة على الضفة الأخرى واستعرضوا مفاصل التطورات الكردية

بمنظار آخر. والحملة التي شنها البعض على الكاتب العراقي (سعد البزاز) بأوامر من الاعلام المركزي للاتحاد الوطني الكوردستاني مؤشر لذلك، وسبق أن أدلينا بدلونا في هذا الموضوع على صفحات (الشرق الاوسط) يوم ١٩٩٧/١١/١١في مقال بعنوان (حينما يقع البزاز بين البارزاني والطالباني).

٥- رغم كل طنين ورنين الثقافة التي يزعمها الاتحاد الوطني الكردستاني، وكونه الحزب الذي أخرج الطموح الكردي من حضن العشيرة الى مدرسة المدينة، إلا أنه يعمد بأسلوب بدائي الى منع صحف الحزب الديمقراطي الكردستاني وأية أدبيات متعاطفة معه في رقعة نفوذه الضيقة. أفلا يعتبر ذلك الدليل على فكرة القبلية والإستئثار الى حد يدفعنا أن نستمطر شآبيب الرحمة على العشائرية ذاتها؟

كان بودي ان آتي بأمثلة اخرى، ولكن الغيض يغني عن الفيض والعينات التي سجلتها دالة على النهج الفكري العام لحزب الإتحاد الوطني الكردستاني الذي نتمنى ان يراجع نفسه وأن يترك البندقية، ان لم يكن في سوح القتال، فعلى الأقل في بساتين المعرفة والثقافة والابداع. وبخلاف ذلك فأنه سيثير الاستهزاء وهو يحمل الأخضر شعارا٠٠ مع أن دماء التلبس بالجريمة تنزف من جبينه.

الاستقلال - عدد ٢٦/ايلول ١٩٩٧

ردا على الدكتور نوري طالباني

هذه حقيقة أسباب الصراع في كوردستان العراق

كل ظلام العالم يعجز عن إطفاء نور شمعة، هذا ما ينطق به المثل المأثور، واهتداء به نقول محاولات التأويل والتحريف بحق الحقائق التاريخية الموثقة والمتجذرة في الضمير الشعبي والجمعي لشعب معين، لاتستطيع قهرها وإخفاء تجلياتها. ومنها الحقيقة المتعلقة بعلة بداية ظاهرة التناحر الداخلي المسلح البغيض بين فصائل الحركة التحررية الكردية، وهو التناحر العبثي بدأ قبل (٢٣) عاما ومازال يستنزف طاقات واحدة من اعدل قضايا التحرر الوطني في العالم.

هذا ما تفتحت به ذاكرتي وأنا أطالع مقال د. نوري طالباني المنشور على اجزاء في الأعداد الثلاثة الماضية من مجلة (الاستقلال)، وإذ أتفق مع الكاتب على بعض المحاور فانني اختلف معه كثيرا ولاسيما فيما

يخص الجذر التاريخي لهذا الصراع ومنعطفات صيرورته. وهذه المحاور التي وجدت من الضروري الادلاء بدلوي فيها:

١- حاول الكاتب في مجمل ما كتب أدلجة الخلاف الذي برز عام ١٩٦٤ وتحول الى نزاع مسلح عام ١٩٦٦ مزكيا اياه من صفته الشخصية، فهو يحاول تبرئة ساحة التيار المنشق على قيادة البارزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني والذي قاده ابراهيم احمد وجلال طالباني الذي استهل عمله بهتك محرمات الحركة الكردية والغاء ثوابتها من خلال رفض الحوار والتأسيس للاقتتال الداخلي المسلح ورفع البندقية بوجه الثورة الكردية ومحاولة تقليل فرص نجاحها من خلال انضمام هذا التيار كليا للنظام في بغداد واصداره صحيفة (النور) اليومية التي لم تترك نعتا منافيا للواقع إلا والحقته بثورة أيلول الوطنية وكان كل حقد هذا التيار اللامبرر منصبا على القيادة التاريخية للبارزاني الخالد وتراثه الوطني، واثبتت الوقائع اللاحقة مدى بعد هذا التيار عن أية أيديولوجية، اللهم إلا إذا إعتبرنا التكتلية والمناطقية والذاتية والتوجه الإنقلابي الكتائبي فكرا بذاته.

مهما يكن من أمر فإن كافة فصائل الشعب الكردي تخندقت الى صف الثورة والبارزاني وبقي التيار المنشق وحيدا يعامل حتى في بغداد معاملة المتعاونين دون قيد أو شرط مع النظام لذلك جرى إهماله تماما ابان التوقيع على اتفاقية الحادي عشر من آذار عام ١٩٧٠والتي تعتبر اول انتصار حقيقي للشعب الكردي ومازالت صالحة كأساس لحل القضية الكردية في العراق بعد تطويرها وأخذ قرار الفدرالية بنظر الاعتبار. ورغم كل الامكانيات التي توفرت لدى قيادة الحركة الكردية والصدقية التي منحها الشعب الكردي فإنها لم تحاول الثار والإنتقام،

بل اقدمت على طرح مشروع المصالحة الوطنية مع التيار المنشق لتفويت الفرصة على النظام المركزي لاستغلال الخلافات الكردية وتوظيفها لمآربه.

٢- اذ يكتب الكاتب هذا العام عن موقف خلافي من ظاهرة تعود للعام ١٩٧٥ فإن عليه ان يكون موضوعيا وأن لايعتمد فقط على وثيقة صدرت من طرف معين أنذاك في فورة العواطف، ويترك اكداس الآراء والأدبيات والكتب والبيانات الصادرة منذ نكسة عام ١٩٧٥ ولغاية الآن عن الأحزاب والكتاب والمثقفين والمعنيين بالشؤون الكردية والتي يحوي بعضها مراجعة جذرية لمواقف ظالمة سابقة الثورة الكردية.

والكاتب يتناسى وقائع زكتها الحياة لاحقا ومنها انطلاقة الثورة مجددا في ٢٦ أيار ١٩٧٦ بقيادة البارزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، أي بعد عام واحد من النكسة وهي مدة قياسية في ظل ظروف شديدة التعقيد من معالمها انهيار المعنويات إثر النكسة ووجود نظام الشاه وضرباته الاجهاضية ضد الثورة الكردية وتدشين النظام العراقي لحربه العنصرية في كردستان العراق والظروف الدولي غير المواتي وما الى ذلك.

ألم يكن حريا بالكاتب الإشارة الى هذه الحقيقة الناصعة بدل تغييبها ومحاولة إضفاء طابع الشعبية فقط على التحرك الذي بدأه التيار المنشق في العام ١٩٧٧ تحت غطاء الثورة الجديدة التي يشكل كتيب (الاتحاد الوطني الكردستاني لماذا؟) أساسها النظري وهو في مجمله طعن فج بتراث البارزاني وتشهير بثورة أيلول التحررية وابتعاد واضح عن الموضوعية لصالح الذاتية والشخصية.

وإذ يعود الكاتب الى الوراء فماذا يقول عن ثورة كبيرة الامكانات وذات

عمق بشري استراتيجي عربي كبير وعلاقات متشعبة وهي الثورة الفلسطينية التي فضلت عام ١٩٨٣ التوقف مؤقتا بل والهجرة الى تونس لمواصلة النضال والعودة الى أرضها المحررة بعد عشر سنوات من العمل وانتفاضة الحجارة؟. فلماذا لم يقارن الكاتب الثورتين ببعضهما؟.

٣ - إن جبهة (جود - الجبهة الوطنية الديمقراطية العراقية) لم تشكل في سوريا كما يذكر الكاتب، بل انطلقت في جبال كردستان عام ١٩٨٠ وقامت بدور نضالي وطني فعال لغاية تشكيل الجبهة الكردستانية العراقية عام ١٩٨٨وأدى الحزب الديمقراطي الكردستاني والشيوعي العراقي دورا محوريا فيها، أما جبهة (جوقد- الجبهة الوطنية القومية الديمقراطية) فهي التي تشكلت في دمشق في عام ١٩٨٠ أيضاً وحاول الاتحاد الوطني الكردستاني الهيمنة عليها وقام بابشع هجوم متغطرس على أحزاب (جود) عام ١٩٨٣ في منطقة بشت آشان، وبعد فشل مخططه هرع الى النظام العراقي مدعيا لنفسه التفاوض باسم الحقوق القومية الكردية ولكنه عاد أدراجه عام ١٩٨٤محملاً بتهمة شق الصف الوطني الكردي والعراقي. المعارض، إضافة الى انفراديته في التعاون دون استشارة أطراف (جوقد).

٤- عائدات الاقليم: يركز الكاتب تناغما مع إعلام الاتحاد الوطني الكردستاني على موارد معبر ابراهيم الحدودي، وكأن هذه الموارد هي جذر المشكلة. وقد أبدينا رأينا أكثر من مرة بهذه النقطة العقدية، ومؤخرا نشرنا مقالا في «الحياة» يوم ١٩٩٧/١١/١٢ بعنوان (صراع كردستان على السلطة لا المال)، فالصراع التناحري بدأ- كما قلنا- عام ١٩٦٦ حينما لم تكن الثورة الكردية تملك الإ النزر اليسير من الموارد المالية المتواضعة والبنادق العتيقة وكانت الثورة أشبه بالمنسية، تدار على

جبار عصية، بعيدا عن ذاكرة العالم، ولم تسنح لها الفرصة لاستحصال عائدات الجمارك إلا بعد انتفاضة ربيع عام ١٩٩١، وهذا دليل قاطع أن الواردات ليست سوى عاملا إضافيا لصراع متجذر اصلا. أما علة الاقتتال الداخلي الحالي فإنها تعزى اساسا الى انقلاب أحد طرفي المعادلة السياسية في كردستان العراق وهو الاتحاد الوطني الكردستاني في أيار١٩٩٤على الادراة والبرلمان الاقليميين وعلى شرعية أول انتخابات حرة في التاريخ الكردي، وذلك بهدف إحتكار السلطة. هذا كان الشرخ الأول والكبير في الجدار الوطني الكردي وكل ماعداه ليست سوى انهيارات وتداعيات لاحقة. الإتحاد الوطني الكردستاني بحاجة الى قميص عثمان والى غطاء نظري لتدشين انقلابه العسكري والتمادي فيه، فتشبث بنقطة الواردات لتحشيد الدعم الشعبي لتحركه الانقلابي، فيما كان ممكنا التحاور بصدد هذه النقطة الخلافية في البرلمان الإئتلافي.

إن الواردات كانت تجبى وتودع لدى مصرف الاقليم في هه وليـر (أربيل) لغاية أيار ١٩٩٤، وكان وزير المالية ومحافظ بنك الاقليم وغالبية موظفي المالية في الاقليم من اعضاء (أوك) ورغم ذلك لم يجر إقرار ميزانية سنوية وصرفت موارد هائلة لوزارة (البيشمركه) وكانت منوطة بـ (أوك)، بل إن مصاريف هذه الوزارة فاقت نفقات كل الوزارات الأخرى، وحين احتل (أوك) العاصمة أربيل في المرحلة القتالية الثانية كان في مصرف الاقليم نحو (١٥) مليون دولار كودائع استولى عليها (أوك) دون وجه حق.

إن بند (واردات الاقليم) كان أحد المحاور التفاوضية الرئيسية في مباحثات (دروغيدا) و(دبلن) وجرى أكثر من مرة طرح آليات لتنظيمها، ولكن إذا كانت عملية السلام معطلة والجولات القتالية مستمرة فكيف

يجري حل هذه النقطة؟. إن أساس الحل يكمن في إنجاز السلام أولاً، ومن المهم بهذا الصدد الاشارة الى أنه رغم اجواء الاحتراب الداخلي أقدمت الحكومة الاقليمية الثالثة على جملة من الخطوات المطمئنة لسكان الاقليم ومنها صرف (٥٠) مليون دينار لتعويض أصحاب الودائع المتضررين ماليا من ظروف القتال وكان كاتب هذه السطور متواجداً في كردستان حين اتخذ هذا القرار في أيار الماضي. كما دأبت الحكومة الاقليمية الثالثة على عدم تسييس عملية صرف رواتب الموظفين حيث صرفت رواتب العاملين في المرافق المدنية حتى في المناطق الواقعة تحت سيطرة (أوك) وتم لأول مرة إقرار ونشر لائحة الميزانية السنوية لعام ١٩٩٦ وللنصف الأول من عام ١٩٩٧ .

ختاما فإننا يحز فينا الألم ان يستمر الاقتتال الداخلي الذي أثر سلبا على مسار الحركة التحررية الكردية ليس في كردستان العراق فحسب، بل في عموم كردستان، ويؤدي الصراع الى تقزيم الانجاز التاريخي لأكراد العراق، وتهميش رصيد الحركة الكردية ، هذه الحركة التي بدأت تشق دربها الى المحافل الدولية وتكسب كل يوم أصدقاء جدد في العالم.

الإستقلال- عدد ٢٧/تشرين الاول ١٩٩٧

حول اتفاق اعلان المبادىء في ايرلندا...

هل بلغت الأزمة في كردستان العراق نهايتها ؟

بعد ان بلغت الصورة الواقعية في كردستان العراق حداً مذهلاً من القبح والتشويه بسقوط أكثر من ألفي ضحية بينهم رواد للنضال التحرري الكردي منذ الأربعينات وبلوغ حالة حقوق الإنسان في كردستان الدرك الأسفل، وبعد ان كاد الطرفان المتنازعان في كردستان العراق يبدوان للمتتبع كخطين متوازيين لايلتقيان مهما امتدا، واثر انهيار الهدنات الهشة والوساطات اصبح حقيقة ان الثورة تأكل وبنهم ووقت قياسي ابناءها، بعد كل ذلك قدر للطرفين ان يلتقيا على مائدة المفاوضات في غرفة واحدة بحضور وفد عن الإدارة الأمريكية راعية الوساطة وآخر عن المؤتمر الوطني العراقي، واعلن يوم ١١ آب الماضي «اتفاق اعلان مبادىء».

واولى المفارقات التي تواردت الى الذهن ان طموح الكورد بنقل

مفاوضاتهم الى العواصم الأوروبية والذي انتعش في السنين الأخيرة لاسيما ابان مفاوضات ربيع عام ١٩٩١ مع الحكومة العراقية قد تحقق ولكن مقلوبا رأسا على عقب فهي انتلقت الى التراب الأوروبي لا لعرض عدالة ومشروعية قضية تحررية ومراكمة سمعهتا ورصيدها بصوت عال، بل لإستعراض هوة الخلافات الكردية وسبل ردمها بعد عجز الكورد عن طرح حلول ذاتية، وعدم قدرتهم على تحييد بضعة كيلومترات مكانا للتفاوض من مجموع أكثر من ٤٠ ألف كيلو متر مربع هي كردستان المحررة.

مهما يكن من أمر فان ذوبان جبل الجليد بين الطرفين وسقوط العائق النفسي للقاء والتوصل الى استحداث اطار عام للحل وجرد نقاط الخلاف حسب اولويتها واقتراح سبل واليات التسوية وضع اللبنة الأساسية للإنطلاق في مسيرة السلام التي ينتظرها الجميع بفارغ الصبر.

لقد حصر اعلان المبادىء محاور النزاع كما كان متوقعاً في عناصر أساسية هي نزع السلاح عن عاصمة الأقليم واعادة الشرعية للسلطة الأقليمية بشقيها البرلمان والإدارة وحل أشكالية واردت الأقليم، ولعل وضع مسألة اخلاء مدينة اربيل من المسلحين على جدول الاعمال يضيف مزيداً من الصدقية للرأي القائل منذ اندلاع القتال ان الأزمة بدأت بإحتلال العاصمة وان خاتمة الأزمة أيضاً يكون كما يقتضي المنطق بإنهاء احتلالها واعادتها الى سابق عهدها أولا وعبثية ربط ذلك بأي شرط أو نقطة خلافية أخرى، لأن السلطة السياسية ومؤسسات الاقليم الشرعية الاخرى لايمكن ان تمارس مهامها المنوطة بها في غير هذه المدينة وفيها تنبثق بقرار البرلمان الحكومة الأقليمية الجديدة المرتقبة التي ستتكفل بجميع واردات الأقليم برمتها لصرفها وفق القانون، لأن مشكلة الواردات ولدت أصلاً كأحد توابع ومضاعفات الأزمة حيث انعدم

وجود حكومة مخولة ومؤهلة للقيام بهذا التفويض الطبيعي في ظل الأوضاع الطبيعية.

من نقاط قوة اتفاق المبادىء حضور أطراف وثقت التزامات الجانبين وهذا عامل ضغط لإنجاح الإتفاق لأن أحد أسباب امتداد الأزمة واستمرارها كان انعدام أطراف تتحمل عناء تحديد المعتدي أو غير الملتزم، أما الأحزاب الكردستانية فلإسباب ذاتية لم تستطع القيام بهذه المهمة ولو، ان بعضا منها عبر بهذه المناسبة أو تلك عن رأيه، بصراحة إلا ان ذلك كان استثناء على القاعدة، لذا فان تشكيل هيئة محايدة برعاية المؤتمر الوطني العراقي لمراقبة التنفيذ هي أحدى الآليات التي نأمل ان تكون فعالة لضمان بلورة اتفاق سلام من عناصر اعلان المبادىء، الذي بنجاحه يتخلص المؤتمر بدوره من أحدى اشكالياته الرئيسية التي افرزها القتال الداخلي الكردي.

وعلى الجانب الكردي الالتفات بإهتمام الى الدخول الأمريكي بهذا الثقل الى الحالة الكردية واستيعاب خلفيته وما سيترتب من نتائج سلبية على العلاقة الكردية الأمريكية ان لم يصبح النجاح حليف هذه المحاولة التي ترمي الإدارة الأمريكية من وراءها أيضاً تهميش امتدادات أقليمية محددة بالذات في الشأن الكردي على حساب مصالحها، وبعيدا عن أية اعتبارات فإن المصلحة الكردية المحضة تستوجب المضي في اتفاق دبلن وتغليب أمر تطبيقها على أية محاذير اخرى وبعيداً عن أية محاباة لطرف أقليمي معين حتى لو شعر هذا الطرف الأقليمي أو ذاك بأن في ذلك تقزيم لدوره في الوضع الكردي، لأن طموح السلام هو معقد آمال سكان أقليم كردستان العراق، والوقائع التاريخية تثبت ان نشر الغسيل الكردي أمام دول الجوار واقحامها في اللعبة لايجلب في النهاية سوى الخسارة لعموم القضية لأنها تعول على الأكثر على حالة الفوضى في كردستان وليس على حالة الاستقرار والوئام، وانطلاقا من ذلك نرى

الإستهجان والشجب الشامل الذي قوبلت به هجمات حزب العمال الكردستاني على مواقع للديموقراطي الكردستاني في الاسبوع الأخير من الشهر الماضي التي جاءت بأصابع أقليمية مفضوحة لهدف غريب هو نسف السلام قبل ان يؤتي أكله في حين كان الأجدر بهذا الحزب التهليل لبدء المسيرة السلمية والمساهمة البناءة في احلال حالة الوفاق بين الكورد.

ختاماً فان اعلان المبادىء في ايرلندا الذي ينتظر جولة ثانية من المفاوضات أواسط هذا الشهر لم ينعت كسابقاته بأية أوصاف براقة وزاهية ظاهرياً كإتفاق القرن أو الإتفاق الشامل والإستراتيجي، وذلك في الواقع أحد مواطن قوته من حيث ترك الحل ينضج على نار هادئة وفي اطار عقلاني خال من حرارة المجاملات والقبل الشرقية الملتهبة، ولكنه يحمل قدراً من الجدية في وضع خاتمة للمأساة الكردية أو على الأقل تأجيل فصلها القادم فترة زمنية طويلة.

القدس العربي ١٩٩٥/٩/١٤

المطلوب من كورد العراق الخروج من البركة الراكدة

في خضم تفاعل تداعيات الاتفاق العسكري التركي الاسرائيلي، وما افرزه من خلط لاوراق اللعبة واعادة تشكيل جديد لطينة المحاور، نشرت الصحف خبرين قد لايكونان على تماس مباشر بهذه التداعيات ولكنهما بالتأكيد يحملان من الاهمية ما يفرض على المتابع للشأن الكردي عدم المرور بهما مر الكرام، فقد عاد الجيش التركي لممارسة رياضته المحبوبة التي اغرم بها وهي اجتياح مناطق في كردستان العراق أيا كانت مساحتها وضرب قرى حدودية لمطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني المتناثرين في تضاريس حدودية جبلية عصية، والعودة الى قواعده متظاهرا بالظفر.

اما الخبر الثاني فقد جاء من ايران، حيث تم دعوة حشد من الشخصيات الكردية العراقية في مناسبة ذكرى وفاة الخميني، ليستمعوا الى خطاب تحريضي يحثهم على الاصطفاف ضد المصالح الامريكية لكي يستحق اكراد العراق دعم وتضامن ايران مقدما اليهم

على طبق من ذهب بشرط ان يتحول أكراد العراق الى بيدق شطرنج لاحول لهم ولاقوة الا التحرك الى امام على انغام موسيقى ايديولوجيتها.

ان هذه الوقائع ضمن غيرها تحتم على المتابع الكردي طرح جملة من التساؤلات حولة حقيقة ما يجري والمرامي التي تستبطنها هذه التطورات.

١- ان اقليم كردستان العراق تحول بفعل ازمته المزمنة الى بؤرة خصبة محملة باسباب ازدهار نفوذ دول الجوار التي لا يهمها سوى ابقاء الحال على ذات المنوال للنسج عليها وفق هواها وتوجيه القارب الكردي حسب اتجاه رياحها المصلحية في ظل غياب الإدارة الوطنية الموحدة لأكراد العراق واستمرار الكيانات السياسية النشطة في كردستان العراق في انتظار حل تتصوره انه سيأتي من الوسط الدولي او الاقليمي والواقع عكس ذلك فبذرة السلام لن تزدهر بغير الإرادة الوطنية الذاتية المحصنة وبذلك تردم الثقوب في الجدار الكردي ليصبح قادرا على صد العواصف الاقليمية.

٢- كما سبق ان اجمع المراقبون والمتابعون فان الاجتياحات التركية الشاملة منها او المحدودة لم ولن تجلب لتركيا غير إستنزاف الوارد ومراكمة السمعة السيئة، في ظل تغييب العقلانية والواقعية في النظر الى المشاكل الداخلية وحلها بدل استعراض القوة خارج الحدود، فالمشكلة الكردية في تركيا حقيقة واقعة وعدم مواجهتها اليوم بالعقل والمنطق يجعلها تستحيل غدا معضلة مستعصية وتدفع الدولة التركية برمتها الى حافة الهاوية، هذا رغم التوجيهات الخاطئة لحزب العمال الكردستاني في كردستان تركيا، فالقضية قضية شعب وليست قضية حزب بذاته.

٣- لم يكن الدعم الايراني للقضية الكردية في شتى مراحلها بالقدر الذي يسمح لها بالنهوض على قدميها وبلوغ هدفها النهائي، بل كان

على الدوام موسميا ومحسوبا بالقطارة وفق التغييرات الطارئة على معايير المصلحة، والا فان ايران هي الدولة التي وجدت لها موطىء قدم على ارضية الوساطة بين الحزبين الكرديين العراقيين، بهدف اعادة السلام الى كردستان كما اعلنت في حينه، وها هي اليوم ترفع الغطاء عن نواياها وتدعو الحزبين للتخندق في خندقها السياسي، ما يطرح اكثر من تساؤل هل كانت الوساطة فعلا بدافع السلام ام لبلورة اصطفاف قوى لصالح مصالحها تحت شعار فضفاض هو محاربة النفوذ الامريكي ودفع الاكراد ليكونوا رأس حربة لهذه المهمة.

٤- ازاء كل ذلك الا يجدر بالكيانات السياسية في كردستان العراق مغادرة بركة الانتظار الراكدة والتقدم خطوة اخرى الى الامام ليكون بمستطاعها بناء حالة وفاق وطني تحمل موقفاً واحدا وصوتا واحدا فيما يخص المواقف من التطورات المتسارعة كالإجتياحات التركية ومقاومة تفاقم نفوذ دول الجوار ومواجهة التضاريس الجديدة التي بدأت تتشكل على الخارطة السياسية للمنطقة، لكي لاينظر الى الدور الكردي- بسبب واقع التناحر الحالي- كبيدق شطرنج، بل كعامل مهيب الجانب لايتاثر فقط بل يؤثر في محيطه المتلاطم الامواج.

القدس العربي ١٩٩٦/٦/٢١

تركيا وشعب كوردستان... لامفر من مواجهة الامر الواقع

لعقود طويلة وتحديدا منذ قمع الثورة الاستقلالية الكبرى التي قادها الشيخ سعيد بيران عام ١٩٢٥ولغاية اواخر الثمانينات. ظل تعامل تركيا مع القضية الكردية والوجود القومي الكردي اشبه بمسلك النعامة التي تدفن رأسها في التراب كي تتحاشى رؤية شمس الحقيقة وسيطرت العقلية الطورانية على مجمل توجه الوسط الحاكم فيما يخص هذه القضية الحيوية.

ومن مظاهر هذه العقلية التعتيم والسكوت المطبقين على الشؤون الكردية.

وانكار وجود نحو١٥ مليون كردي يشكلون الغالبية الساحقة في ١٩محافظة مترامية على اقليم متصل، ومنع الحديث بالكردية. بل وانكار وجودها، ومسح اسم كردستان حتى من الخرائط القديمة حيث تواجدت. وانتهاج سياسة تتريك فاق غلواؤها حدود التصور على

الصعد الثقافية والتربوية والسياسية، بل ووصلت حتى أعماق التاريخ للتشبث بفكرة عدم وجود قومية كردية. وسمى الاكراد اتراك الجبال.

ومع استمرار بركان المقاومة الكردية في الغليان ورفض الشعب الكردي الانقراض والذوبان في البودقة التركية، سخرت العسكرتاريا كل امكانياتها لمواجهة المد الكردي بقوات نظامية بلغ تعدادها ٣٠٠,٠٠٠ ألف جندي اضافة الى القوات الخاصة ونحو ٥٠ ألف من حراس القرى وهم الاكراد المتعاونون مع السلطة المركزية، وتم تهجير نحو ٣ ملايين كردي من ديارهم الاصلية الى شتى بقاع تركيا، بل ان الدولة قضت على جزء هائل من ثروة الغابات لمجرد انها تشكل مخابىء طبيعية.

اما المناهج التربوية فقد اعدت بدقة لتنشئة اجيال من الاكراد تجهل تاريخها نهائيا وغير قادرة على تعريف ذاتها. وكان الاستثناء الوحيد الذي احدث ثقبا في عباءة هذه السياسة العمياء هو الرئيس التركي السابق (اوزال) بحكم كونه سياسيا واقتصاديا مستنيراً اراد قراءة ودراسة حقائق التاريخ والجغرافيا بدل مناطحتها فكان خرقا لمحرمات السياسة التركية حين اعلن انه كردي لجهة امه، واعترف بوجود هوية كردية ذات خصوصية وتساهل في امر التحدث بالكردية، وبدأت كلمة (كورتلر- الاكراد) تتردد في الصحافة التركية دون ان يكون ذلك مدعاة للملاحقة القضائية، بل ان ضغط الاحداث بلغ حدا أجبره منذ عام ١٩٩٣على تقبل مبدأ الحوار بشروط. وهي سابقة غير معهودة كما لجأ المسؤولون الاتراك الى اطلاق تصريحات تلمح الى تطمين بعض حقوق الشعب الكردي. خصوصا اثناء زياراتهم الاوروبية حيث يكتشفون حجم وثقل الجالية الكردية في هذه القارة التي تتمنى تركيا الانتماء اليها.

واذا كانت هذه كلها ومضات واعدة على الطريق لكنها لاتؤشر لتوفر توجه جاد وبرنامج عملي وواقعي لدى الطبقة الحاكمة لحل جذري للقضية الكردية التي باتت اكثر من ملحة، بل ان نقلة اوزال النوعية معرضة للاجهاز عليها من خلال اللجوء للحشود العسكرية والاجتياحات خارج الحدود ومضاعفة اعداد المعتلقين الاكراد وتعميم تهمة الارهاب على غالبية المناهضين للسياسة الرسمية تجاه الاكراد، والاصرار على أبقاء الاقاليم الكردية اشبه بثكنات عسكرية. والتهديد بمقاضاة مثقفين كبار لمجرد مناصرتهم للحقوق الكردية وذلك تحت غطاء تهمة الانفصالية وتقسيم التراب التركي وغير ذلك من المظاهر التي لاتنفي صدقية الحكومة تجاه القضية الكردية فحسب، بل وتعتبر طعنة في صميم الديمقراطية.

ان الحكومة التركية في تبريرها لهذه السياسة تجاه الاكراد لاتجد الا التطرف الكردي مشجبا تعلق عليه خلفية ممارساتها التي مضى عليها اكثر من٧٠ عاما حين تأسست الدولة التركية على نظرية العنصر التركي الواحد الموحد دون اي اعتراف بتنويع موازييك هذه الدولة الذي يعبر اليوم عن الوانه الحقيقية، وهذا الموازييك قابل فعلا للانفراط الى وحداته الاصلية مالم تكف الطبقة الحاكمة عن طروحاتها الكمالية التي عفا على بعضها الزمن ورغم ذلك مازالت تردد ونحن على اعتاب القرن الواحد والعشرين، حيث حركة الحياة سريعة الوتيرة وحبلى بالتطورات، وهي تردم كل ما لا ينسجم مع ايقاعها وتحولاتها من حال الى حال.

ومع الاعتراف بوجود فئة كردية متطرفة ترتكن الى مواقف مراهقة تنسف جسور التواصل والحوار وتخلط الاوراق وتثير غبارا كثيفا

ومسموما حتى لدى الاوساط الاوروبية فيما يخص الشان الكردي، فان ذلك لايعني قطعا الغاء المسؤولية التاريخية للحكومات التركية المتعاقبة تجاه الأكراد وقضيتهم العادلة التي استحالت بفعل الاهمال والتنكر لها جرحاً لم ولن يكف عن استنزاف جسم الدولة التركية التي عليها ان تفيق من غيبوبة التاريخ لترى الحاضر بعيون مفتوحة على المستقبل وليس على الماضي الامبراطوري. ثم اليس التطرف الكردي- مع رفضنا له- نتاجا للقمع الذي بدأ منذ ١٩٢٣/١٠/٢٩ يوم ميلاد الدولة التركية ولا احد يدري متى يبلغ فصله الختامي.

فبعد عامين من نهوض الدولة واستوائها دفع الشعب الكردي نحو نصف مليون ضحية في ثورة ١٩٢٥- ١٩٢٨ وتوالت بعد ذلك الانتفاضات التي سحقت بالحديد والنار. وبلغ عدد القرى المهدمة على رؤوس ساكنيها نحو ٢٥٠٠ قرية وظل بطش الدولة يحرق الزرع والضرع، وفق نظرية تجفيف البحر بغية صيد السمك والذي من مفارقات الحياة مازال حيار رغم جفاف الماء. ان حزبا واحدا متطرفا في كردستان تركيا لاينبغي ان يكون ذريعة لغلق الابواب والتخندق خلف متاريس رفض الحقوق القومية، لاسيما وان في هذا الجزء من كردستان حركة سياسية نشيطة تتسم بقسط وافر من المرونة وتقبل الحل الواقعي وهي تستنفر امكاناتها للاصطفاف وتوحيد اجنحتها على ارضية قواسم مشتركة وتحت سقف محدد من المطاليب المناسبة. وقد اتحدت خمسة فصائل كردية في حزب واحد قبل عدة اشهر.

واخيرا فان مواجهة الواقع ووضع اطار لحل القضية الكردية جذريا هو الخيار الذي لا خيار غيره امام الحكومة التركية، اما سلوك الطرق

الملتوية او الوقوف على مفارق طرق او تأجيل الحل او طرح حلول ترقيعية او الاستقواء في المنطقة بسياسة الاحلاف. فليس سوى وصفات مهدئة وضرب من الواقعية الافتراضية التي لا تمت الى الواقع الحقيقي المعاش بصلة.

ولانجد مسكا للختام اصدق عن عبارات وردت في مقال الكاتب والروائي الكوردي الكبير يشار كمال. وهو من كوردستان تركيا يوم ١٩٩٥/١/٩ في مجلة (دير شبيغل) الالمانية حين قال: «كان على الدولة التركية منذ انبثاقها ان تضمن للاكراد حقوقهم الاساسية اسوة بالاتراك، اما ونحن على اعتاب القرن الحادي والعشرون فلا يمكن لقمع الدولة ان يمنع اي شعب من التمتع بحقوقه الانسانية، فانها قوة الانسان الخلاقة وارادته المبدعة التي اخرجت امريكا من فيتنام وحققت المعجزة في جنوب افريقيا».

القدس العربي ٢٩-١٩٩٦/٦/٣٠

اربع سنوات من الادارة الكوردية... حصاد مرّ

حين انطلقت الادارة الكوردية في اقليم كوردستان العراق بعد اول انتخابات حرة في تاريخ الشعب الكوردي في ١٩٩٢/٥/١٩ اي قبل اربعة اعوام وشهرين، كاد الحلم يصبح حقيقة مرة اخرى منذ انبثاق جمهورية مهاباد في كوردستان ايران عام ١٩٤٦ والتي دامت عاماً واحداً، ولكن المحصلة التي تجمعت اليوم تفضح كل كتابات وقصائد المديح التي اجترحناها بحق هذه التجربة، التي سميت ديمقراطية، في كوردستان العراق، حيث تجلى بوضوح كم باتت حسابات الحقل مخالفة لحصيلة البيدر.

لذا وبلغة مجردة عن التهويمات الحالمة نقول للكيانات السياسية في كوردستان العراق شتان مابين المامكم بهمام النضال التحرري في خنادق القتال وبين عجزكم في ميادين الحكم المدني والبناء السلمي. فبنظرة تجريدية، تبدو تضاريس المنطقة الآمنة الكوردية، خلال هذه الاعوام المنصرمة مرهقة بما يلي:

١- (٣) الاف قتيل هم ضحايا الازمة الداخلية العبثية بينهم جيل من الكوادر الشابة الكفوءة ذوي الاقتدار الذاتي في شتى مجالات التنمية والتقدم العلمي والمعرفي، ونخبة من خيرة رواد النضال التحرري الكوردي منذ الاربعينات راحوا ضحية رصاصات كوردية طائشة مخلفين جيلاً من الاطفال المحرومين تربوياً ومعيشياً.

والرقم الآنف الذكر لايشمل ضحايا الاغتيالات والتصفيات التي ترتكب تحت جنح الظلام ويسجل فاعلها مجهولاً.

٢- توقف اكبر حملات الاغاثة الانسانية التي هبت لاعادة الاعمار والتنمية في كوردستان، وانهيار اقتصادي تفاقم اثر الحصار المزدوج الذي ضاعفته الازمة الداخلية وادى الى بروز جيش من العاطلين لايرى فرصة العيش الا بالانخراط في صفوف الميليشيات العسكرية، اما فئة الموظفين المدنيين في الاقليم فهي الشريحة الاكثر حرماناً التي تعيش تحت حد الكفاف لان العسكرة تستنزف القسم الاعظم من واردات الاقليم ، لذا نجد تطلعهم الوحيد هو الخروج وتقديم اللجوء السياسي في احدى الدول الاوروبية هرباً من واقع سيادة البندقية على القانون وبينهم اعضاء في البرلمان الكوردي ووزراء في الادارة الاقليمية وموظفون ذوو مناصب رفيعة يفترض فيهم البقاء هناك لانقاذ ما يمكن انقاذه.

٣- انهيار الصرح التربوي والاكاديمي وشلل المؤسسات الاعلامية والثقافية، ولاسيما جامعة صلاح الدين في اربيل اعرق مراكز التعليم العالي في الاقليم وتشتت الهيئة التدريسية بين قتيل مثل عميد كلية الادارة والاقتصاد، او مفصول وهارب، او مهدد في حياته ان باشر العمل مثل سعدي برزنجي حامل شهادة الدكتوراه في القانون المدني من جامعة السوربون، وبعض الصحف مثل (خه بات) و (برايه تي)

احرقت اعدادها في وسط مدينة اربيل وسرقت مطابعها في مشهد شبيه بممارسات القرون الوسطى، وتراجعت حركة التأليف والنشر، والمراكز الثقافية الابداعية انطوت على ذاتها لان فضاء الاقليم مشحون بدخان البنادق وسيل المهاترات الاعلامية الفجة، والـ (٣) ملاين نسمة الخاضعين لادارة الاحزاب الكوردية لاتتوفر لهم صحيفة يومية غير حزبية تعني بشؤون السياسية والاجتماع والثقافة وهموم الناس وامورهم المطلبية بعيداً عن مقص الرقيب الحزبي.

وهذا كله يرتكب من قبل ادعياء الثقافة الذين يصرون على حمل البنادق المحشوة بالعتاد المستورد بدل حمل اقلام الابداع ومعاول البناء.

٤- اختراق المنطقة اصبح امراً روتينياً يجري بوتيرة متسارعة، ففي تصريح للحزب الديمقراطي الكوردستاني الايراني وزع قبل ايام ما مفاده ان ايران نفذت خلال الاعوام المنصرمة اكثر من (١٠٠) عملية ارهابية في كوردستان العراق كان آخرها انفجار في مدينة «كويسنجق» يوم ١١ تموز «يوليو» ١٩٩٦، اما الاجتياحات التركية فلا تكاد تنتهي الا لتبدأ من جديد سواء في الشريط الحدودي او في العمق.

٥- في وقت تتلاحق التطورات اقليمياً ودولياً فانها لاتكاد تحرك سواكن الاحزاب الكوردية العراقية المعلبة داخل شرنقة ازمتها فكأنها في واد والعالم من حولها في واد آخر، فالصحوة الاسلامية في تركيا وصعود اربكان الى السلطة، والنفوذ الايراني، والقصف والاجتياحات التركية، وتداعيات الاتفاق الاسرائيلي - التركي، واتفاق النفط مقابل الغذاء ومستقبل عملية (توفير الراحة - الكومفورات بروفايد) واحتمالات نقل مركز التنسيق العسكري من زاخو الى سيلوبي داخل تركيا، وسواها كلها معالم ترتسم على خارطة المنطقة وتستدعي التوقف ازاءها وبلورة مواقف بصددها وعدم التصرف وكأن العالم جثة هامدة بلا حركة.

٦- لان الحركة الكوردية في العراق هي مركز الثقل لعموم الحركة التحررية الكوردية فان انحسار الانجاز الوطني في كوردستان العراق ودخوله الى نفق مظلم وتضاؤل البريق الجماهيري للاحزاب الكوردية في الاقليم، افرز احباطاً وانحساراً لمد هذه الحركة في عموم اجزاء كوردستان وقلب بعض ثوابت النضال التحرري رأساً على عقب.

٧- اما سجل حالة حقوق الانسان المهدورة في الاقليم فقد استعرضته المنظمات الحقوقية العالمية بما فيه الكفاية وفي مقدمتها منظمة العفو الدولية في تقاريرها الدورية، والسجل على اية حال فضائحي يدعو الى الخجل.

وبالتفاتة خاطفة الى الوراء وبمقارنة اولية لحصيلة هذه الاعوام الاربعة العجاف مع حقبة البناء السلمي التي تهيأت للشعب الكوردي في ظل ادارة الراحل مصطفى البارزاني في الاعوام الخصبة الخضراء الممتدة من ١١ آذار (مارس) ١٩٧٠ لغاية ١٩٧٤ سنجد الذين يتغنون اليوم بأنهم تجاوزوه ربما تجاوزوه فعلا في شيء واحد، لم يفعله هو، وهو حجب الخبز والحرية عن سكان الاقليم ودفعهم للاستجداء امام دوائر الرعاية الاجتماعية في اوروبا، بعكس الراحل البارزاني الذي يشهد كل مؤرخي وكتاب القضية الكوردية ان فترة الادارة المدنية تحت ادارته في النصف الاول من السبعينات شكلت الحقبة الذهبية للتنمية الاقتصادية والثقافية، ولحركة التأليف والنشر وانطلاق المنظمات المهنية وترجمة الكتب الاجنبية المعنية بالشؤون الكوردية وتطوير اللغة الكوردية من خلال المجمع العلمي الكوردي وازدهار منافذ وقنوات التعبير من صحف ومجلات ودوريات. اما اعلامياً فيكفي ذكر صحيفة (التآخي) اليومية المرموقة التي كانت تصدر بالعربية وتعني بالشؤون الكوردية والعراقية، وكانت تجتذب المزيد من الاصوات المناصرة لعدالة القضية

الكوردية في المحيط العربي، وكانت الجامعات العالمية تستقبل سنوياً حشداً غفيراً من طلبة الزمالات الدراسية الوافدين من اقليم كوردستان العراق.

اما تسيير شؤون الاقليم فكان يجري في مناخ سيادة القانون، كل ذلك لان البارزاني الراحل بفعل نصف قرن من التمرس في فنون الثورة كان يدرك ان أسس النجاح تكمن في الممارسة الفعلية على ارض الواقع والتماس مع جمهور الناس وليس اجترار المصطلحات الفضفاضة التي يبدو زيفها وخواؤها عند اول ارتطام لها مع ارضية الواقع الذي لايمكن لكل متون الكتب النظرية ان تستوعبه.

وها هي منطقة كوردستان العراق مقسمة بين ادارتين وحزبين وجيشين ولونين سياسيين يتطاحنان كخطين متوازيين لايلتقيان مهما امتدا، ولاشك ان اقطاب السياسة الكوردية تابعوا زيارة نيلسون مانديلا المناضل- الرمز والسياسي - الظاهرة الى اوروبا، والتي تضافرت الاقلام في كل مكان لتضخ كل مخزونها التعبيري احتفاء برجل ابهر العالم بنجاحه في خندق النضال التحرري وخندق الحكم والبناء السلمي رغم كل التكهنات بتعثر مسيرته، والسؤال هل قرأ بعض قادة الكورد فصولاً من سيرة هذا الرمز النضالي في «الطريق الطويل الى الحرية»؟.

القدس العربي ١٩٩٦/٧/٢٧

حالة اللاحرب واللاسلم في كوردستان العراق الى أين؟

منذ نحو عام ونصف هدأت البنادق في كوردستان العراق ليسودها وبضغط جملة من الوساطات الهدوء النسبي المشحون باحتمالات تجدد التوتر والتشنج لان السلام الحقيقي مازال بعيد المنال.

ولا جدال ان اللاقتال ظاهرة صحية لجهة توفير ضحايا جدد محتملين، وتوظيف الوقت لمزيد من الحوار والمبادرات الجادة باتجاه الهدف النهائي المتمثل في صياغة اتفاقية سلام شاملة تبث الروح في المؤسسات الشرعية الكوردية لتعاود النهوض بمهامها المدنية المنوطة بها، ولسكان الاقليم مصلحة حياتية حقيقية في اختصار هذه الفترة التي من المفروض ان تكون انتقالية، وحث الخطى لترجمة ماجرى الاتفاق عليه في جولات التفاوض الى واقع عملي والا بقي احتمال عودة القتال قائماً.

اما الاتفاق على تمديد مدة البرلمان الكوردي لثلاثة اشهر اخرى يوم

١٩٩٦/٦/٣ في اجتماع عقد في قرية جرى تحييدها لهذا الغرض على شاكلة الاجتماع البرلماني الذي انعقد العام المنصرم، فأنه بالتأكيد لايقدم جرعة كافية من التفاؤل بعد كل هذا الانتظار، بل انه اثار التساؤل لدى اكثر من متابع للشأن الكوردي: لماذا يمكن كل مرة تحييد هذه القرية او تلك لعقد اجتماع معين ولا يجرى تحييد عاصمة الاقليم برمتها – وفق ماأكدت كافة جولات التفاوض والوساطات – لكي ينعقد البرلمان في مكانه الحقيقي بعيداً عن حكم الميليشيات وحراب البنادق، لاسيما وان كل يوم يمر يحمل مستجدات وتطورات متسارعة وتتكثف جهود الدول الاقليمية للنفاذ الى المنطقة وفق توجهاتها والعمل لتفجير الوضع بشكل يتناغم مع الخط البياني لمصالحها من خلال اجتذاب الكيانات السياسية الكوردية الى مواقع وخنادق متضادة على ضوء مواقف هذه الدول المتناقضة خصوصاً بعد الاتفاق التركي – الاسرائيلي، الذي بدأ يفرز محاور جديدة ستلجأ – كل من منطلقها – الى الورقة الكوردية لتقوية مواقعها.

والى ذلك فان تخصيص مبلغ (١٥٠) مليون دولار لاقليم كوردستان ضمن اتفاق النفط مقابل الغذاء يفرز عاملاً اضافياً لمصلحة السلام الشامل حيث ينبغي تأمين اجواء مواتية لضمان توزيع هذا المورد الجديد على نحو عادل، فتوفر مورد اقتصادي اضافي يجب ان يعجل في التطبيع الكلي والغاء المظاهر الانقلابية تمهيداً للانتعاش الاقتصادي بدلاً من زيادة درجة التعنت والمماطلة في عملية السلام، في منطقة تبدو رغم اجواء الهدنة محتقنة ومكتظة بالاختناقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي وصلت درجة الغليان حيث يكفي اي عود ثقاب لاشعال حريق، والدليل ما استجد خلال الشهر المنصرم، ففي حين طرح

الديمقراطي الكوردستاني مبادرة تضمنت عناصرها التأكيد على اتفاق المبادئ في (دروغيدا) وتفعيل جهود الوساطة، واقتراح اجتماع ذي مستوى قيادي بين طرفي النزاع والدعوة لانتخابات عامة جديدة، جاء مقتل احد وجهاء عشيرة السورچي ليرفع الغطاء عن قدر الضغط وليتصاعد بخار المهاترة الاعلامية، حيث استثمر الطرف الاخر في النزاع وهو الاتحاد الوطني الكوردستاني الحادث لخلق اجواء مكفهرة للتعتيم على المبادرة بدل الاستجابة لعناصرها وترطيب فاصل الفتور والجفاف السائد بين طرفي النزاع.

وفي خطوة صبت الزيت على النار اعلن الاتحاد الوطني يوم ١٩٩٦/٦/٢٥ عن هجوم شنه عليه الديمقراطي الكوردستاني بمشاركة القوات العراقية، وهذه اسطوانة باتت من كثر شروخها وترددها مثيرة للتقزز وخالية من اي عنصر من عناصر التشويق والاثارة، ومع ذلك فمثل هذه الفبركات الاعلامية لم تعد غريبة على الاعلام الكوردي في ظل الازمة، ولكن الغريب ان اللورد ايفبري رئيس لجنة حقوق الانسان في مجلس العموم البريطاني خرج عن طوره هذه المرة، واذا كان من حقه وهو المهتم بحالة حقوق الانسان التألم لمقتل حسين السورچي فان موجبات العمل تدعوه لإبداء ذات الموقف من كافة حوادث التصفيات والاغتيالات التي حصدت ارواح الكثيرين بينهم، مثالاً لا حصراً اغتيال الدكتور محمد قرداغي العميد في جامعة صلاح الدين، وتصفية الشخصية الوطنية محمد حلاق مع ١٢ من انصاره على ايدي الاتحاد الوطني، وفي ذات السياق صرح ايفبري بما يفيد باولوية عائدات الجمارك كعائق للحل، في حين ان اجندة اتفاقي (دروغيدا) و (دبلن) ووثائق جولات الوساطة ترى في تحييد مدينة اربيل مفاتيح الحل ليجري

بعد ذلك مواجهة العناصر الاخرى للازمة وفق التراتبية المدرجة في اتفاق المباديء.

ويقيناً فإننا في كل ما سبق لاننوي التجريح بطرف في الازمة او تعمد نشر غسيله على الملأ ولكن لان السلام الحقيقي وحرية المواطن الكوردي في المنطقة الآمنة التي فقدت امنها وأمانها وغدت غابة من البنادق، ونقول ان السلام وليس طيش البندقية هو الذي يجلب الخبز اليومي ورياح التغيير والبناء، لذا فلا مناص من عرض الحقائق ولو كانت بمرارة الحنظل فالانسان الكوردي في تلك المنطقة البائسة من العالم لم يعد يعاني من الحصار المزدوج فحسب، بل من حصار ثالث فرضته البندقية الكوردية بذاتها بحكم إنشطار الاقليم الى كانتونين ومنطقتي نفوذ يفصل بينهما حائط من الحقد اللامبرر، وهكذا تبقى كوردستان العراق تعيش حالة اللاسلم المعبأ باحتمالات القتال واللاقتال الذي لاينبئ بهطول مطر السلام وانهاء موسم القحط.

وضمن هذا الترقب والانتظار فان المواطن الكوردي العادي هو الضحية لثلاثة حصارات لعل ثالثها هو الاكثر إيلاماً من الناحية النفسية لانه كوردي الهوية.

القدس العربي ١٩٩٦/٧/٩

اربكان... هل سيبدأ مشروعه التغييري ؟

ايا تكن الآراء والتكهنات التي تضافرت على صعود حزب الرفاه الاسلامي الى قمة هرم السلطة في تركيا، وبيان حجم التأثير الذي يمكن لهذا التطور احداثه داخلياً وخارجياً، والتفاعلات المترتبة على هذا الحدث - المنعطف، فان خيطاً واضحاً يجمع كل هذه الآراء اتفاقاً واختلافاً في مجرى التأكيد أن هذا التغيير يتجاوز مجرد كونه تداولاً عادياً واجرائياً للسلطة، بل هي نقلة نوعية وأول اختراق حقيقي للنسيج الفكري العلماني للدولة التركية بعد ٧٣ عاماً على نشوئها.

والان بعد ان وضعت المعركة أوزارها وانجلى غبارها فإن امام اربكان كرئيس وزراء مهمات ومسؤوليات وتحديات هي اضعاف مضاعفة لمهامه كرئيس حزب، واذا كان خطابه الانتخابي غير متطابق مع خطابه وهو في الحكم فان الفارق بين الخطابين محكوم بقدر معين يمكن تبريره في كل مكان بحقيقة ان مواجهة تفاصيل ودقائق الموقف السياسي اليومي لابد

لهـا ان ترتطم بمثـاليـات البـرنامج الانتـخـابي قـبل تسلق سلم السلطة ومواجهة اعبائها.

ولكن بالطبع فان هذا الفارق لاينبغي ان يخترق السقف الايديولوجي والاولويات والا فقد التغيير مؤداه.

وضمن الاولويات التي على حزب الرفاه مجابهتها وبلورة اجابات ملائمة لها ستحدد اتجاه البوصلة السياسية للحكم الجديد هما مسألة الاتفاق الاسرائيلي – التركي، والقضية الكوردية وبالترابط معهما الانفراج الديمقراطي، فعربياً على اربكان الرد على القلق العربي المعبر عنه في قمة القاهرة بصدد الاتفاق العسكري مع اسرائيل وكشف الغطاء على رأيه بصراحة هل سيقبلها وهو الاسلامي الطامح الى علاقات متوازنة وصحية في المحيطين العربي والاسلامي، ام سيلغيها مرتكزاً الى القوة المجتمعية التي رفعته الى السلطة لتقويض اركان العلمانية بالاسلمة، ام يتخذ موقفاً معتدلاً ويدعو الى تعديل الاتفاقية انطلاقاً من مقولة ان السياسة فن الممكن.

ومن الطبيعي ان ايا من الاحتمالات الثلاثة يحمل تفاعلات خاصة به تنسجم مع شريحة مجتمعية معينة ويبقى الفارق في حجم الشريحة التي معه والتي ضده وهذا الفارق هو الذي على اربكان المراهنة عليه لاعادة التوازن الى الميزان المختل لعلاقات تركيا بمحيطها منذ امد حين ارادت القفز على حتمية الجغرافيا بالتوق الى الغرب الاوروبي ماخلق لها اجواء من التوتر والاحتقان مع جيرانها الذين وجدوها تلبس الزي الاوروبي وتمارس التغريب وحسب كتاب (تركيا والشرق الاوسط) «ان العلمانية في تراجع مستمر امام مد الاسلمة. وتفكك التراث الكمالي امر

اكيد. فلا يمكن فصل الاسلام عن هوية وثقافة تركيا والتنكر لذلك خداع للتراث».

لذا فان اجابة اربكان على قمة القاهرة لابد لها ان تكون وليدة هذا المناخ وهذا التراث وليس وليدة الاطروحة الكمالية، التي تعصف بها رياح ومتغيرات اواخر القرن العشرين، اما هاجس الخوف من انقلاب عسكري يلجم الديمقراطية فهو احتمال وارد في كل الاحوال، ولكن هذا الاحتمال لا يمكن ان يتحول الى كابوس لاجله يجري التضحية بكل افاق الطموح السياسي المشروع والبناء سواء فيما يتعلق بتركة سياسة الأحلاف او بالقضية الثانية وهي القضية الكردية المحور الثاني الذي على اربكان التوقف عنده والاستجابة له بما يتلاءم مع ايديولوجيته الاسلامية ومع طموح الشريحة الواسعة من الناخبين الاكراد ورصيده في كردستان تركيا.

واخيرا ثمة حقيقة تاريخية لا تقبل الدحض وهي انه ليس «كل من عاش في تركيا هو تركي» كما ينص الدستور التركي وهو النص الذي يستند الى قول اتاتورك الشهير «سعيد ذلك الذي يصف نفسه بالتركي» الذي مازال يكتب على اعالي جبال كردستان ليستنفر يوميا مشاعر الامتعاض المشروع لدى الانسان الكردي المستلب الهوية والثقافة والمفتقر الى الحد الادنى من التنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية الى حد شبهت جريدة (الاندبندنت) في نيسان عام ١٩٩٠ النزوح الكردي من القرى الى المدن سعيا وراء لقمة العيش بهجرة السود من الجنوب الى الشمال المتطور صناعيا في امريكا اثر الحرب العالمية الثانية. ان نحو ٢٣ بالمئة من اصوات اربكان تعود الى سكان المنطقة الكردية. الذين

يتطلعون الى بديل يشبع طموحهم القومي والانساني في حياة حرة من اغلال شوفينية القومية السائدة. فمثلا في ولايات (آگري) و (تبليس) و (مالاتيا) و (سيرت) حصل الرفاه الاسلامي على اكثر من ٣٠ بالمئة من الاصوات وفي بنكول حاز على ٥١ بالمئة، وثمة ٢٠ نائبا برلمانيا لحزب الرفاه يجاهرون الان علنا بهويتهم الكردية ولاشك انهم يرفضون اسوة بالنائبة الكردية ليلى زانا القسم بروح القومية التركية، ومن جهة اخرى فان المقاومة الكردية تتصاعد لتبلغ درجة العمليات الانتحارية، والعملية التي نفذتها زينب كينالي اوائل الشهر الجاري واودت بحياة ٨ جنود مؤشر ذو دلالة على ان حجم واهمية هذه القضية اكبر من مجرد حصرها في تصريح لاربكان يتعهد فيها مواصلة الحرب ضد «الانفصاليين الاكراد» دون ان يقرن تصريحه بما يطمئن الملايين من سكان كردستان تركيا ومنهم ناخبوه بحصول تغيير في اتجاه سفينة السياسة التركية فيما يخص الشأن الكردي. فهناك معطيات تتراكم يوميا ويجب مواجهتها اليوم لا غداً لكي لا تستحيل القضية القومية عقدة يستعصى فكها، ثم ان ١٥ مليون كردياً ليسوا جميعاً انفصاليين او متطرفين والنسبة المسيسة في مجتمع كردستان تركيا موزعة على احزاب عديدة يغلب عليها طابع البحث عن الحل الديمقراطي في اطار الدولة التركية، وهي في حالة اصطفاف فيما بينها لانجاز مهامها، وباستثناء طرف واحد فهي مستعدة للحوار والقبول بحل واقعي ممكن. وهذه الاحزاب مجتمعة تناشد حزب العمال الكردي العمل على تقليم نتوءات بارزة في سياسته والغاء بعض طروحاته النظرية لكي يمكن التعامل معه جبهويا والتوجه ببرنامج قواسم مشتركة الى الحكومة

التركية، وهذا التوجه الكردي يجب ان يتسارع لمحاولة قطف ثمرة التغيير الحاصل في تركيا ولمنح الحكم الجديد فرصة مؤاتية. اذا تجاوب معها يكتسب برنامجه التغييري الكثير من المصداقية لجهة الانفراج الديمقراطي وحالة حقوق الانسان ولهذا مدلوله الايجابي عالميا.

اما الطرح القائل في دهاليز العسكر بالمزيد من القمع والاصرار لفرض فكرة الانحلال القومي في اطار ثقافي تركي وتذويب التنويعات القومية والثقافية في لون واحد. فهي فكرة يفترض باربكان الابتعاد عنها لكونها ليست نقيضة افكار العصر والديمقراطية فحسب، بل ونقيضة الفكر الاسلامي نفسه الذي يلغي المعيار القومي كاساس للتعامل مع الانسان.

فهل سيكون السياسي - المهندس - اربكان خريج جامعة (آخن) الالمانية نموذجا للاسلامي الديمقراطي؟ وهل سيشرع بثبات لانجاز مشروعه التغييري لتركيا حديثة فعلا بمعايير العصر؟ لن نستبق الزمن فهو كفيل بالاجابة ولكننا نقول مثلما كتبت صحيفة الـ(جنرال انتسايگر) الالمانية يوم ١٩٩٦/٧/٩ "ان اربكان ينبغي ان يثبت للجموع الفقيرة التي هيأته للسلطة أن وعوده ليست كلمات خاوية".

القدس العربي ١٩٩٦/٧/١٧

اضراب السجناء أعاد فتح ملف حقوق الانسان في تركيا

وأخيرا انتصر السجين على السجان، وتنفست الحكومة التركية الصعداء بعد ان قدر لها ان تواجه، بعد شهر من تسلمها الحكم، أول امتحان عسير حشرها في زاوية حرجة وكاد ينسف كل صدقيتها، لولا تداركها الامر ولو متأخراً واعلانها النزول عند رغبة جيش من السجناء السياسيين المطالبين بتحسين الظروف الحياتية في سجون تعتبر جحيما على الارض على حد تعبير الصحافة الالمانية.

لقد اختار (٣٠٠) سجين الاضراب على الطعام حتى الموت وسيلة مثلى لاجتذاب الرأي العام العالمي الى الوضع المزري لنحو (١٠٠٠٠) الاف معتقل تركي يساري وكردي، وتسليط الاضواء على هذه المعاناة البشرية في دولة يفترض بديمقراطيتها ان تلامس اولا قاع السجون والهيكل القضائي لتقنع الآخرين بأن التغيير ليس خطابا انتخابيا ينحى جانبا بعد تسلق سلم السلطة، بل هو ايمان وقر في القلب ويجب ان يصدقه العمل، ولا سيما بالنسبة لحزب الرفاه الاسلامي الذي كثيرا ما تعرض اقطابه في السابق الى ذات الملاحقات بسبب المجاهرة بأفكار

الحزب ومعتقداته فوزير العدل الحالي كان عام (١٩٨٠) نزيل نفس هذه السجون بعد انقلاب (كنعان افرين) واذا به يماطل (٦٩) يوما مراهنا على كسر الاضراب بدل مواجهة الازمة بالحوار والمنطق، ولولا الحملة المركزة من فاعليات سياسية وبرلمانية وحقوقية في الداخل والخارج والحملة الصحافية التي اتسعت لتشمل حتى الصحف الموالية للنظام، لما كان ممكنا اجبار وزير العدل على تلبية طلبات تمثل الحد الادنى لحقوق الانسان في مجتمع ديمقراطي.

ان الاضراب وضع تركيا مجدداً في قفص الاتهام فيما يخص ملف حقوق الانسان فعاد الاعلام لنبش السوابق الشهيرة في تعامل الدولة التركية مع حق التعبير وحرية الرأي الآخر ومنها الملاحقة القضائية للروائي الكردي (يشار كمال) بسبب كتابته لمقال في مجلة الـ(ديرشبيغل) الالمانية، دفاعا عن قضية شعبه وعن حقوق الانسان، والمحاكمات التي طاولت النائبة الكردية (ليلى زانا) ورفاقها، وحكم السجن المؤبد الذي صدر بحق رائد الشعر التركي الحديث (ناظم حكمت) عام (١٩٣٩) بسبب احدى قصائده ولم يطلق سراحه الا بعد (١٣) عاما اثر حملة تضامن عالمية، وسواها من القضايا التي تعتبر تركة ثقيلة على الحكومة الجديدة ان تنسلخ منها وتتجاوزها الى واقع اكثر تناغما مع معطيات العصر ومع مصالح تركيا كدولة.

ان الاضراب الاخير عن الطعام والذي يعتبر الاكبر من نوعه والاكثر تأثيرا منذ (١٦) سنة حيث حصد ارواح (١٢) سجينا اثبت ان الاحداث التركية لاتدور في غابة كثيفة معتمة، بل في فضاء تسلطت عليه الانوار الكاشفة للمنظمات الحقوقية وقوى الضغط الاوروبية وانصار الديمقراطية في كل مكان .فمع توالي حالات الوفاة ايام الاضراب كانت تتوالى وتتكاثر نداءات الشجب والاستنكار والدعوات الداعية الى حل الازمة وعدم التفريط بمزيد من الضحايا، ولأن المانيا اقرب دولة الى

تفاعلات الاحداث التركية، بفعل تواجد اكبر جالية تركية وكردية فيها وايضا اكبر نسبة من الهيئات والفاعليات السياسية، والثقافية والحقوقية لهاتين الجاليتين، لذا ابرزت الصحف الالمانية الخبر وعلقت عليه واوردت تصريحات مختلف الاحزاب والكتل البرلمانية التي تضافرت على ادانة تعامل الحكومة التركية مع اضراب الذي امتد تاثيره الى الوضع الامني في المانيا حيث تعرضت بعض المصالح التركية لأعمال عنف.

وفي مقابلة مع صحيفة الـ(تاكيس تسايتونغ) يوم ١٩٩٦/٧/٢٦دعا عضو البرلمان الاوروبي (يانيس ساكيلاريو) من الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالماني الى فرض عقوبات على تركيا، وتعليق المعونة المالية المزمع دفعها الى تركيا من قبل الاتحاد الاوروبي والبالغة ٢٠٠ مليون مارك وربطها بمدى التقدم في مسار تحسن حالة حقوق الانسان، ورأت لجنة الشؤون الخارجية ان تحولا جذريا ينبغي ان يحصل في هذا المضمار في تركيا، ومن المقرر ان تجري مناقشة هذا الموضوع بالتفصيل في شهر ايلول (سبتمبر) القادم في اجتماع الاتحاد الاوروبي في (ستراسبور).

ان التفكير العقلاني الواقعي يقتضي اعتراف الحكومة التركية بالارث السيىء في التعامل مع الرأي الآخر وتدشين اصلاحات دستورية قانونية وقضائية بدل التمادي في سياسة الانكار والتعمية على الحقائق، اما دعوة وفود اوروبية لتقصي الحقائق ميدانيا ولكن في سجون ومعتقلات منتقاة ومحددة مسبقا فهي مناورة لن تنطلي على أحد.

ولكي لا يصبح ملف حقوق الانسان حقل الغام يؤجج النار في مجمل المشروع التغييري للحكومة الجديدة فان خيارها الوحيد هو:

١ـ ادخال تغييرات جذرية في الدستور وفي القانون العقابي وأصول المحاكمات الجزائية وطريقة الملاحقة القضائية، باتجاه توفير المزيد من

الضمانات القانونية، وتقليص مدة التوقيف وسرعة البت في الاحكام في اطار محاكمات اصولية.

٢ـ فك الارتباط بين حرية التعبير كحق مقدس وبين الارهاب كعمل عنيف، وعدم وضعهما في خانة واحدة، فالمعروف ان عددا كبيرا من القابعين في السجون بتهمة الارهاب هم أفراد مسالمون ادخلوا المعتقلات لمجرد انتمائهم لحزب سياسي معين او لمجاهرتهم بآرائهم السياسية أو دفاعهم عن حقوقهم القومية المشروعة بالنسبة للكورد.

٣ـ التخلي عن الأحكام والقوانين الاستثنائية والاعتقالات العشوائية في اقليم كردستان تركيا وتعديل قانون مكافحة الارهاب، وقبول الاحزاب الكردية ضمن المعارضة الدستورية، بعد نبذها الاعمال العنيفة، لأن ذلك بحد ذاته يعني اطلاق سراح الاف السجناء الكورد المعتقلين لمجرد انتمائهم السياسي- القومي.

هذا غيض من فيض مايلزم لتصبح تركيا حسنة الصورة لدى الاسرة الاوروبية المرهفة الحس ازاء حقوق الانسان وسجناء الرأي الذين سبق ان قال عنهم جنرال انقلاب عام ١٩٨٠ كنعان افرين "الاحرى بنا أن نعدم هؤلاء الارهابيين بدل اطعامهم". فهل سيدحض الحكم الجديد قول الجنرال ويدشن البديل المتناغم مع العصر؟

البديل الذي يجب ان يطبع بصماته على مسيرة الدولة التركية، منذ الآن لأنه الخيار الحضاري؟

الى ذلك الحين ستبقى قبور هؤلاء الـ(١٢) ضحية من ضحايا الاضراب عن الطعام حتى الموت الذين فتحوا باب الأمل للآلاف من اقرانهم، منابت اسى ولوعة، ولكن ايضا رموزاً لنكران الذات من اجل الآخرين اقتداء بعبارة الشاعر ناظم حكمت الشهيرة "ان لم احترق انا٠٠ان لم تحترق انت فمن ينير الطريق".

القدس العربي ٣/٨/ ١٩٩٦

هدف آخر في المرمى الكردي

وكرّت سبحة الإجتياحات والاختراقات في كردستان العراق فكأن جيران السوء لم يشبعوا من تقطيع وتجزئة اوصال هذه (المنطقة الآمنة) التي غدت ملكا مشاعا ومنزلا آمنا للجميع باستثناء ابنائها البائسين.

لذلك فالعدوان الايراني الاخير على مقرات الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني ومواقع اللاجئين من كورد إيران في مناطق على بعد ٥٠-٦٠ كيلو مترا داخل كردستان العراق، الذي اعاد تشريد ٢٥٠٠ لاجيء كردي ايراني من اصل ٦٠٠٠ هم اصلا مشردون، وهدم ٣٥٠ منزلا واوقع ضحايا بين المدنيين، لم يكن حدثا مفاجئا او باعثا على الاندهاش انطلاقاً من سلوك هذه الدولة وتعاملها منذ مدة مع المنطقة الآمنة الكردية، الذي ارتكز على تسميم الاجواء وحفر مواطىء قدم ثابتة لها ونسف الامن والاستقرار فيها واستثمار المنطقة كحديقة تصفي فيها حساباتها الاقليمية والدولية.

اما في الخارج فكانت يد ايران طويلة حيث اغتالت عام ١٩٨٩ زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني عبدالرحمن قاسملو في

النمسا ثم اغتالت خلفه في زعامة الحزب صادق شرفكندي في ايلول (سبتمبر) عام ١٩٩٢ اثناء حضوره مؤتمر الاشتراكية الدولية في مدينة برلين، واذكر- وكان كاتب هذه السطور حاضرا المؤتمر ضمن وفد كردي - ان الفقيد قال لمضيفيه الالمان منذ اليوم الاول انه غير مطمئن على روحه وكأنه تنبأ ان يد الغدر ستطاله.

ان استبدال الجندرمة التركية بالباسدار الايراني هذه المرة لا يغير من الصورة شيئا فالهدف واحد والضحية هو الشعب الكردي الذي تراكم عليه غبن التاريخ ممزوجا بغبن دول الجوار وغبن بعض اقطاب السياسة الكردية الذين جردوا السياسة من ثوابتها الاخلاقية وابعادها المبدئية واستمروا في تغليب ماهو حزبي فئوي، مصلحي وآني على ما هو وطني قومي واستراتيجي نابض بالمصلحة العامة التي قد لا تأتي اكلها عاجلاً ولكن ثمرتها ناضجة بعد حين.

نقول ذلك لان الذين انقلبوا على الديمقراطية ونحروها في كردستان العراق ونسفوا القرار الكردي الوطني الموحد والمستقبل والغوا المؤسسات الشرعية لم يدركوا انهم فتحوا بذلك ثقبا هائلا في قاع السفينة التي يستقلونها هم ايضا وها هي تغرق او تكاد بكل من عليها بفعل السيول الاقليمية.

وقد اصاب السيد كامران قرداغي الحقيقة في الصميم حين قال في (الحياة) يوم ١٩٩٦/٧/٣١ ان «ايران اصبحت الجهة الوحيدة المؤهلة لملء الفراغ السلطوي والسياسي المتزايد في شمال العراق وهو مابدأت تفعله» وهي فعلا الدولة الاكثر خبرة ودراية بتضاريس الشؤون الكردية وتوظيفها لتكون لقمة سائغة لها بعد ان يكون اللاعبون الاخرون قد اعدوا للطبخة، وهيأوا لها، ففي اللحظات الاولى للاجتياح اسرعت ايران

لتقول انها تفعل ما يفعله الاتراك مستعيدة من اعماق التاريخ اجواء معركة (جالديران) عام ١٥١٤ بين الامبراطوريتين الفارسية والعثمانية، حين اقتسمتا الامارات الكردية المتناثرة فيما بينها وما اشبه اليوم بالبارحة.

لا جدال ان ايران ارادت بهجومها اواخر الشهر الماضي ان تبرهن انها ايضا احد الهدافين البارعين في المرمى الكردي واستعدت لضرب عصفورين بحجر واحد فهي انتهكت المنطقة الآمنة المثخنة بالجراح لضرب مواقع المقاومة الكردية الايرانية ملوحة من خلال ذلك لتركيا ومن ورائها امريكا- اياك اعني فاسمعي ياجارة- ولكن هذا الاجتياح اسقط بالمقابل ورقة توت الوساطة الايرانية بين الحزبين الكرديين العراقيين التي تظاهرت من خلالها لعب دور ملاك الرحمة فاذا بالباسدار الايراني نسخة طبق الاصل للجندرمة التركية، وكلاهما يتحين الفرص للانقضاض على الطائر الكردي الكسير الجناح، والاجتياح اظهر مجددا ان عمليتي (توفير الراحة) و(المطرقة المتأهبة) اسمان على غير مسمى.

وكم كان المؤلف الفرنسي (رينيه موريس) صادقا حين قال في كتابه (كردستان او الموت) «يبدو ان لا احد يدري ان كردستان مسجلة في ملاك الحقائق التاريخية عرقيا وجغرافيا وثقافيا».

القدس العربي ١٩٩٦/٨/٦

أربكان والملف الكوردي

حل القضية الكوردية... ام بعثرة اوراقها ؟

* وأخيراً رمى أربكان صخرته الضخمة في المياه التي أرادتها أمريكا ساكنة ولو الى حين، حيث تجرأ هذا الإسلامي على تجاوز الخط الأحمر الأمريكي ورفع جزء من الأسلاك الشائكة التي زرعتها العلمانية بين تركيا ومحيطها الجيو- تأريخي الديني. لقد زار أربكان طهران الأصولية ليدشن عهداً جديداً من مفرداته الدعوة الى السوق الإسلامية المشتركة، والتحرك ضمن عدة دوائر علاقات قد تبتعد قليلاً عن الفلك الأمريكي، والإيحاء لإسرائيل بان اتفاقها مع تركيا ليس بالضرورة غرفة زجاجية تكيف تركيا وفق ظروف وقياسات مناخية خاصة بها.

وكما عبرت صحيفة الـ (Zuddeutsche Zeitung) الألمانية الرصينة فان الزيارة حلت على إيران مثل هدية من السماء في وقت ترتفع حمى التهديدات الأمريكية لكل من يتعامل معها، وكان الشأن الكردي ضمن

أولويات ملف الزيارة، حيث طرح أربكان تنسيقاً ثنائياً وتعاوناً أمنياً لمواجهة ومعالجة المد الكردي، وتوج دعوته باقتراح اجتماع أقليمي رباعي بين تركيا وايران وسورية والعراق للنظر في قضية الأكراد الموزعين بنسبة ١٥ مليون في تركيا و٧ ملايين في ايران و٤ ملايين في العراق ومليونين في سورية، ما يعني انها القضية رقم واحد بالنسبة لهذه الدول، فإما يجري نزع فتيلها بحل ديموقراطي حضاري وإسلامي متنور، أو يترك حبلها على الغارب لتتعبأ بمزيد من بارود القهر وتبقى قنبلة قابلة للتفجير المتكرر في منطقة الشرق الأوسط الحبلى أصلا بالتفجيرات السياسية، لأن الديموقراطية ألحقة هو الغالب الأكبر فيها.

ولأن الوفاق والتفاهم الأقليمي حول الوضع الكردي ليس جديداً، بل استمر منذ اعادة تقسيم الخرائط واعادة ترتيب موزائيك الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى، لذا فبشعورٍ هو مزيج من الأمل ومن ظلال الشك والحذر نقول لأربكان ان القضية الكردية كانت مدار بحث كل الإجتماعات والأحلاف الأقليمية فليس مهماً وجديداً بحث هذه القضية، بل الأهم هو كيفية بحثها والمنظور الذي ينظر من خلاله اليها، والدليل ميثاق سعد آباد عام ١٩٣٧ الذي استهدف قمع أية أعمال مسلحة تنوي تغيير الخرائط المرسومة بموجب اتفاقيتي (سايكس بيكو) عام ١٩١٦ ولوزان عام ١٩٢٣، والإتفاق الميداني العسكري الإيراني - التركي - العراقي لضرب قوات البارزاني بعد سقوط جمهورية مهاباد بكردستان إيران، والذي وصل الإتحاد السوفيتي السابق بعد مسيرة ٥٢ يوماً حافلة بالمناوشات مع جيوش هذه الدول، وعلى ذات المنوال انعقد حلف المعاهدة المركزية عام ١٩٥٢ لصد المد القومي الكردي، وما سميت بعملية

(النمر) عام ١٩٦٢ التي احبطها الإنذار السوفيتي آنذاك، وأخيراً اتفاقية ٦ آذار (مارس) عام ١٩٧٥ .

أما الماضي القريب فقد شهد هو الآخر سلسلة متواصلة الحلقات من الإجتماعات الوزارية بين ايران وتركيا وسورية منذ صيف عام ١٩٩١ لبلورة سياسة أمنية موحدة حول الوضع الكردي ولا سيما بعد استحداث المنطقة الآمنة في كردستان العراق حيث توالى إلتآم الإجتماعات في دمشق في ١٩٩٢/٢/١٠ وفي أنقرة يوم ١٩٩٢/١١/١٤ وفي طهران بتأريخ ١٩٩٣/٦/٧هذا عدا عن اللقاءات التي تنعقد وراء الكواليس ولايتسرب منها شيء. ان مايسمى بالخطر الكردي كان ومازال سيد هذه الإجتماعات قديمها وجديدها والتي ركزت على تنمية التعاون الأقليمي لتحجيم وتقليم شجرة قضية ضربت جذورها في الأعماق وتسللت أغصانها الخضراء حتى المثلث الحدودي ورغم كل تقنيات الترصد والتبادل المعلوماتي ورغم الإتفاقات الثنائية التي تبيح لهذه الدول تعقب الثوار الأكراد في الشريط الحدودي لكل منها دون مراعاة لمفهوم السيادة، وكانت الإجتماعات الثلاثية تنعت الإدارة الكردية بالفوضى حين كانت في عز انتعاشها عام ١٩٩٢ وقبل ان تصبح هذه الإدارة بالفعل اطلالا وخرائب بفعل البندقية الكردية من جهة والسكاكين التي غرزتها تركيا وايران في خاصرتها من جهة أخرى.

وبإستقراء الخط البياني للسلوك الأقليمي في الماضي البعيد والقريب خلص حشد المعنيين بالشؤون الكردية الى وصف هذه اللقاءات بأجتماعات الخائفين في اشارة الى تنامي الوعي القومي الكردي الى حد طرح فكرة المؤتمر القومي الكردستاني، وتصاعد الإهتمام العالمي

بالقضية الكردية الى حد إنعقاد مؤتمر عالمي حول حقوق الإنسان الكردي في باريس عام ١٩٨٩ وصدور القرار ٦٨٨ من الأمم المتحدة، ومبعث الخوف الآخر هو الفلتان الحدودي الذي اصبح امراً واقعاً ويومياً في منطقة مجزءة لا وفق حكم الثوابت الجيو - تأريخية، بل حسب معيار المصلحة الدولية، فثمة لاجئين كورد من تركيا وايران في كردستان العراق ومن العراق في ايران وتركيا وهكذا تساقطت عمليات الخطوط الحمر الحدودية أمام الملايين الكردية النازحة من قمع الى قمع والطامحة في معاملة انسانية قومية بمستوى تجليات العصر.

لقد توخينا من كل هذا الاسترسال والتركيز على خلفية الموضوع اعداد الإذهان للسؤال الأساسي والمحوري الدائر حالياً على لسان كل كردي والموجه الى السيد اربكان وهو ما الهدف من القمة الرباعية، هل هو اضافة رقم آخر الى كم هائل من الإجتماعات الأقليمية، والحاق اوراق صفراء جديدة عن الشأن الكردي بأرشيف خارجية الدول المقتسمة لكردستان؟ أم الهدف شق مسار جديد هو افراز العصر والعقلانية والإسلام المستنير لحل هذه المعضلة القومية، هل المنشود استحداث آلية جديدة لإدارة أزمة قديمة قدم ارض وشعب كردستان بتقنيات أخرى وتوزيع آخر للإدوار، ام المنشود الإعتراف بالغبن التأريخي اللاحق بالشعب الكردي وإزالة الغبن في خطوة ستكون تجلياتها الخضراء منعكسة إيجابياً على كل التطور السياسي والإجتماعي والإقتصادي والثقافي والحضاري للأكراد في دول الجوار، لأن شفاء الجرح الكردي سيجلب العافية الى جسم المنطقة.

اننا بالتأكيد نتطلع الى الإحتمال الثاني، وترى غالبية السياسيين

والكتاب الكرد ضرورة انعقاد مؤتمر أقليمي تحضره الى جانب الدول المقتسمة لكردستان برعاية الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي وأصحاب القضية الكورد أنفسهم، ليكن المؤتمر مفتوحاً رائده الديمقراطية وحقوق الإنسان والإعتراف بالمعضلة القومية وإجتراح الحل الإنساني لها، وليس أحكام طوق الفخ الأقليمي حولها، فالتأريخ والحياة قطعت الشك باليقين وأكدت بالدليل الدامغ ان كل الإجتماعات والأحلاف المنغلقة على ذاتها والتي نصبت المشنقة للقضية الكردية إستعصى عليها خنق أنفاسها، وكل مرة انقطع الحبل لأنه أقصر من الإحاطة بعنق قضية يتوافد الى شراييها كل يوم دم جديد.

لذا نأمل ان لاتكون دعوة أربكان الحالية نسخة طبق الأصل عن الماضي، ونأمل ان ماينطق به لسانه يخفق به قلبه وإحدى أهم فضائل الإنسان الجميلة أن تتطابق لديه لغة الأصغرين، القلب واللسان.

القدس العربي ١٩ / ٨ / ١٩٩٦

في ليلة اليوبيل الذهبي

تجدد القتال في كوردستان العراق

واخيرا صدقت تنبؤات الانواء الكردية التي بشرت ان "القتال افضل من البطالة" حيث تقطعت حبال الهدنة الهشة وحمى وطيس المعارك بين الحزبين الكرديين العراقيين المحتقنين بشعور الانتقام ورغبة انهاء مباراة الملاكمة بينهما بالضربة القاضية، ففي ليلة ١٦ - ١٧ / ٨ / ١٩٩٦ امتزجت انوار الالعاب النارية لمهرجان اليوبيل الذهبي للحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي الذي تأسس يوم ١٦ آب (اغسطس) عام ١٩٤٦ اليوم الذي ولد فيه ايضا رئيسه الحالي مسعود البارزاني، بنيران البنادق ومدافع الهاون لتبدأ جولة جديدة من النزيف الكردي - الكردي الذي يبدو ان جريانه سيستمر الى حد الانتحار الفعلي.

ان القتال الجديد اطفأ آخر شمعة أمل في النفق الكردي لتحويل الهدنة الى سلام ناجز في المنطقة الآمنة التي تحولت منذ سنتين الى دويلتين صفراء وخضراء في اشارة الى لوني الحزبين الكرديين. لقد

تفجر القتال في اليوم الذي اعلن فيه مسعود البارزاني مبادرة سلام جديدة سرعان ما دفنتها مساء اطلاقات المدافع على بوابات العاصمة الاقليمية أربيل التي ثبت للمرة الالف ان مفاتيح الحل والعقد والقتال والسلام تكمن فيها، وليس في أي نقطة عقدية اخرى. وما يزيد الطين بلة ان سحابة الاحتراب الضاري حلت في وقت وضعت اللمسات الاخيرة على اتفاق النفط للغذاء الذي يوفر (١٥٠) مليون دولاراً كل ثلاثة اشهر لسكان الاقليم الخاضعين لظروف معيشية هي الجحيم بذاته، وايضا تزامن انهيار الهدنة الكردية مع ظرف اقليمي تميز في الايام الاخيرة بحركة شديدة الوتيرة والحساسية فيما يخص الشأن الكردي. فقد انطلقت دعوة اربكان لعقد اجتماع اقليمي رباعي همه الملف الكردي، وتهافته على التعاون الامني والتجاري مع ايران، وانفرج العلاقات التركية - العراقية وأنشراح أجواء الكتابة عن المستقبل وآفاق القضية الكردية سلبا وايجابا، ودخول ايران ضيفا ثقيل الاقامة في عمق المنطقة الآمنة التي من المفترض ان حدودها مطوقة بالخطوط الحمر الامريكية - الفرنسية - البريطانية بوجه المد الايراني.

إن كل المستجدات الآنفة الذكر بلورت طقسا جديدا تطلع الانسان الكردي الى ان التكوينات السياسية الكردية ستستجيب لدرجة حرارته، فاذا بها تستبق تراكم التكهنات وتلجأ الى ما في حده الحد بين الجد واللعب، دون انتظار الهوامش الاخيرة لـ (روبرت دوغ) على آخر الملفات المتبادلة بينه وبين طرفي النزاع. يذكر ان الحزب الديمقراطي الكردستاني توقع قبل أيام ان يلجأ خصمه الاتحاد الوطني الكردستاني الى جره الى جولة ضارية من القتال للتشويش على احتفالات يوبيله الذهبي الذي يحتفي في حضور حشد من السياسيين والفنانين المدعوين

حاليا الى كردستان العراق بهذه المناسبة، وكان قتال سابق حصد الاسبوع الماضي أرواح (١٠) وجرح (٣٠) آخرين من الديمقراطي الكردستاني.

وأمام هذا السيناريو الدامي سيكون اجترارا لا جدوى منه اعادة التذكير بنصوص الاتفاقات ووثائق الوساطات ومحاولات راب الصدع الذي تحول الى كسر يصعب ترميمه.

فالاتحاد الوطني لا يرغب ان يتزحزح سلمياً عن مدينة اربيل الكبيرة التي تتوسط كردستان العراق ويرى فيها غنيمة عسكرية شهية، والديمقراطي الكردستاني الذي يسيطر على كل مداخل المدينة باستثناء مدخل واحد مفتوح لخصمه، وعلى جبل سفين وطريق هاملتون الاستراتيجي لايقبل ان يتزحزح عن مواقعه لأنه يرى ان اربيل هي مدينة التعادل بين الحزبين وحاضنة البرلمان والادارة ولايمكن ان تكون لقمة سائغة لطرف لوحده.

وهكذا تدور الأزمة في دوامة أخطر قتال داخلي عرفه الكورد في تاريخهم الحديث، ادى الى تآكل قسط وافر من الرصيد العالمي لحركة تحررية حازت بالفعل على موقع متقدم وها هي تكاد تفقد بوصلتها وتضل الطريق، بفعل لجة الاتهامات وسيل المهاترات المتبادلة، فمنذ يومي ١٥و١٦ / ٨ / ١٩٩٦ سرب الاتحاد الوطني خبر تنسيق القوات العراقية مع الديمقراطي الكردستاني لشن هجوم عليه في سياق ذر الرماد في العيون وابعاد الانظار عن التواجد الايراني المكثف في مناطق نفوذه وهو التواجد الذي علقه عبدالله حسن زادة سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني على مشجب الاتحاد الوطني. اما الديمقراطي الكردستاني العراقي فوجه سهامه الى الاتحاد الوطني في تصريحه

ليوم ١٧ / ٨ / ١٩٩٦ متهما اياه بالهجوم المخطط والمدروس لتحويل مراسيم يوم تأسيسه الى مأتم وانهاء الهدنة، في حين كان ينبغي – برأي هذا الحزب – توظيف يوم ١٦ آب (اغسطس) ليكون بداية انطلاق السلام الحقيقي، كما كان هذا اليوم قبل خمسين عاما منطلق الحركة التحررية الكردية بتكوينها السياسي الايديولوجي الموحد حين تنادت كل التلاوين السياسية السابقة لهذا التاريخ الى الانصهار في اطار واحد بقيادة البارزاني الراحل.

ختاما فرغم ان سرطان الازمة الداخلية بلغ بهذا القتال اكثر اعضاء الجسم الكردي، فان الامل يراود الانسان الكردي اينما كان لعل وصفة طبية تبتكر في اللحظات الاخيرة، رغم ان اكثر الشواهد تدل على انها الحليمة الكردية عادت الى عادتها القديمة، وما أمر انتظارنا لسلام نترقب شروقه في لحظة الغروب.

اين ندفن هذا الشاعر ؟

لن تكون مبالغة لفظية او نوعا من عبارات المجاملة المناسباتية حين نقول ان بلند الحيدري لم يمت وانه سيبقى اخضراً في ذاكرة الانسان العراقي لا يلفه غبار النسيان. فالموت ان كان حقيقة مطلقة وتفاديه ان كانت استحالة مطلقة، فان موت المبدع يتميز عن موت سواه في الكيفية والماهية، والموت الحقيقي البات للمبدع الكبير يكون حين يجف نهر الابداع لديه، او حين لا تكون مسيرته الابداعية بعد موته مرتكزا وعنوانا مرجعيا يغرف منه اللاحقون التواقون الى الاستزادة واستشراف المستقبل ومواصلة اغناء الفكر والذات البشرية بابداع انساني اصيل.

ولان مسيرة بلند الحيدري منذ "خفقة الطين" عام ١٩٤٩ الى "دروب المنفى" هذا العام، هيأت اجيالا لمواجهة الاعباء الذاتية والوطنية والاجتماعية بآليات شعرية متميزة، ووفرت منابت سيطول امد الاغتراف منها دون ان تجف، لذا نعلن بتعبير حقيقي وليس مجازيا ان وفاة هذا الشاعر المبدع مؤجلة الى اشعار آخر.

وكان الاديب (ممدوح عدوان) محقا كل الحق حين طرح واحدا من

اكثر الاسئلة احراجا وهو اين ندفن هذا الشاعر المناضل؟ وهو سؤال نابع من الحرج والاندهاج والفجاءة التي يفرزها اطفاء الحركة في جسد مفعم بمزيج مكثف من هموم الذات والوطن والانسانية والتي ظلت تعشب قصائد عابقة بالحق والجمال، انتصرت لانسانية الانسان، ولكنها ايضا كانت مبعث تهجيره الى المنفى القسري كوطن بديل مؤقت حتى يتحول الوطن الاصلي من سجن الى بيادر خير.

بلند الحيدري، وبلند يعني في الكردية الشامخ العالي، ارتكن منذ البدء الى مناهل صحية منعشة لعملية الابداع الادبي فكانت ذروته هي الاخرى مستقيمة وجميلة التقاسيم، غير مشوهة او مقصرة، وجاءت حلقات العطاء لديه متناسقة لجهة جماليات اللغة ووضوح جوهر المعاني، حيث كان موصولا بالآخرين ومفهوما لديهم دون ان يكون ذلك مدعاة لضياع الجماليات الشعرية الفنية، ولكن ايضاً دون ان يمر عطاؤه الى المتلقي من خلال المعنى في قلب الشاعر او الغموض المتعمد او الصورة الشعرية المشوشة او الصياغات القاحلة، لان ذلك كان سيعني لديه العزلة والاعتزال، بل والموت المبكر، فكان اسوة بالسياب ونازك الملائكة حضاريا في طرح الحداثة التي لاتتنكر لجميل الماضي ولاتستخف بمعطيات العصر، ولو اقتدى الكثيرون من المنتشرين حاليا على الخارطة الشعرية بهذا الجيل ولم يدخلوا متاهات ودهاليز ما بعد الحداثة، او ما بعد الشعر الحر، او ما سمي بالشعر المرسل وشعر النثر والقصيدة المدورة، أو الخالية من الجمال والموسيقى الشعرية والقوافي النابضة بالغنائية، لكنا الان امام انهار ابداعية معشبة الضفاف وليس امام كم وتراكم هائل لايقدر ان يتحول الى قفزة نوعية تكون عنوانا ومنعطفا لعطاء جيلنا الحاضر.

الجانب الاخر من ضفة نهر الحياة لدى هذا الكردي العراقي الذي سبر اغوار لغة الضاد وتميز في توظيف جمالياتها يكمن في انغماره في الممارسة الفعلية للعمل الوطني التحرري الديمقراطي فكان مثل رائد الشعر الكردي الحديث (گوران) ومثل التركيين ناظم حكمت وعزيز نسين وسواهم ليس معبئا ومحرضا للفعل السياسي المناهض للقهر والظلم فحسب، بل ممارسا لهذا الفعل وبذلك غدا شعره ترجمة لمفردات ومحطات حياته، فكان الكردي المحمل بالهموم العراقية بكل تضاريسها وتنويعاتها، ولان اصحاب الهموم الكبيرة كان عليهم المغادرة الى المنافي، فان بلند مثل سعدي يوسف جعل المنفى حقلا للابداع ومناخا لازدهار الفعل التغييري والكلمة المتوثبة الى التغيير الديمقراطي لصالح الانسان العراقي، وليس محطة للموت البطيء والصامت.

في خضم اعباء مشاغل الحياة اليومية تسنى لكاتب هذه السطور ان يلتقي بلند الحيدري مرتين، في مهرجان "ايام الثقافة العراقية في المنفى" المقام في مدينة (برلين) عام ١٩٩٢، ومن ثم في مؤتمر حقوق الاقليات الذي نظمه في قبرص مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، وفي المرتين شعرت بلذة مضاعفة وانا اجلس الى احد رموز الثورة الشعرية الحقيقية سبق ان قرأت له وها أنا اجده امامي بلحمه ودمه.

في المرتين كان القاسم المشترك للحديث هو الشعر والسياسة ومفهوم الالتزام والهموم الثقافية وجوهر الحداثة وقدرة الشعر الاصيل والجميل على تجسيد المقاومة واستنهاضها ضد مواطن الظلم واللاعدالة اينما تكن.

وفي قبرص منحنا نحن الوفد الكردي ثقتنا المحضة لـ(بلند) كي يلقي باسمنا جميعاً كلمة عن هموم وشجون الشعب العراقي جبلا وسهلا

واهوارا، ثم كانت الامسية التي تداعى اليها المؤتمرون في قاعة الفندق حيث غنى الشاعر (توفيق زياد) للحجارة التي انهكت جيشا واحتلالا استيطانيا ادعى ذات يوم انه لايقهر!! ومن ثم نهض سفير الهموم العراقية بلند الحيدري ليلقي قصيدة «الهويات العشر» ودوى صوته اشبه باجراس الكنائس العتيقة:

ماأكبر ظلك انسانا يحمل عشر هويات في عتمة ليل ... عشر هويات في زمن، في بلد لا يحمل اي هوية. وفي طريق العودة من قبرص الى لندن عبر (بلند) عن تطلعه الى السفر لكردستان العراق معقل الثورة وطموح التحرر فقلت ان هذه الارض تتوق اليك والى قصيدتك المقاومة وستكون هناك على الرحب والسعة.

ولكن كما مهرجان «اصيلة» فان كردستان هي الاخرى لم تكتحل عيناها بهذا اللقاء المرتقب.

فإلى بلند الحيدري الحي النابت فينا دوما كل ما تختزن اللغة من كلمات الحب والوفاء.

القدس العربي ١٩٩٦/٩/١٤

مأزق اللاقرار في كوردستان العراق

حين سأل سياسي كردي على اتصال بقنوات القرار في اجتماع اوائل الشهر الماضي في احد الاقطار الاوروبية عن مصير الازمة الكردية ومتى وكيف سيكون انفراجها، وهل سيجري اخراجها من عنق الزجاجة تحت الخيمة المحلية، اي المصالحة بطريقة لا غالب ولا مغلوب، او العراقية او الاقليمية او الدولية، لا سيما بعد الجولة الثالثة من القتال التي وظف فيها الطرفان كل مخزونهما من العدد والعدة مضافا اليه قوة دول الجوار التي خرقت الثوابت هذه المرة ودخلت حلبة القتال الكردي كلاعبين مباشرين وليس مجرد مشجعين من وراء الكواليس كما كان ديدنها في السابق.

نقول ازاء هذا السؤال لم يكن بوسع السياسي الكردي سوى الاتكال على نظرية الاحتمالات والتكهنات والخيارات المتعددة التي لاتقوى القيادة السياسية على المفاضلة بينها والتقدم لاجتراح الحل، وكان خلاصة رأيه ان اللاقرار هو اصدق وصف للوضع الحالي.

فاذا كانت الجولة الثالثة من القتال غيرت الوضع الميداني العسكري لصالح الديمقراطي الكردستاني من خلال اخراج الإتحاد الوطني الكردستاني من العاصمة الاقليمية اربيل فان الحل السياسي الجذري بمفهومه الاستراتيجي للازمة الكردية مازال معلقاً لأن القيادة السياسية اصبحت مجددا اسيرة ثنائية القرار التي تعرقل اية مبادرة تحمل شيئا من المخاطرة الا انها افضل من حالة اللاقرار والمراوحة والتردد الثقيل الظل. فلا هي تتجه الى خيار الحوار مع السلطة المركزية بشروط وبضمانات دولية علنية وموثقة، لأن ذلك سيثير عاصفة هوجاء داخل المعارضة العراقية التي ما زالت ترى النظام العراقي بعيدا عن النهج الديمقراطي وتنظر الى الحوار معه كخرق للثوابت الوطنية، وهي ايضا – اي القيادة السياسية – لا يمكنها الارتكان كليا الى المبادرات الاقليمية لأن الثابت ان كل دولة من دول الجوار لاتبحث الهم الكردي إلا لتوظيفه لإعتباراتها الامنية ولجعله مدخلا لحيازة موطىء قدم لها على رقعة عراق المستقبل وينطبق ذلك بنفس القدر على تركيا وايران. فالاولى اسرعت مع انعقاد اجتماعات انقرة بين الحزبين الكرديين برعاية امريكية الى التركيز المبالغ فيه على التركمان وضرورة تشكيل القوة المحايدة منهم، ومع كل التقدير والاحترام للاخوة التركمان ولحقوقهم المشروعة إلاّ ان وضعهم يتقرركما وضع الكورد ضمن عراق ديمقراطي منشود وليس ضمن الاعتبارات الامنية التركية، اما ايران فقد اسقطت ورقة التوت التي كانت تحتمي بها باقحامها الآلاف من قواتها في اراضي كردستان العراق لمساندة طرف كردي بغية الاجهاز على الطرف الآخر، وبذلك فقدت اهلية الوسيط المتلبس بثياب ملاك الرحمة.

كما ان القيادة السياسية لا تأخذ برأي الادارة الامريكية ومؤداه العلني عدم الاقتراب من النظامين العراقي والايراني وايضا عدم المبادرة الى اعلان كيان مستقل، دون ان تعلن الادارة الامريكية نفسها عن

برنامج محدد ومتكامل تجاه القضية الكردية في العراق، رغم انها راعية كل جولات التفاوض الكردية منذ بدء الازمة ولغاية الآن، ولعل ترحيلها حاليا للآلاف من العاملين مع المنظمات الانسانية في كردستان الى جزيرة (غوام) يقدم الدليل على ان الامريكان لا ينوون الغرق في رمال تملك وتيرة قياسية في التحرك والتبلور في اشكال متباينة، ولعل التناحر الكردي الذي توحي الشواهد انه سيستمر هو الذي يعجل الرحيل الامريكي.

ولا جدال ان المراوحة والتردد في التعويل على هذا الخيار او ذاك مرده الاول كما قلنا عودة ثنائية المرجعية السياسية الى الاقليم والتي تمت كما تدل مجريات احداث الجولة القتالية الثالثة برغبة اقليمية بل ودولية ايضا، وهذا ما ادخل سياسة كلا الحزبين الكرديين مجددا في دوامة الفعل ورد الفعل المعاكس له في الاتجاه والمساوي له في القوة، فجنوح اي من الحزبين الى اي من احتمالات الحل يعني تخندق الطرف الآخر في الخندق المضاد حتى لو لم يكن ذلك مبررا من الناحية الموضوعية، فانعدام المرجعية السياسية الموحدة يعني وجود جبهة رفض دائمة مستعدة لاشهار سلاحهما ان لم يكن الحل مفصلاً وفق قياساتها، والتناحر الكردي مشهود له بالقساوة فهو لا يكتفي بقطع لحمة التواصل بل يتمادى الى حد كسر العظم لقطع خط العودة.

والمشكلة في جبهة الرفض الكردية انها ليست كما في الثورة الفلسطينية اقلية لها حق الرأي دون ان تقوى على تعطيل القرار النهائي، فهي في الحالة الكردية العراقية تستند - على الاقل من الناحية القانونية البحتة وان لم يكن كذلك من الناحية الفعلية - على حقها في نصف البرلمان ونصف الادارة الاقليمية بموجب اول انتخابات كردية عامة عام ١٩٩٢، وذلك بعد ان تنازل حزب الاكثرية وهو الديمقراطي الكردستاني عن فارق الواحد بالمئة لخصمه الاتحاد الوطني تأسيسا

لحالة الوفاق الوطني الكردي كما اعلن في حينه مسعود البارزاني.

اذن فبعد ان عجزت اللعبة الديمقراطية اي الانتخابات في التمخض عن مرجعية سياسية واحدة او موحدة مثلما فشلت ايضا ثلاث جولات طويلة ومنهكة من القتال في تحقيقه وحتى حين افرزت ذلك مؤقتا تدخلت قوة اقليمية وبضراوة لاعادة حالة القطبية الثنائية الى الساحة الكردية العراقية، فما هو البديل او بالاحرى كيف السبيل للخروج من مأزق اللاقرار؟

انتخابات عامة جديدة؟ ام استعدادات لمزيد من الاقتتال الذي لم يعد احد يحبذه؟ ام جولات التفاوض ذات الطابع الاستعراضي المجاملاتي؟

ام ابقاء الوضع الكردي بشكل لا هو معلق ولاهو مطلق يميل حيثما تميل الرياح دون أن تملك بوصلة تعينه على تبين الاتجاه الحقيقي المتناغم مع مصلحة سكان الاقليم؟

ازاء كل ذلك نرى ان خيار الوحدة الوطنية الكردية واعادة صياغة القرار الوطني الاستراتيجي الكردي الموحد، بغض النظر عن الآلية المتبعة في صياغة وصيانة استقلاليته يبقى اكثر الخيارات عقلانية، بل هو الخيار الذي عليه تبنى الخيارات الاخرى لأن ثنائية المرجعية السياسية المتحكمة في سلطة القرار السياسي الكردي العراقي لا تدع الباب مفتوحا او حتى مواربا امام خيار آخر ومسلسل احداث آخر اقتتال يشهد على ذلك.

القدس العربى ١٩٩٦/١٢/١٣

المنطقة الآمنة الكوردية الى اين ؟

في نهاية الشهر الجاري سيطرح مجددا على طاولة البحث مصير المنطقة الآمنة الكردية وعملية (توفير الراحة) التي انبثقت بعد انتفاضة عام ١٩٩١ وظلت الى الان تمدد تلقائيا او ضمن مراسيم اجرائية في حقبة شديدة الخصوصية والتميز في حياة الشعب الكردي، من حيث كونها الرقعة الزمنية التي استطاع فيها هذا الشعب – او هكذا تصور – ان يتنفس بحرية وان يدير نفسه ذاتيا ببرلمان حر وادارة منتخبة، في تجربة فريدة وغير مسبوقة في تاريخ الكورد، الا بفترة سنة واحدة هي عمر جمهورية مهاباد بكردستان ايران عام ١٩٤٦ .

ولكن مفهوم المنطقة الآمنة وعملية الحماية وبعد ما يقرب من ستة اعوام سيتعرض لاول مرة الى سؤال جوهري يتعلق بجدوى بقائها اصلا، في ظل المتغيرات التي بلغت ذروتها صيف هذا العام. والتساؤل عن جدوى بقاء عملية الحماية يحمل قسطا كبيرا من الوجاهة والمنطق.

فيما اذا عدنا الى الخلفية التي افضت الى استحداث المنطقة الآمنة واستندت حينذاك على اعتبارات امنية وانسانية، اضاف اليها الباحثون في السياسة الدولية، والقانون الدولي المعاصر بعدا قانونيا دوليا باعتبار التجربة اولى تجليات مبادىء النظام الدولي الجديد الذي اوصى بوضع الفئات القومية المحرومة من السيادة، وحقوق الافراد، الى جانب الدول المستقلة كمحل للقانون الدولي، وربط سيادة الدولة بقيود تحد من اطلاقها وتكبح جماحها حين تتعارض والمعايير الدولية لحقوق الانسان، ولذلك اطلق رئيس الحزب الاشتراكي البرتغالي عبارته الشهيرة في الاجتماع الاستشاري لمحفل الاشتراكية الدولية عام ١٩٩٤ في مدينة (ليسابون) والذي حضره كاتب هذه السطور، ان حالة كورد العراق غيرت ميثاق الامم المتحدة ومبدئها الشهير بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، اما السياسيون الكورد والباحثون في القضية الكردية فقد اضافوا الى الامر بعدا آخر سياسي الطابع يستند الى فرضية ان بريطانيا وبمباركة امريكا اعترتها صحوة الضمير وبدأت تشعر بالغبن التاريخي اللاحق بالشعب الكردي، وهي – اي بريطانيا وامريكا – بصدد الغاء الغبن وان المنطقة الآمنة ليست سوى مقدمة لاعلان الكيان الذاتي المستقل على رقعة من كردستان، فهي حالة انتقالية اقل من دولة واكثر من الحكم الذاتي بمفهومه الدستوري الاداري، تمنع الكوارث بحق الشعب الكردي وتفتح بوابة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية باتجاه بلورة الطموحات الكردية المشروعة في الاطار الذي يرتأيه الكورد.

كانت هذه محصلة التفكير عام ١٩٩١ فماذا تبقى من صدقيتها وواقعيتها ونحن في خاتمة العام ١٩٩٦؟ وكيف صمدت هذه الاعتبارات

اما الواقع الذي تبلور تراكماته اليومية الحقائق الملموسة وليس التنظير الذي يستبق الممارسة الفعلية؟

لا جدال ان البعد الامني للمنطقة لم يتحقق طوال السنوات الماضية التي شهدت اجتياحات تركية وايرانية متواصلة وكل منها بذريعة مطاردة وتعقيب كوردها الملتجئين الى المنطقة، ولكن ايضا - وهذا هو المهم - تنفيذا لما اجمعت عليه الدولتان حول اشاعة الفوضى في المنطقة الآمنة وزعزعة الاستقرار فيها واجهاض التطلعات القومية الكردية وتطويقها ومن ثم استساغة ضربها نهائيا.

وفي اعقاب كل اجتياح او عملية تخريبية اقليمية في عمق المنطقة كانت قوة الحماية الدولية تبرر سكوتها بان تكليفها مقتصر على منع النظام العراقي من دخول المنطقة، اما الحراب التركية والايرانية المزروعة في الخاصرة الكردية فأمر لا يعنيها.

اما الجانب الاقتصادي فهو الاخر لم يهنأ بالعافية على الاطلاق فالحصار الدولي طوق منطقة كردستان العراق مثل بقية مناطق العراق، رغم خروج المنطقة الآمنة من دائرة نفوذ النظام، وفي اواخر عام ١٩٩١ سحبت الحكومة العراقية اداراتها وطبقت على المنطقة حصارا داخليا راكم المأساة والمعاناة الاقتصادية، وهو الاجراء الذي لم يرفع الا صيف هذا العام، وطوال الفترة الماضية بقي اكثر من ٣ ملايين كردي في ظل الادارة الكردية يعولون على حملات الاغاثة ومشاريع المنظمات الانسانية وعائدات الجمارك التي لم تكن تغطي احتياجات سكان الاقليم، لا سيما وان عسكرة الاقتصاد خلال عامين ونصف من الاقتتال الداخلي ابتلعت معظم الموجودات المالية الى حد ان الادارة الكردية، عجزت عن الوفاء برواتب عشرات الآلاف من الموظفين المدنيين العائشين على حد الكفاف،

وبربط كل ذلك بالرحيل الحالي للعاملين ضمن المنظمات العالمية ندرك مدى تبخر الحلم بازدهار اقتصادي.

والى ذلك فان البعد القانوني الدولي والسياسي الذي تجسد في الزيارات البرلمانية الاوروبية لبرلمان كردستان العراق، ودعوة رئيس البرلمان الكردي الى اقطار اوروبية، وفتح اربع ممثليات للادارة الكردية في المانيا وفرنسا وبريطانيا وامريكا، ودعوة الحزبين الكرديين العراقيين الى محافل دولية، والحدث ولو بضبابية عن ضرورة حل القضية الكردية جذرياً في عموم ارجاء كردستان، وغير ذلك من المظاهر لم تنبىء في الواقع عن وجود برنامج اوروبي - امريكي بعيد المدى لحل المسألة القومية الكردية.

اخيرا - وهذا بيت القصيد - فان بعض التكوينات السياسية الكردية قدمت اكثر من دليل خلال الاعوام الستة المنصرمة على عدم قدرتها لتوظيف اللحظة التاريخية والبناء عليها، فهي تقوقعت وبانطوائية شديدة داخل بوتقتها الضيقة. واظهرت درجة مدهشة من القصور الذاتي في التعامل مع المتغيرات وتطويعها لصالح واحدة من اعدل قضايا التحرر في العالم.

ان الادارة الكردية مزقتها الايادي الكردية، والبرلمان الكردي المنتخب اقتحمته البنادق الكردية والعاصمة الاقليمية احتلها ادعياء العصرنة والثقافة لمدة عام وثمانية اشهر.

اما المتغير الاخر فقد اطل ابان الجولة الثالثة من القتال حيث تحركت قوات السلطة المركزية الى داخل المنطقة الآمنة يوم ١٩٩٦/٨/٣١ برضى الفصيل الكردي الاكبر لتمكينه من حل عقدة مدينة اربيل، بعد ان دخلت ايران مباشرة الى جانب حزب (الاتحاد الوطني الكردستاني) بهدف

توجيه ضربة قاضية الى الديمقراطي الكردستاني وغاية المقال ليس استعراض هذه الجولة القتالية وما لها وما عليها، بقدرما هو التركيز على المتغير الجديد وهو دخول السلطة المركزية طرفا في الصراع الكردي – الكردي والمفترض ان هذه السلطة هي المستهدفة بحكم التكييف القانوني للملاذ الآمن، ولكن بما ان ترطيبا يطرأ حاليا على فاصل الفتور بين القوى الكردية والمركز – بغض النظر عن الدخول في خلفيته – فما هي الضرورة التي تحتم بقاء المنطقة الآمنة بالصيغة المتفق عليها عام ١٩٩١؟ هذا السؤال هو الذي يدور على لسان المهتمين بالشأن الكردي وهو ذات السؤال الذي يطرحه ايضا المعنيون مباشرة بالمصادقة على التمديد. فاربكان سيلقي بثقله على ما يبدو الى جانب الغاء العملية، اما مجلس الأمن القومي التركي الذي حسم الامر طوال الاعوام الماضية فهو الآخر يعاني تأرجحا في تحديد ماهية العملية مستقبلا، والاغلب ان العملية ستبقى مع تغيير جوهري سيطرأ على مهامها حيث قد تصبح آلية لمراقبة وتطمين المصالح الامريكية الحيوية ولكن الكورد لن يكونوا بالتأكيد على رأس اولوياتها وان كانوا ضمنها.

اما الاوساط الكردية فهي اذ تتداول في مجالسها هذه الايام كل المتغيرات التي قد تفضي الى الغاء عملية الحماية او تهميشها. فانها تنتظر من القيادات السياسية الكردية الاقدام على خيار بديل فيما اذا ادارت طائرات (انجرلك) ظهورها للكورد وما يفرزه ذلك من خوف مشروع لدى الانسان الكردي المنحدر من تاريخ هو عبارة عن فصول متصلة من المآسي والمحن والتنكر ليس لحقوقه فحسب، بل ولوجوده ايضا وكارثة (حلبجة) و (الانفال) والهجرة المليونية ما زالت عناوين طرية في ذاكرة هذا الانسان.

لذا نرى ان اكبر سياج أمني دائم وقادر على صد العواصف هو الوحدة الوطنية الكردية والسلام في كردستان مقرونا بدعم المجتمع الدولي وقوى الضغط فيه لعدالة القضية الكردية والنضال الكردي التحرري ما يعني استعادة مكانة ومصداقية هذه القضية في المحافل الدولية وضمن الاوساط الحقوقية والديمقراطية في العالم ودرء اخطار الكوارث عن الشعب الكردي وتحصينه بحماية معنوية، لاتحتاج اصلا الى اجراءات التمديد كل فترة لانها ستكون مشروعا دائما مرتبطا بمدى فاعلية الكورد في البقاء رقما يعجز الاخرون عن تجاوزه في المعادلة الاقليمية والدولية، والانكباب على اجتذاب العالم للمضمون التحرري الديمقراطي العادل للقضية الكردية، التي لا يمكن تجاهلها في عالم اليوم. وبعد ذلك تصبح كل الطرق سالكة والا فما معنى الحماية التي لم يمارس الكورد في ظلها طوال السنوات المنصرمة سوى مشروع تدمير الذات والتفرغ للانتحار الذاتي ودفن بريق قضيتهم العادلة الى حد كتب احد المعلقين اثناء الجولة القتالية الاخيرة في كردستان العراق ان ألد اعداء الكورد هم الكورد انفسهم.

هل تذهب دماء الزعماء الكورد هدراً ؟

في عام ١٩٨٩ اغتيل في فيينا الزعيم الكردي عبدالرحمن قاسملو رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني بعد ان حل فيها قادما من ستوكهولم عقب مشاركته في مؤتمر الاشتراكية الدولية، وفي صيف عام ١٩٩٢ تكرر المشهد المأساوي ذاته حيث سقط خَلَفَهُ في زعامة الحزب صادق شرفكندي مع اثنين من رفاقه في مطعم (ميكونوس) اليوناني بمدينة برلين بعد المساهمة في المؤتمر الـ ١٩ للاشتراكية الدولية، وهو المنبر العالمي الذي حاز فيه هذا الحزب الكردي على العضوية الكاملة خلال المؤتمر العشرين المنعقد في ايلول (سبتمبر) من هذا العام وحاز ايضا على صداقات جادة ومثمرة مع اقطابه اثر جهود حثيثة وطويلة الامد.

والحال ان سقف الطموح السياسي لكلا الزعيمين لم يتعد الحكم الذاتي لشعب كردستان ضمن نظام اسلامي مطالب بأن يكون متنورا

وان يستوعب حقائق التعددية القومية والفكرية، وينسجم مع مفاهيم العصر، وكلاهما لم يتورط في اية عملية ارهابية، اللهم الا الكفاح المسلح كوسيلة نضال يلجأ اليها الشعب الكردي ليس في كردستان ايران فحسب، بل وفي كافة اجزاء وطنه بعد ان تغلق امامه كافة منافذ التعبير الاخرى ولايبقى الا الحديد والنار وسيلتان للتعامل، وكلاهما ربط السياسة بالثقافة واتبع الواقعية منهجا بدل التطرف، ورغم ذلك كان الزعيمان هدفا لارهاب الدولة الايرانية بشكل فاضح ومكشوف وعلى مرأى ومسمع من العالم، وارهاب الدولة اشد إيلاماً واكثر وقعا اضعافا مضاعفة من ارهاب الافراد لما تملكه الدولة من وسائل وتقنيات وادوات تنفيذية. وارهابها هو الذي يفرز ولا سيما في العالم الثالث ظاهرة ارهاب الافراد.

ورغم ان حادثي الاغتيال جريا في دولتين اوروبيتين ذات نظام قانوني وقضائي مستقل لا يتقبل - او هكذا ينبغي - التدخلات او الضغوطات او اساليب الابتزاز السياسي، الا ان اغتيال قاسملو في النمسا جرى تمييعه بالكامل من خلال اخضاع ليس السياسة فحسب، بل والقضاء النمساوي ايضا لعامل المصلحة الاقتصادية ومنظوره الربحي والمنفعة المادية.

اما في المانيا فان قضية اغتيال الزعماء الكورد اتخذت منحى آخر، الا انها ما زالت معرضة للتمييع مثل سابقتها ان لم يجر تدارك الامر، فقد استمرت الاجراءات القضائية منذ عام ١٩٩٢ ولغاية الشهر الماضي حين اعلن الادعاء العام الالماني ان تراكم الادلة التي لا يرقى اليها الشك يشير الى ان ايران ضالعة في عملية الاغتيال وان اوامر التنفيذ صدرت من اجهزتها المخابراتية بتصديق من المستويات السياسية العليا، وكان ذلك حصيلة اعوام من التعقيب والمراجعة وتقييم الادلة وشهادات الشهود، تخللها اصدار مذكرة اتهام بحق الوزير الايراني (فلاحيان)

وتم استدعاء الرئيس الايراني السابق بني صدر لشرح الكيفية التي تصدر بها اوامر تنفيذ العمليات الخاصة ضمن الهيكلية التنظيمية للنظام الايراني.

وما ان ادركت ايران ان القضاء الالماني جاد فيما يقول وانه بصدد النطق بحكمه النهائي حتى تحركت على اكثر من مسار لعرقلة صدور القرار واختلقت ازمة عاصفة لجس النبض ولتوظيف عامل الوقت بهدف استعراض ما في جعبتها من خيارات لتلافي الوقوع في المطب، ولكن طريقة تعاملها مع الازمة وطبيعة تحركاتها شكلت دليلا اضافيا على تورطها في عملية الاغتيال اكثر من كونها مرافعة جدية للدفاع عن النفس وفق ماذكر عدد من نواب حزب الخضر والحزب الاشتراكي الديمقراطي بل وايضا عدد من اقطاب الاتحاد الديمقراطي المسيحي، وإلا – وفق رأي هؤلاء – لماذا اثارة كل هذه الزوبعة والغضب اللامبرر وتهديد حياة ممثلي الادعاء العام ان كانت ايران غير معنية بالاغتيال، اما ادعاؤها البراءة فيقتضي تقديم الادلة المادية والمنطقية والاثباتات التي تبرىء ساحتها، بدل اللجوء الى سيل التهديدات واذكاء روح العداء وخلط الشأن القضائي الموضوعي بالطابع السياسي والتوجه الايديولوجي فقد اسرعت ايران الى:

– دفع نحو ٢٠٠٠ شخص للتظاهر امام السفارة الالمانية في طهران والقاء شعارات معادية واستثارة الجمهور من خلال ربط توجه القضاء الالماني بامريكا واسرائيل.

– التهديد بكشف معلومات واسرار جديدة حول ملف التسليح الالماني للعراق بالغازات السامة.

– دفع الصحف الموالية للنظام لتحرير مقالات تمدح الدور الايراني وتحاول الطعن فيما سمي بالطابع السياسي الايديولوجي لسير المحاكمات بغية اخراجها من طابعها الموضوعي الجنائي.

– خلال الازمة استمرت ايران في ارسال مبعوثين لاقناع المانيا بامكانية اجراء صفقة مايكون ثمنها ايجاد مخرج لايران من مأزق ميكونوس وبالتناغم مع ذلك اعلن حزب الله في لبنان ان على المانيا ان تغير سياستها والا فانها لن تلقى المساعدة والاستجابة حول جملة امور خفية في الشرق الاوسط.

اما الطبقة السياسة الالمانية فهي اذ توحدت في الرأي بصدد رفض التهديدات الايرانية لممثلي الادعاء العام الالماني اللذين يجب ان يبقوا في مأمن لضمان عدالة القضاء وحسن سيره، الا ان البعض من السياسيين ذهب ابعد مدى الى حد قطع العلاقات الدبلوماسية اذا بدا انه الخيار الوحيد لعدم التضحية بسلامة القضاء الالماني وسمعته، فاذا ظهر ان الحوار النقدي غير ذي جدوى فلا مناص من الارتكان الى طريقة «التأثير الفعال» وذكر الاشتراكي الديمقراطي (فرايموت دوفه – Frei Mut Duve) ان على ايران ان تكف عن قتل الناس خارج حدودها اذا كانت ترغب في الحفاظ على اسمها وسمعتها داخل الاسرة الدولية، ودعت صحيفة الـ Suddeutsche Zeitung الرصينة حكومة بون الى عدم التهاون وذكرت «نحن نحب الصداقة مع شعب كبير ولكننا لايمكن ان نتسامح ازاء الابتزاز والاهارب».

هذا في حين اصر اخرون وفي مقدمتهم وزير الخارجية كلاوس كينكل على اهمية تهدئة الاوضاع وتلطيفها ومواصلة سلوك «الحوار النقدي» وصرح «ان العلاقات الدبلوماسية ليست انبوب ماء تقطع وتغلق متى شئنا». وخلال كل ذلك استمر خلال ايام الازمة سيل التقارير والمعلومات التي تستعرض اهمية ايران الاقتصادية واولويتها كشريك تجاري لالمانيا وتحت عنوان «احفظوا الهدوء» كتبت صحيفة Die Zeit في ١٩٩٦/١١/٢٩ ان اتهام المقام الديني الاول في ايران بالضلوع في الاغتيال يعني رسم بداية النهاية للعلاقات الاقتصادية الالمانية –

الايرانية المتينة، وابرزت الصحيفة الخط البياني لوتيرة تصاعد التبادل التجاري مع ايران خلال الاعوام الثلاثة الماضية.

وفي اوائل الشهر الحالي اعلنت الصحف الالمانية تأجيل اصدار الحكم النهائي في القضية لغاية شهر نيسان (ابريل) المقبل بعد ان طعنت ايران رسميا عن طريق سفيرها في بون في سيرة حياة احد الشهود واعتبرته مجرما عاديا ملاحقا من الشرطة الايرانية بسبب عدة قضايا وقد اثار هذا القرار عدة تكهنات. ولكن الغالب وفق اراء العديد من المتابعين للشأن الكردي في المانيا ان الطعن في الشهادة ليس مبررا للتأجيل لان ايران ومنذ عام ١٩٩٢ تطعن في كل الشهادات وتعتبر الشهود اما مجرمين عاديين او متهمين سياسيين. وهي دوامة لا يمكن للقضاء الخروج من ملابساتها.

ان الرأي الاكثر صدقية يؤكد ان ايران ستتلمس كل الطرق للخروج من الازمة وحفظ ولو جزء من ماء الوجه وهي ربما الان تعترف في القنوات الخفية جدا بمسؤليتها وتطالب بصفقة لغلق الملف، او على الاقل تخفيف الاثار المترتبة عليه ومنعه من ان يكون محكا لانهيار صلة الوصل بين الدولتين. والمناورات الايرانية في هذا الاتجاه قد تعثر على شيء من القبول لدى قنوات سياسية المانية، ولكنه سيكون بالتأكيد اختيارا عسيرا لان ذلك سيثير فضيحة قضائية كبيرة ذات تداعيات سياسية لن تنتهي بسهولة لا سيما وان القضية قد بلغت مرحلتها شبه النهائية.

وثمة شريحة سياسية المانية قوية النفوذ تضم اكبر احزاب المعارضة وهو الاشتراكي الديمقراطي وكذلك حزب الخضر اللذان يقفان الى جانب عدم تفويت الفرصة على القضاء ليقول كلمته النهائية.

ورغم ذلك فان الجالية الكردية بفعالياتها السياسية والاعلامية والثقافية وفي مقدمتها منظمات الاحزاب الكردية الرئيسية مطالبة بان تحث القضاء الالماني لكي لا يخضع الا لسيادة القانون ولمبادىء العدل

والانصاف لان ذلك سيكون انتصارا للقيم العليا ولحقوق الانسان وايضا لسمعة القضاء الالماني، فالشعب الكردي الذي خانته السياسة الدولية على مدى الزمن لايمكن ان يبقى ضحية حتى في ساحات القضاء وفي دول اوروبية عريقة.

فهل سينتصر القضاء الالماني لصالح الانسان الكردي بعيدا عن بريق الاقتصاد وبذلك ينتصر على القاتل لمصلحة القتيل؟

انه الامل الذي نتطلع اليه بلهفة.

القدس العربي ١٩٩٦/٢/٢٠

الحوار بوابة حل القضية الكوردية وليس القمع والتنكيل

كانت باكورة هدايا القوات التركية لاقليم كردستان العراق مطلع العام الجديد عدوانا آخر حصد ارواح مدنيين بنفس الذريعة الواهية التي جرى ويجري اجترارها كل مرة وهي مكافحة ما تسميه تركيا بـ(الارهاب الكردي) الذي يستهدف امن الدولة التركية واستقرارها، وكالعادة صدرت تركيا ازمتها الداخلية الى الخارج، وكالعادة ايضاً تعامت رادارات الحماية الدولية عن حدث وكأن تركيا تتصرف في حديقتها الخلفية فلا شيء يثير الانتباه او يلفت النظر.

اما السيادة الوطنية والحدود الدولية وامن السكان الكورد فلا ينظر اليها الا من خلال المنظور العسكري التركي القائم على اعتبارات امنية مصلحية وآنية وليس وفق المعايير الدولية والحقوقية. وجاء هذا الاعتداء في الوقت الذي تعلن فيه تركيا حرصها على اختضان المزيد من

اجتماعات المصالحة الكردية في كردستان العراق وتحاول اضفاء ظلالها على افاق هذه المصالحة. الى هنا يبدو الامر مفهوماً وان لم يكن معقولاً ولكن الغريب ان تركيا تنوي على لسان (تانسو تشيللر) المطالبة بتعويضات مقابل الخسائر التي تمنى بها دولتها نتيجة العمليات العسكرية الكردية.

ان هذا بلا شك مفهوم جديد يقحم في العلاقات الدولية، من حيث قيام القاتل بطلب الفدية من القتيل، مما دفع باحد المتابعين لشؤون كردستان تركيا الى القول – بحق – ان الدولة التركية ستفتح بذلك بابا واسعاً تدخل منه رياح عاتية تهب عليها قبل غيرها وستكون محاكمة التاريخ لان الامر سيكون معكوساً وستدخل الدولة التركية قفص الاتهام لتدفع مبالغ بارقام فلكية ستعجز هي الاخرى عن تعويض الغبن التاريخي المادي والمعنوي الذي لحق ويلحق بنصف مجموع الشعب الكردي القابع تحت السيطرة التركية، لان توطين الحق وازالة الغبن لا يكون الا بالاعتراف بمنطلق العصر والاعتراف الكامل وغير المنقوص بالهوية القومية الكردية، ضمن مناخ ديمقراطي حضاري تعددي، اما شن الهجمات على اراضي الدول المجاورة او عقد اتفاقات أمنية فانها لايمكن ان تحل مشكلة امن الحدود لان القضية الكردية ازمة قومية التهب فتيلها داخل تركيا وليس خارجها، ويتوقف على اطفائها كا آفاق التنمية القادمة، وبالعكس فان بقاء الازمة محتقنة لا يولد سوى المزيد من الانفجارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتلاحقة التي تصيب صميم المجتمع التركي وتعيقه عن التحرك الى الامام، ويستنزف اقتصاد دولة هي بأمس الحاجة الى رفع وتائر التنمية للتأهل للدخول الى

الاتحاد الاوروبي، ونكتفي بالقول ان عدد المجندين من حراس القرى بلغ عام ١٩٩٠ نحو ٦٧٠٠٠ الف يعملون بمساندة الجيش النظامي على مواجهة النشاط الكردي المسلح، ومن جانب آخر فان ملف حقوق الانسان هو الذي يقتضي مراجعة انتقادية جريئة بدل الانشغال بقضية خرافية هي مطالبة الضحية بدفع التعويض، ولعل خروج الروائي الكردي العالمي يشار كمال من تركيا بعد ان وجد منافذ التعبير مغلقة امامه ينبه السلطات التركية الى حقيقة خواء سياستها تجاه الكورد، انه الكاتب الذي يطرق ابواب العالم على حد تعبير صحفية «خه بات» وليس بمقدور كل جهاز القمع والتنكيل ان يكبل الصوت الكردي الحر.

ان الاصرار على تقليص كل القضية القومية الكردية واختزالها الى مجرد قضية ارهاب ووضع كل فصائل الحركة التحررية الكردية في سلة واحدة يعني ان تركيا حتى في عهد اربكان الاسلامي لاتنوي دراسة هذه الظاهرة القومية بجذورها واصولها وتستمر متخفية تحت عباءة العكسرتاريا، رغم ان حزب «الرفاه» راهن اصلا للنهوض من كبوته بعد انقلاب عام ١٩٨٠ على اصوات سكان المنطقة الكردية ونجح في مراهنته، ولكنه مازال يتراوح بل ويتراجع عن اداء الاستحقاقات. ان تركيا ما زالت ترفض دعوة الحوار وهي الدعوة التي انطلقت اكثر من مرة ومن اكثر من فصل كردي ولا نعرف كيف يمكن للدولة التركية حل قضية ملتهبة كلفتها من الناحية البشرية فقط نحو ٢٥٠٠٠ الف ضحية اذا ظلت تعتبر كل الاطراف والجهات والفصائل السياسية والحقوقية المعنية بالمطالب الكردية ارهابية انفصالية تستوجب الملاحقة والمطاردة بدل قطع دابر العنف والاستجابة لرغبة الحوار لتنفتح بذلك الابواب على

احتمالات الحل وليس على التصعيد المتبادل ونهج العنف والعنف المضاد الذي لا يمكن ان يفتح امام تركيا بوابة الامن والاستقرار.

ان تهمة الارهاب مردودة اصلا حين تلحق بشعب كامل لم تقدم الحكومة المركزية على خطة عملية لتطمين حقوقه وتعزيز الديمقراطية، وفي مبادرة للرد على الاعلام الرسمي التركي وبلورة محصلة حول مسار القضية الكردية في تركيا وطريقة تفكير وآليات عمل الفصائل الكردية اقدمت مجلة Kurdistsn Heute في عددها الـ(٢٠) وهي مجلة فصلية معنية بالدراسات الكردية، وتصدر بالالمانية وتوزع على الطبقة السياسية والبرلمانية في المحيط الناطق بالالمانية، على اجراء مقابلات مع (٥) من قيادة الفصائل السياسية الكردية في تركيا وجهت اليهم اسئلة تتعلق براهن ومستقبل الكورد في تركيا. ومن خلال استقراء الاراء يجد المرء حجم البون الشاسع بين تصورات السياسة التركية الحاكمة وبين حقيقة مواقف الاحزاب الكردية وآليات عملها ومنظورها لحل القضية الكردية في تركيا، فهذه الاحزاب مشتركةً ترى امكانية الحل في اطار الدولة التركية، وهي ترى الديمقراطية اطارا للحل وتشترط جملة من الاجراءات التي لا بد للحكومة التركية من الاقدام عليها لبناء جسر الثقة بين الشعب الكردي والحكومة التركية وهذا يعني انها لاترى حتمية العنف وسيلة للحل، وهي تتوخى جبهة كردستانية قائمة على قواسم مشتركة تشكل قوة ضاغطة على طريق فرض الحل على الحكومة ولمّ الصف الوطني الكردي في خط عريض مؤهل لادارة الحوار، وهذه الاطراف تجد في العنف الكردي الحالي نتيجة لعنف الدولة وليس سمة متأصلة في الحركة الكردية بذاتها.

ان تركيا لا يمكنها الاستمرار في النظر الى دعوة الحوار ووقف اطلاق النار على انها مناورات مضللة في الوقت الذي لاتقدم هي المبادرة لاطفاء الحرائق التي تلتهم هشيمها بدل انكار وجود الحرائق اصلا.

لقد إنزعج اربكان حين ذكر العقيد معمر القذافي اثناء زيارته الاولى الى ليبيا في تشرين الاول (اكتوبر) من العام الماضي "إن مستقبل تركيا لا يكمن في عضوية الناتو بل في إنهاء اضطهاد الكورد" وقبل ذلك غضبت الطبقة السياسية في تركيا على الزعيم الافريقي نيلسون مانديلا لأنه رفض جائزة (اتاتورك) تعبيرا عن سخطه على اضطهاد الكورد، واذا ظلت تركيا تفكر بعقلية العسكر لابعقل الحوار والتفاهم الحضاري بين الشعوب فان مسلسل غضبها وانزعاجاتها سيتواصل لان قضية كردستان تركيا غدت قضية حيوية، ليس على المستوى الاقليمي فحسب، بل وعلى صعيد القارة الاوروبية التي يؤكد العديد من سياسييها ان أحد موانع انضمام تركيا الى الأُسرة الأوروبية هو بقاء القضية الكردية معلقة وبقاء ملف الانسان ملتهباً.

القدس العربي ١٨-١٩/١/١٩٩٧

انطباعات عن جولات التفاوض الكوردية

* في اواسط الشهر الجاري التأمت مجددا اجتماعات المصالحة الكردية بين الحزبين الكرديين العراقيين برعاية طرفين دوليين هما امريكا وبريطانيا اضافة الى تركيا، وصدر عن الاجتماعات بيان ختامي احتوى على عناصر ايجابية تمثلت في الرغبة في مواصلة الحوار والاستمرار في بناء جسر الثقة بين الطرفين عبر خطوات ميدانية فورية وصولا الى حل الجانب السياسي من الازمة.

ولن ننطلق من التنظير البحت او التحليل الذاتي المجرد عن معطيات الواقع، بل من حقيقة السوابق المعاشة، حين نقول ان جولات التفاوض الكردية التي حمى وطيسها هذه الايام في انقرة المشحونة بالهم الكردي لاتكاد تخلق الانعطافة الجذرية المنشودة بعد سنتين ونصف من التناحر، لذا فمن حق المتابع والمواطن الكردي التحفظ على التكهنات المتفائلة وعدم التسرع في التنبؤ بالنتائج لكثرة الانهيارات التي تعرضت لها الاتفاقات الكردية لجملة عوامل منها:

– العلاقة الزئبقية التناحرية غير الثابتة على حال معين بين الطرفين الكرديين، فهذه العلاقة محكومة بالوضع الميداني العسكري لكلا الطرفين، اكثر من قيامها على اوتاد وثوابت قومية محددة.

– ان جولات التفاوض والمصالحة لا تكمل الواحدة منها الاخرى، فكل جولة تبدو وكأنها قائمة بذاتها وغير مرتكزة الى خلاصات فكرية وسياسية سبق الاتفاق عليها والانفضاض منها، او الى يمكن تسميته بالارث التفاوضي، مثل الاتفاق الاستراتيجي والاتفاق الشامل واتفاقي (دروغيدا) و(دبلن) في ايرلندا عام ١٩٩٥ وغيرها من الاجتماعات والاتفاقات التي يحكم على مضامينها ونصوصها بالموت بالتقادم وفقا لبارومتر التصعيد العسكري وعدد الاهداف التي يحققها احد الطرفين في مرمى الطرف الآخر.

– احيانا كثيرة تبدو جولات التفاوض وكأنها تجرى نزولا عند رغبة هذا الطرف الدولي او الاقليمي او ذلك وليس انطلاقا من استيعاب الاهمية القصوى لصيانة تجربة الادارة الكردية ودلالتها محليا وكردستانيا.

– ان جوهر اي اتفاق ليس في عدد جمل وتعابير الود الواردة فيه، او في قائمة الخطوات المطلوب تنفيذها بقدر ما هو في الالتزام بما هو متفق عليه وصيانة حرمة التواقيع الموضوعة على الورق وذلك اساس مصداقية اي جولة تفاوضية ورغم هذه الخصوصيات التي يلاحظها المرء على المفاوضات الكردية – الكردية فاننا نرى ان مجرد استمرارها ولو على جرعات متباعدة يوفر الشعور بالامان والاستقرار للسكان الاكراد الذين فوّت عليهم الاقتتال المستفحل فرص العيش الكريم والحرية، لذا تجد حماسهم لمشروع السلام في كردستان طاغيا اكثر من اي وقت مضى مع اقتراب اوان قطف ثمار تطبيق القرار ٩٨٦ لان الامن والانتعاش الاقتصادي هما وليد انفراج الازمة السياسية في الاقليم.

لذلك فالمطلوب من الطبقة السياسية الكردية تحويل محتوى اجتماعات انقرة بجولاتها الثلاث في ١٩٩٦/١٠/٣١ و ١٩٩٦/١١/١٥ و ١٤- ١٩٩٥/١/١٥ الى ثوابت وطنية لايجوز المساس بها، بل الاستمرار في البناء عليها من خلال التحريم القطعي للاحتكام الى خيار السلاح الذي يهدم كل ما بناه خيار الحوار والتفاوض، والتقليل قدر الامكان من ظلال وبصمات الدول الاقليمية على مسار التفاوض، وتغليب الشأن الوطني والقومي على ما هو ذاتي وحزبي، وتحويل ساحة كردستان العراق الى قلعة للحرية السياسية والحقوق المدنية والتسامح الفكري والديمقراطي.

ولذا فلا وقت للتأجيل او التلكؤ في خطوط التطبيع وبناء الثقة ومنها: اعادة كل النازحين والمشردين بسبب لونهم السياسي الى مناطقهم الاصلية، فليس معقولا ان يعاني المواطن الكردي من لعنة التهجير حتى وهو تحت خيمة السياسة الوطنية الكردية، كما ينبغي البت في امر الاسرى والمحتجزين بمختلف اطيافهم السياسية والذين اصدرت عنهم منظمة (الشعوب المهددة بالزوال) الناشطة في المانيا تقريرا نشرت فقرات منه في الصحف الالمانية قبل ايام. اما اعادة الخدمات المدنية وتدفق المواد الغذائية فهي مهمة مقدسة ولايمكن جعلها اسيرة الرغبات. فسيطرة هذا الحزب او ذلك على مرفق مدني كالماء والكهرباء ليس بالتأكيد غنيمة عسكرية، بل هي مسؤولية واجبة التنفيذ ايا كانت الظروف. والى ذلك فان وقف المهاترة الاعلامية، ينبغي ان يكون تحصيل حاصل وافراز منطقيا لاجواء التحاور والجلوس على مائدة التفاوض ويعتبر اول لبنة في جدار التطبيع.

اما بند المصالح الامنية لتركيا ولدول الجوار الوارد ذكره في البيان الختامي لاجتماعات ١٩٩٦/١٠/٣١ وفي بيان اجتماعات اواسط هذا الشهر فينبغي التعامل معه بذكاء ويقظة لكي يتحول الى التزام متبادل

وليس عبئا على الحركة الكردية العراقية ومصدرا لاحتقانات وتشنجات جديدة لهذه الحركة في اطار علاقتها بالاطراف الكردية في تركيا وايران، وذلك متوقف على عدم الافراط في التفسير الواسع لمبدأ «امن الحدود» وضرورة تفكيكه الى مفردات محددة لكي لايصبح وسيلة قمع اقليمية تحاول دول الجوار تنفيذه بايد كردية. وانطلاقا من هذه الخلفية نؤيد اعتراض وفد الحزب الديمقراطي الكردستاني في مفاوضات الشهر الجاري على البند القاضي بالقاء مهمة مكافحة النشاط الكردي لكورد تركيا في كردستان العراق وغلق معسكر اللاجئين في «اتروش» على الحزبين الكرديين العراقيين، لان التوقيع على هذا البند بما فيه من اطلاق وضبابية وعدم ربط الموضوع بضوابط وقيود واشتراطات معينة يخلق بؤر عنف جديدة.

وكل ما تستطيعه الاطراف الكردية العراقية، هو محاولة اقناع الاطراف الكردية غير العراقية المتواجدة على ارض كردستان العراق باحترام مصالح سكان الاقليم وعدم الانطلاق منه لشن حملات عسكرية على الدول المجاورة، ولكن بالمقابل فان دول الجوار مطالبة بابداء مبادرات لتفهم واقع وعدالة القضية الكردية بدلا من المراهنة على الطرق الملتوية، او الاشتراط على كورد العراق لحماية امن الحدود، ومن هذا المنطلق ينبغي النظر الى تواجد الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني في كردستان العراق والى مصير معسكر (اتروش) الذي يضم نحو ١٤ الف لاجيء كردي من تركيا منذ عام ١٩٩٤، فاذا كان مفروضا ومشروعا عدم استغلال المعسكر من قبل اي طرف لاغراض عسكرية او اخراجه من طابعه الانساني، فلا شك وبالقدر ذاته ينبغي على تركيا ان تنظر الى نفسها بالمرآة لتكتشف موضع القبح على جسدها هي قبل الآخرين.

فاللاجئون الكورد سواء من ايران او من تركيا هم اساسا ضحايا التعامل المختل واللاحضاري مع الطموح الشرعي للانسان الكردي في

العيش بحرية متمتعا بهويته وخصوصياته القومية، واستضافتهم لدى اخوتهم من كورد العراق امر اكثر من طبيعي ولا غبار عليه ومن موجبات الآصرة القومية، اضافة الى كون اللجوء حقا لكل انسان في ظل معايير اللجوء الدولية.

ولا يجوز ولايمكن لاي طرف كردي عراقي ان يتقمص دور الشرطي الذي يأتمر بأوامر دولة ما لمطاردة هؤلاء اللاجئين قبل ان تكون دولهم الاصلية قد اقدمت على ضمانات لصيانة حقوقهم وعدم التنكيل بهم، وحتى لو نهض طرف بهذا الدور القبيح لن يجلب له ذلك سوى تضاؤل سمعته القومية، وكان ضرب مقرات الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني من قبل ايران في (كويسنجق) بتواطؤ من طرف كردي عراقي دليلا على ضحالة هذا التوجه الذي يستحق المراجعة الكلية في جولات التفاوض الحالية التي تستضيفها تركيا.

اما حقيقة توزع الاطراف الكردية على خنادق ومواقف متضادة فيجب الحرص على ابقائه امراً كرديا خالصا والعمل لدرء احتمالات توظيف ذلك من قبل طرف اقليمي لنسف عموم جسم الحركة التحررية الكردية التي يبقى مضمونها الاساسي عادلا وتحررياً ومشروعا.

القدس العربي ١٩٩٧/١/٢٢

كوردستان العراق والسلام الذي لايأتي

لن نجانب الحقيقة ان قلنا ان حركة الاحداث وجريانها في كردستان العراق لا تكاد تصمد ازاء اي تكهن واقعي او تحليل موضوعي يفك طلاسمها ويحل عقدها لاستشراف ضفاف الحل والانفراج، وذلك لتحولها من حال الى حال مناقض، وفي كل تغيرات الاحداث هذه يبقى السلام هو الضحية وهو الغائب الذي لا يحل موسمه، رغم التغني به والتطبيل له بعد كل جولة تفاوض تتمخض عن بيان ختامي شاحب اللون ومذيل بتواقيع تبدو كأنها ممهورة على الماء لانها وبسرعة قياسية تصبح قطعة من الماضي يتنكر لها بعض اصحابها.

وهذا ما ينطبق كالعادة على اخر اشواط المصالحة بين الحزبين الكورديين العراقيين التي تمت في ١٣/١٠/١٩٩٦و ١٥/١١/١٩٩٦و

١٥/١/١٩٩٧ والتي سبق ان سجلنا انطباعاتنا عنها على صفحات هذه الجريدة يوم٢٢/١/١٩٩٧ فقد الزمت وثائق التفاوض الطرفين بالشروع بمرحلة التطبيع الشامل ومن مفرداتها وقف التهجير بسبب اللون السياسي، واعادة المهجرين وعددهم نحو ٩٠ الفا الى مواطنهم الاصلية واطلاق سراح المحتجزين والمعتقلين الذين يقدر عددهم بـ ٦ الاف شخص، والامتناع عن تسييس الخدمات المدنية وتحريم الاغتيال السياسي، المساهمة في اشاعة الامن والاستقرار، وما الى ذلك من الخطوات التي تردم الثقوب في جدار الثقة المنهار بين الطرفين تمهيدا لبلوغ بوابة الحل السياسي الشامل، لكن واقع الحال يشهد هذه الايام توقف النهج التطبيعي في منتصف الطريق وعودة الاكفهرار الى سماء المنطقة منذرا بدرجة عالية من التوتر الذي لا يحتاج سوى لعود ثقاب لتندلع الجولة القتالية الرابعة في وقت يتوقع سكان كردستان العراق قطف ثمار تطبيق القرار ٩٨٦ الذي يشكل البشرى الوحيدة في هذا الزمن الرديء لهؤلاء السكان القابعين في مستنقع الضائقة الاقتصادية المستفحلة، ان هذا يقطع الشك باليقين ان بعض اقطاب السياسة الكردية الراهنة يمتهن القتال غاية لان في السلام حتفه ولان انتعاش الاقليم بالحرية والسلام والخبز يقطع عليه سبل الاصطياد في الماء العكر.

والغريب ان ايا من الاطراف الراعية لجولات المصالحة الكردية لا يكاد

ينبس ببنت شفة او يبوح بما من شأنه تحديد صاحب الخطر وتحميله مسؤولية ما يحدث، فغالبا ما يأتي الكلام الامريكي والبريطاني على هيئة جمل معسولة عديمة المحتوى تتوخى ترضية الطرفين المتناحرين وتقسيم الاتهامات بالتناصف، مايعني ان السياسة الامريكية اكثر من غامضة تجاه الوضع الكردي في العراق باعتراف غالبية المتابعين والمعنيين والا فما معنى صمت هذه الاطراف ازاء كل هذا التقيح الذي يسد مسالك التصالح.

ففي اواخر شهر كانون الثاني (يناير) الماضي أعلن الطالباني عن تشكيل حكومة كانتونية، تضم عناصر حزبه فقط وتقصر دائرة نفوذها على مدينة السليمانية متحديا الحكومة الائتلافية المنبثقة عن شرعية الاكثرية البرلمانية في العاصمة الاقليمية اربيل ثم قام الطالباني بجولة اقليمية واوروبية لاعادة ترتيب اوراقه السياسية التي اختلطت عليه وتبعثرت الى حد كبير ابان الجولة القتالية الثالثة صيف العام المنصرم.

اما في ايران فقد طلب الطالباني ان تفتح له مخازن السلاح الايراني مجددا على مصراعيها مبشرا باعادة الديمقراطية التي انعدم نظيرها الى عاصمة الاقليم، وهي المدينة التي اعمل فيها حزبه معول الهدم والتدمير المادي والمعنوي خلال سنة و٨ اشهر وفشل في جعلها ترتدي الزي الموحد لحزب الاتحاد الوطني وعادت ملكا مشاعا لجميع ساكنيها على اختلاف الوانهم السياسية والدينية.

وهكذا استمر دق المسامير الواحد تلو الاخر في نعش السلام، حيث اغتيل احد اعضاء البرلمان الكردي الذي فضل الانحياز الى ممارسة حياة برلمانية ديمقراطية بدل الانغلاق في الشرنقة الحزبية الضيقة، اعقبتها محاولة فاشلة لانصار الطالباني لاغتيال محافظ مدينة اربيل (فرنسو حريري) يوم ١٩٩٧/٢/٢٣ رافقتها جملة مهاترات اعلامية واطلق حزب الطالباني التصريحات التحريضية التي تتوعد وتهدد باقتحام اربيل على اسنة الرماح وكأن هذه المدينة مزرعة حزبية وليس موطن نحو مليون انسان.

وهكذا تراكمت اكوام السلاح على خطوط التماس في وقت توقع سكان الاقليم ان تتحول هذه الخطوط الى معابر خضراء زاهرة لمرور المؤن والمواد الغذائية وايضا حلم السلام، لكن هاهو خيار القتال يصبح قاب قوسين أو أدنى، ففي الساعات الاولى لانطلاقة الجولة الرابعة لاجتماعات التصالح في أنقرة يوم ١٩٩٧/٣/١١ جرى وفي توقيت غريب أغتيال (محي الدين رحيم) العضو القيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني ولان الاخير اتهم حزب الطالباني بارتكاب هذه الجريمة عن سابق اصرار فقد قاطع المفاوضات بانتظار نتائج التحقيق في الحادث. ولا شك ان الاغتيال السياسي يسمم الاجواء الى حد كبير ويقطع صلة الوصل وينبىء بتداعي الاحداث لغير صالح السلام.

ان المطلوب الان ممارسة اقصى قدر من ضبط الاعصاب والتشبث

فقط بمصلحة سكان الاقليم فهي العروة الوثقى، اما الطرف الاقليمي الذي يهدي أي طرف كردي مخازن السلاح فينبغي افهامه ان الخبز وليس السلاح هي السلعة التي تفتقدها اسواق كردستان العراق.

ونعتقد ان الخيار الوطني لحزب الطالباني هو الانضمام الى الادارة الاقليمية والبرلمان والاحتكام الى الحوار وعدم تفويت فرصة جني ثمار اتفاق النفط للغذاء، لان منطق العنف والانتقام والانقلاب والتخندق خلف متاريس القتال والطمع بشراهة لاحتكار الساحة السياسية والغاء الاخر فشل منذ عام ١٩٦٤ - تاريخ انشقاق الطالباني - امام منطق الحياة وبالتأكيد فان ما لم يتحقق خلال ٣٣ عاما لن يتحقق في الجولة القتالية القادمة التي نتمنى ان لا تأتي وان يضغط المقاتلون الكورد زر الامان بدل الضغط على زناد بنادقهم.

القدس العربي ١٩٩٧/٣/١٤

ردا على خطاب السيد جلال الطالباني في مدينة السليمانية

اتفاقية آذار لعام ١٩٧٠ احد أروع انجازات الشعب الكردي

قبل ايام تسنى لي الاطلاع على الخطاب الذي القاه السيد جلال الطالباني اواسط هذا الشهر في مدينة السليمانية، واضطررت وانا انتقل بين السطور ان اضع يدي على قلبي من شدة الخفقان، فالخطاب تحريضي، ناري وجارح يرمي السهام كيفما اتفق، وفيه استحضار للماضي بهدف التشويه، وفيه تغييب قسري للحقيقة، ومحاولة لوضع واحد من ثوابت الشعب الكردي واحد اروع فصول تاريخه المعاصر على المقصلة انتظاراً لحكم الاعدام ولو بأثر رجعي.

ونعني بالتحديد سيل المغالطة التي الحقها الطالباني بإنجاز الشعب الكردي في ١١ اذار (مارس) ١٩٧٠ بقيادة البارزاني الراحل، حين

استطاعت الادارة الكردية الموحدة في ذلك اليوم بلورة اتفاقية شاملة للحل السلمي للقضية الكردية في العراق عقب مفاوضات مضنية مع الحكومة العراقية، وظلت هذه الاتفاقية وليس البيان كما يسميه الطالباني في خطابه، تشكل الاساس الصحيح والسليم لحل المشكلة الكردية وبالتوافق معها ازمة الديمقراطية في العراق، وذلك باعتراف كافة اجنحة الحركة الوطنية العراقية، وايضا باعتراف مختلف احزاب وفصائل الحركة الكردية في عموم اجزاء كردستان التي كانت تنظر باعجاب الى هذا الانتصار.

وكانت بيانات حزب الطالباني حتى عند انشقاقه الثاني عن قيادة الحركة الكردية بعد نكسة عام ١٩٧٥ لا تتجرأ على التطاول على هذه الاتفاقية واثناء مفاوضات الطالباني مع الحكومة العراقية في عامي ١٩٨٣ - ١٩٨٤ كان اقصى ما يطالب به هو تطبيق ولو جزء من الـ ١٥ بندا من بنود اتفاقية اذار، واثناء تواجدنا في بيروت للمساهمة في المؤتمر الاول لقوى المعارضة العراقية في ربيع عام ١٩٩١ اقر المؤتمر بحضور الطالباني الاتفاقية المذكورة منطلقا لحل القضية الكردية، وفي عام ١٩٩٢ وابان مفاوضات الجبهة الكردستانية العراقية مع الحكومة المركزية، لم يطالب الطالباني الذي ترأس الجولة الاولى من الاجتماعات سوى بالعودة الى اتفاقية اذار لعام ١٩٧٠باعتبارها الارضية التي يجري التفاوض عليها.

فما الذي تغير، لكي يعود الطالباني القهقري للتطاول على حلقة

تاريخية مضى عليها(٢٧) عاما وتجذرت في الذاكرة الجمعية الكردية كمحطة نضالية خضراء ويفترض عدم اقحامها في فيضان العواطف المتشنجة، وعدم ربطها عنوة بسيل المهاترات الاعلامية او التأسيس عليها لتفسير مواقف اخرى لاحقة وخاطئة انطبعت في الذاكرة الشعبية الكردية باسماء اصحابها ولا علاقة لها البتة بإتفاقية عام١٩٧٠.

ان هذا يذكرنا بموقف الطالباني من شخصية وتراث البارزاني الراحل الذي غطى نصف قرن من الزمن، ففي حين اعلن الطالباني في تلفزيون كردستان وامام الملايين انه ابن البارزاني وذلك اثناء مراسيم نقل رفاته الى كردستان العراق في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٤، الا انه عاد وتطاول عليه وعلى تراثه النضالي الضخم، وهذه المرة ايضا امام الملأ وعبر الاثير، وبذلك برهن الطالباني ان طقسه النفسي غير قابل للتنبؤ وان توجهه الفكري انعطافي من النقيض الى النقيض ومن زاوية حادة الى زاوية اخرى اكثر حدة فما يقوله اليوم يذهب ادراج الرياح غدا، وهذا امر لايستقيم مع حكمة السياسة وثوابت التاريخ وموجبات الوحدة الكردية،فاذا كان الاختلاف على الراهن الحاضر امرا مفهوما فان الانقلاب الجذري على المحطات النضالية التي يزكيها الاجماع الشعبي ظاهرة خطيرة تحفر جرحا عميقا في الصف الوطني، ويقينا فان جموع مدينة السليمانية التي استمعت الى الخطاب عادت ادراجها خائبة وهي ترى تاريخها الذي صنعته بتضحياتها وهو يدان من قبل سياسي كردي، والسؤال هو ما جدوى الاعتداء على الجذور وعلى اعلام

الماضي وما الهدف من نسف ارضية الثوابت التي نقف عليها جميعا ككورد لتحدي الظلم القومي واحقاق الحق.

ان الحقبة التي اقحمت اخيرا في المستنقع الآسن للحرب الاعلامية الكردية، لاتقبل أي تأويل او تفسير مشوه ونقصد المساحة الزمنية الخصبة الخضراء في اذار(مارس) عام ١٩٧٠ لغاية اذار (مارس) ١٩٧٤حين اشيع السلام الحقيقي في كردستان العراق وازدهرت الحياة في الاقليم سياسيا واقتصاديا وثقافيا واداريا، والاهم من كل ذلك ان اتفاقية عام ١٩٧٠جسدت من الناحية الدستورية القانونية اوضح اعتراف بالهوية القومية الكردية منذ اتفاقية سيفر لعام ١٩٢٠حيث نص الدستور العراقي بوضوح ان الشعب العراقي يتكون من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكوردية، واجمع كل من كتب عن القضية الكردية، الكورد منهم والعرب والاجانب على السواء ان تلك الفترة هي الحقبة الذهبية لكورد العراق. ثم ان الاتفاقية لم تكن هبة او منحة، بل ثمة انهار من الدماء والدموع سالت على كل شبر من ارض كردستان في ثورة قادها رجل اسطوري هو البارزاني الراحل ضمن احلك الظروف منذ عام ١٩٦١. ولو لم تجهز الحكومة العراقية على هذه الاتفاقية بثمن باهظ هي اتفاقية ٦ اذار (مارس) ١٩٧٥ لكان كل مسار الحركة الوطنية العراقية ومسار الديمقراطية قد انعطف الآن الى ضفاف اخرى.

يقول د.حامد محمود عيسى في كتابه «المشكلة الكردية في الشرق

الاوسط» ان اتفاق اذار(مارس) عام ١٩٧٠«ينطوي على ابرازثلاث حقائق اساسية ترتبط كل منها بالاخرى ارتباطا وثيقا وهي الحفاظ على وحدة العراق وتأكيد الحقوق القومية للكورد والاعتراف بالحركة القومية الكردية».

ان قرار الفيدرالية الذي يتبناه اليوم البرلمان الكردي لايلغي الاهمية التاريخية الكبرى لتلك الاتفاقية التي وضعت اللبنة الاساسية لحل القضية الكردية.

لقد اجهدت نفسي في التفكير ولم اعرف كيف وبأي تفكير منطقي يجعل الطالباني سلوك الحكومة العراقية القمعي تجاه الكورد وبعد نكسة عام ١٩٧٥ نتيجة لاتفاقية عام ١٩٧٠فالتعريب والتهجير والتبعيث والتنكيل الجماعي جاء بعد الاجهاز التام على بنود الإتفاق وانقطاع سبل الحوار وارتكان السلطة المركزية الى الحديد والنار وسيلة للتعامل مع قضية قومية عادلة. فما علاقة هذه بتلك؟ واين الثرى من الثريا؟

سيكون امتناني عميقا لو فتح لنا السيد الطالباني هذا الحجاب وقرأ الطلسم. قد يكون التفسير الوحيد للتطاول على اتفاقية محورية ما زالت بعد ٢٧ عاما طرية في الذاكرة الكردية، ان الطالباني لم يكن طرفا فيها لانه كان حينذاك جزءا من النظام، ومن افضال اتفاق عام ١٩٧٠ انها اهلت الطالباني للعودة مجددا للصف الوطني الكردي حين اصدر البارزاني الراحل العفو العام لسد الثغور في الجانب الكردي.

ونقترب اكثر من الواقع لنقول ماذا فعلت الطبقة السياسية الكردية

حاليا وما هي المآثر التي اجترحتها حتى تبيح لنفسها نبش ضريح البارزاني والطعن في تراثه النضالي الذي تواصل خمسين عاما وبذلك حفر بقضية شعبه العادلة مكانا في الضمير العالمي ورحل عن هذه الدنيا في الاول من اذار(مارس) عام ١٩٧٩بعد ان غدا اسطورة باعتراف الاعداء والاصدقاء.

لقد اجاز السيد الطالباني لنفسه استباحة التاريخ وكورد العراق ما زالوا اسرى حاضر رديء نستقيط فيه كل يوم على مزيد من الضحايا والمآتم وتدمير الذات واستمرار مشروع الانتحار الذاتي الذي حول حلم الانسان الكردي في الحرية والخبز والسلام الى سراب. وجعله وقودا بخسا للاقتتال العبثي بعد ان كان هذا الانسان يفتخر بانه وقود النضال التحرري العادل. ابعد كل هذا التدنيس للحاضر يتلفت بعض اقطاب السياسة الكردية لتدنيس وتهميش المحطات النضالية الماضية اشباعا للرغبات النرجسية؟

ان المطلوب الان وبالحاح التوجه الى الامام لترجمة اتفاقات المصالحة في انقرة الى واقع عملي، وعدم التفريط بفرص السلام، وعدم الانشغال باغتبال تاريخ الشعب الكردي بعد ان اغتيل بالفعل حاضره.

القدس العربي ١٩٩٧/٣/٢٨

ردأعلى د. غسان عطية

اللاعب الكوردي الوافد هو الذي يخلط الاوراق

لكي لا يضيع الخيط الاساسي الذي نتعلق – او هكذا يفترض – به جميعا، ولكي نغلق الباب امام سيل الشكوك والتكهنات العائمة والتي لا تصبر على حال، بل تتغير بسرعة تغير المستجدات على ساحة كردستان العراق، نقول ان الدفاع عن السيادة الوطنية العراقية واستنكار اجتياحات الجيوش الاقليمية لكردستان العراق يبقى ثابتا من الثوابت التي لا يجوز ولا يمكن لاي حزب او تكوين سياسي الخروج عن طوقه ، وبخلاف ذلك يصبح الانتماء للوطن موضع اهتزاز وريبة.

الى هنا نتفق مع د. غسان عطية في مقالته في «القدس العربي» ليوم ١٩٩٧/٦/٤ بعنوان «الاجتياح التركي لشمال العراق: اللاعبون... المتواطئون ... والضحية»، ولكننا سرعان ما نصبح على مفترق طريقين متعارضين حين يسجل عطية نصف الحقيقة فقط لعدم احاطته بمجمل

تعقيدات القضية الكردية التي تتعدى بامتداداتها ودقائقها حدود العراق ، وانحصار الاطار المعلوماتي للكاتب في الشأن العراقي فحسب.

فخلفية هذا الاجتياح التركي وهو الثالث من نوعه منذ انبثاق الادارة الكردية لا تكمن في دعوة مسعود البارزاني للجيش التركي ، بقدر ما تكمن في المسلك السياسي اليومي الذي يتبعه الوافد الجديد الى ساحة كوردستان العراق ونعني حزب العمال الكوردستاني وعدم قدرته على استيعاب مفردات الواقع المحلي الكردستاني المعقد والاقليمي والدولي المحيط بعموم القضية الكردية، والذي يزداد توترا وحساسية فيما يخص تجربة الادارة الذاتية لكورد العراق.

فبدلا من لجوء هذا الحزب لتوظيف واستثمار هذه الظروف بحكمة وتعقل وفق تكتيكات مبرمجة وصولا للاستراتيجية التي يحمل شعارها من خلال الاستفادة من امكانات ساحة كوردستان العراق وهامش الحرية المتوفر له هناك كملجأ خلفي آخر، نجده يفرط بكل شيء لهدف طوباوي ويمارس ومنذ عام ١٩٩١ كل ما من شأنه تدمير انجاز كورد العراق وتخوين تكويناته السياسية ومضاعفة مشاكل الاقليم المحتقن اصلا بكمّ من الاشكالات التي ما زالت تعيق تطوره السياسي والاقتصادي وكأنه جاء ليزيد الجرح ايلاما وتقيحا بدل تهيئة الاجواء لاندماله ، وهو لا يدرك عواقب انهيار هذا البيت الكردي الصغير الواقف عاريا امام العواصف. لذا نجد حزب العمال يمارس تصرفات غريبة في الاقليم لا تتفق والحكمة الثورية ولا تنسجم مع موجبات احترام ارادة كورد العراق وبرلمانهم وادارتهم ولا حتى مع مصلحته بالذات كحزب ينوي تنمية قراراته الاصلاحية والادارية في ساحة آمنة استعدادا للعب

دور ما في ساحته ونعني كردستان تركيا وذروة هذه الاثارة الاعلامية الفجة اعلانه المتكرر عن رغبته في اجتذاب الجيش التركي الى معركة ضارية في كردستان العراق لتحويل كردستان الى فيتنام ثانية ؛ ومن ثم لجوئه في خطوة غريبة الى اعلان " جمهورية الزاب الكوردية" ولكن اين ؟ على ارض كردستان المحررة، وحرم اهالي نحو(٣٥٠) قرية كردية عراقية من فرصة الحياة بحرية وأمان في قراهم . وبذلك صب حزب العمال كل ما في جعبته من زيت على النار، وهيأ ضمنيا للاجتياح التركي، وكان كاتب هذه السطور في كردستان العراق عند بدء القتال والاجتياح اواسط الشهر الماضي ، وكنت شاهد عيان على مجمل ما حدث واجزم ان مسعود البارزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني والادارة الكردية كانوا جميعا يعيشون اقسى حالات الالم والاسى لهذا التطور النوعي الخطير في الاقليم الذي تصيب شظاياه اجتماعات المصالحة الكردية وتعيق تمتع سكان الاقليم بمردودات تنفيذ القرار (٩٨٦) وتعكر عموم مزاج الناس التواقين الى كسرة خبز وشيء من الامان والحرية وليس الى زناد البنادق.

ان الضيف الكردي الجديد الوافد عبر الحدود هو الذي خلط كل الاوراق الى حد العبث ليس بمقدرات الاقليم الكردي العراقي فحسب ، بل وبوجوده بالذات كحزب في حين كان بامكانه بقليل من المرونة توفير وحقن دماء غزيرة وعزيزة كان الاجدر بها ان تستنزف في ساحتها الاصلية.

وربما لان عطية لم يزر كردستان منذ زمن، لذلك يتهيأ له عن بعد ان مسعود البارزاني وحزبه يفقدان المصداقية لدى الشعب الكردي في حين

ان الصورة في الداخل وايضا لدى قطاعات عريضة من الكتاب والمتابعين العرب هي غير ذلك تماما والجميع يدرك المكانة المعنوية والثقة المتزايدة بالبارزاني لدى شعب الاقليم، لانه حاز على اغلبية اصوات الناخبين في اول انتخابات حرة عام ١٩٩٢ وظل يدعو للبناء والحرية والسلام وحقوق الانسان الكردي حتى حين تقتضي الحالة التضحية بمصلحته ومصلحة حزبه، وكان سعد البزاز في غاية الصراحة والوضوح والدقة حين أستعرض المؤهلات التي تتيح للبارزاني لعب الدور المرجعي لكورد العراق في مقالته في " الشرق الاوسط " قبل اسابيع .

اننا نعتقد ان حكمة مسعود البارزاني في التعامل مع موضوعة السيادة الوطنية ومع اشكاليات القضية الكردية والعراقية تؤهل هذا الرجل ليكون كما وصفته مجلة " بوكروم " الالمانية ذات يوم بأنه " محام " جيد عن قضية شعبه .

اما فيما يخص احداث يوم ٣١ آب (اغسطس) ١٩٩٦ الماضي فعطية وكافة المعنيين بالشأن الكردي يعلمون ان احداث هذا اليوم كانت النتيجة اما المقدمات فكان قد رسمها الجيش الايراني قبل ذلك بايام حين اجتاح المناطق الحدودية في كردستان العراق، فهنا ايضا سجل الكاتب نصف الحقيقة اما النصف الاخرفتر كه كما الكلمة الضائعة في رقعة الكلمات المتقاطعة.

وبالعودة الى موضوع الاجتياح الحالي نقول ان تركيا مطالبة وبالحاح بوضع برنامج لحل القضية القومية الكردية والاعتراف بالشخصية التاريخية للشعب الكردي، فالقمع والتنكل لم ولن يكونا وسيلة للحل بل

زيادة الاحتقان ومضاعفة احتمالات التفجير، واذا كان هناك موقف معين من حزب كردي في تركيا فذلك لاينبغي ان ينسحب على عموم الجسم السياسي الكردي هناك الذي يقف على ارض صلبة في الدفاع عن حقوق قومية مشروعة وعادلة، والازمة السياسية للنظام التركي لايمكن ان تحل دون حل المعضلة القومية، وكانت صحيفة «خه بات» الواسعة الانتشار في كردستان العراق محقة كل الحق حين ذكرت في عددها ليوم ١٩٩٧/٥/٢٣ ان الموقف الحالي من حزب العمال الكردستاني يختلف جذرياً عن الموقف من القضية القومية في تركيا واننا مؤمنون بالحق المشروع للشعب الكردستاني في تركيا وغيرها في حل القضية الكردية حلا ديمقراطياً عادلا.

ولكي يتحقق هذا الهدف النبيل والمشروع فان المطلوب من حزب العمال ان يلتحق بالجسم السياسي الكردي في كردستان تركيا لادارة الازمة هناك والبحث عن حل مشروع لقضية مشروعة بدل البقاء معزولا في الساحات الجانبية فساحة كردستان العراق تكاد تكتظ بأكوام همومها الذاتية فاين تضع هموم الوافد الكردي الجديد؟.

القدس العربي ١٩٩٧/٦/١٤

الحركة الكردية ليست حقيبة متفجرات لنسف العراق

* عوضا عن الموضوعية، والغربلة والنظرة الشمولية لعناصر ومفردات الموضوع قيد البحث وتجنب خلط الحابل بالنابل، تفتقت مقالة السيد طارق مصاروة في «القدس العربي» ليوم ١٩٩٧/٦/٢٦ عن فكرة لايمكن تجسيمها على هيئة اي شكل، اللهم الا محاولته اقناعنا ان الجميع يرتكب الخطيئة الكبرى باستثناء النظام العراقي الذي يوحي الكاتب بانه «الحمل الوديع» دون ان يقيم الحجة على ما يقول.

فالمقال بعنوان «كيف يمكن اقامة تعددية مع احزاب استلب قرارها الوطني؟ المعارضة العراقية وتضارب الشعارات مع الحقائق السياسية»، وبذلك يضع الكاتب الكل اي الحركة التحررية الكردية، والمعارضة

وتجربة الادارة الذاتية في اقليم كردستان العراق في سلة واحدة يرمي بها الى البحر حيث طريق اللاعودة وكأن الوطن العراقي مستباح منذ عقود من قبل شعبه وليس من قبل نظامه ومؤسسته الحاكمة.

وسواء بوعي او بدون وعي يهيل الكاتب التراب على وقائع تاريخية ويشوه المعطيات ليدرجها في غير سياقها ولتلوينها عنوة بلون توجهه الفكري، وهنا بعض مواطن الخلل في المقال:

١- لاجدال ان الإجتياحات التركية التي خرجت عن الاستثناء لتصبح قاعدة مكروهة، هو سلوك لن يفرز حلا للهاجس الامني التركي ولا للقضية الكردية المشروعة في تركيا، علاوة على عدم تمتعه بالاستساغة في القانون الدولي. هذه بديهية لايختلف عليها العراقيون ايا تكن مشاربهم وانتماءاتهم واطيافهم السياسية والاثنية، ولكن التباين يترتب على المنظور وزاوية النظر والمقدمات التي ينتخبها هذا الكتاب او ذاك لتعليل الحدث وافراز النتيجة، فالمرفوض هو جمع الاثم ووضعه كله على عاتق زعيم كردي وحزب كردي محدد وكانه اصل البلاء، دون ان يبذل الكاتب عناء البحث عن سيل التصريحات التي ادلى بها السيد مسعود البارزاني ابان كل الإجتياحات التركية ودعوته وكذلك الادارة الذاتية الكردية طرفي المشكلة اي العمال الكردستاني والحكومة التركية لعدم تصفية حساباتهما على ارض كردستان العراق، التي ينوء كاهلها بهموم الاحتراب الداخلي في وقت هي بأمس الحاجة الى الامن والاستقرار

والبناء السلمي، وكان التصريح الصادر بعد يوم من الاجتياح الاخير واضحا وبذات النبرة، ولكن الكثير من الاصوات والاقلام العربية احتشد على الجانب الآخر من ضفة الموضوع وبالغ في الكتابة عن الدعوة المزعومة لمسعود البارزاني للجيش التركي للتوغل، في وقت يدرك اي ناشئ، ناهيك عن المعني بسياسة المنطقة، ان الجيش التركي المرتبط عضوياً بالناتو يتحرك ضمن معادلة اقليمية دولية لها هدف مباشر ونوايا خفية.

٢- ان السيادة الوطنية العراقية، عزيزة علينا جميعاً وقد دفعت الحركة التحررية الكردية في العراق ثمنا باهظا مقابل الاحتفاظ بموقعها الوطني وجوهرها التحرري، والعبرة اصلا بالتسلسل التاريخي لحقب ومراحل هذه الحركة، وليس بدموع التماسيح التي تذرف الان من قبل جهات عديدة تخفي خلف تباكيها شهية قضم لحم الوطن العراقي ونهش جسمه لو تهيأت لها الظروف والمناخ الملائم. في حين ظلت الحركة الكردية اجمالا متميزة بعدم الافراط في كرديتها وعدم التفريط بعراقيتها، حتى حين وقع النظام العراقي منذ عام ١٩٨٢ اتفاقية امنية مع تركيا تبيح للاخيرة تعقب العمليات الكردية بعمق ١٥ - ٢٠ كلم داخل العمق العراقي، وكان ذلك الحجر الاساس لتسويغ فكرة الاجتياحات لدى المؤسسة العسكرية التركية، فلماذا تناسى الكاتب هذه المعلومة الموثقة؟.

٣- يعود الكاتب مجدداً الى اجترار نفس الاسطوانة المتآكلة من كثرة الشروخ وهي علاقة الثورة الكردية باسرائيل وتحميلها من المبالغة والتضخيم مالا تحتمل، وهو اذ يستعيد الاسطوانة ينسى خواءها من شحنة الاثارة ضمن مناخ الانقلاب الكلي في ثوابت الثورة الفلسطينية بالذات ومسارها ومآلها الحالي وما ترتب عليه من تغير في طبيعة النظرة الى العلاقة العربية-الاسرائيلية.

وقبل ذلك تناسى الكاتب الموقف الوطني النبيل للزعيم الكردي الراحل مصطفى البارزاني ابان حرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ حين اوعز بوقف العمليات العسكرية ليتفرغ الجيش العراقي لمهمته القومية في فلسطين، وكرر ذات الموقف الاخلاقي ابان حرب تشرين الاول (اكتوبر) عام ١٩٧٣ ويتردد كثيراً انه كان احد المؤتمنين على سر هذه الحرب، فهل تنطبق هذه المواقف مع ما يورده الكاتب من اثارة مفتعلة لتشويه جوهر النضال التحرري للشعب الكردي؟ ان هذه الطعون في وطنية الثورة الكردية تعيد بنا القهقري، في وقت تهيأت ظروف صحية لحوار وتفاهم حضاري عربي - كردي، وانفصلت بالفعل شريحة واسعة من الكتاب والسياسيين والمنابر الاعلامية العربية عن الافكار البالية الجاهزة السابقة، وشرعت في استيعاب المضمون التحرري الديمقراطي العادل للحركة الكردية.

٤- ان المعارضة العراقية وبغض النظر عن الامراض التي استوطنتها

وعرقلت مسيرتها بفعل عوامل نصفها موضوعي ونصفها الاخر ذاتي. الا انها تبقى من حيث المبدأ والجوهر شرعية، انطلاقا من حقيقة ناصعة وبسيطة هي ان النظام في العراق اغلق كل النوافذ والمتنفسات وفرض خياره السياسي والفكري والاقتصادي والثقافي ذي اللون الواحد داخل الوطن، ورفض التعددية، وجعل الانسان العراقي نوعين احدهما «مع» وله حق العيش والبقاء، والاخر «ضد» ومصيره اما الرحيل الى المنافي والشتات لممارسة حقه في التفكير بصوت عال او ملاقاة التنكيل بمختلف الطرق والصور، ولن اخوض في تفاصيل هذه الصور، بل أحيل الكاتب الى ارشيف كافة المنظمات الحقوقية في العالم ليرى الوضع المزري لحقوق الانسان في العراق، ولعله بعد ذلك يستعيذ بالله ويغير رأيه بما يسميه «قصة قميص حلبجة» بكل ما تحمله هذه العبارة من استخفاف بمشاعر الشعب الكردي الذي توجت الحرب العنصرية ضده بضربه بالكيمياوي المدمر في ١٩٨٨/٣/١٦، وهو اليوم الذي ستبقى ذكراه عالقة بالذاكرة الجمعية الكردية وستظل تحرض الانسان الكردي على التعلق بالارض والهوية ونشدان الحرية.

والحرية اساسا لاتقبل الانتقائية والتجزئة، فاذ تجمعت الاقلام على مهمة مقدسة - بحق - وهي حرية الانسان الفلسطيني والجوهر التحرري الناصع لثورته العادلة، فان ذلك دافع - او هكذا ينبغي ان يكون - لهذه الاقلام لوضع حرية الانسان الكردي والمحتوى التحرري

لثورته في نفس الميزان، لان ثمة استحالة منطقية في الصدقية حين نكون مدافعين عن الحرية في مكان وساكتين عن اغتيالها في مكان آخر.

وليكن مسك الختام التمني على السيد طارق مصاورة ان يستوعب تاريخ وجذور النضال التحرري الكردي في العراق، وحقيقة كون الحركة الكردية ليست حقيبة متفجرات لنسف العراق، بل شجرة خضراء عامرة الغصون نبتت في ارضها الطيبة لمقاومة عوامل التعرية والاندثار وصد رياح القهر القومي وبناء عراق الديمقراطية والتعددية، وحقوق الانسان وتطمين الطموح الكردي المشروع في هذا الوطن الجميل.

هوامش على كتاب
«مصطفى البارزاني زعيم الحركة القومية الكردية المعاصرة»

سنترك الحكم للتاريخ
وهو سينصف جميع مواقفنا في النهاية!

الكتابة عن الزعيم الكردي الراحل مصطفى البارزاني، ولاسيما التحليلية الانطباعية لا السردية التجريدية، تكتسي طابع الاشكالية، ومرد ذلك ان هذا الرمز النضالي التحرري الذي تخضرم واستبطن حقبا متباينة من العمل الوطني منذ مطلع الثلاثينات ولغاية رحيله الابدي في الفاتح من اذار(مارس) ١٩٧٦ لم يلجأ الى تدوين ولو جزء من يومياته وتحصن بفضيلة التواضع فلم يكتب مذكراته، وايضا لان سبر اغوار هذه الشخصية الاسطورية الوارفة الجذور والغصون يعني

بالضرورة فتح كل الملف الكردي المعاصر الساخن، لان البارزاني كان الحاضر المؤثر في كل المنعطفات التي اجتازها النضال التحرري الكردي خلال سقف زمني بلغ نصف قرن بانتصاراته وانكساراته وبذبوله وبتجلياته الخضراء.

والى ذلك فان شريحة سياسية كردية الى يومنا هذا متخندقة في نظرتها الى التراث النضالي للبارزاني داخل قوقعتها الحزبية الضيقة وهي على الضد من الضمير الجمعي الكردي والحقيقة الموضوعية تتعمد اقحام هذا التراكم التراثي الكمي والنوعي من الجهد التحرري في اتون المستنقع الآسن للمهاترات الاعلامية المواكبة للاحتراب الداخلي العبثي الحالي في كردستان العراق، لمجرد ان بعض اللاعبين الحاليين على المسرح السياسي الكردي كانوا يوما ما على موقف مع البارزاني، ما يعني في منطقهم الصدىء اغتيال الماضي على مقصلة الحاضر الذي اودع فيه هذا البعض داء العقم وراح يستقبح التاريخ للتنفيس عن عقده المرضية، وهنا نعني التشهير المفضوح ونستثني عملية النقد والتقييم البناء التي هي من سنن الحياة.

انطلاقا من هذه الاشكاليات، بل وبسببها، يعتبر صدور كتاب الزميل عبدالقادر البريفكاني اضافة مناسبة للمكتبة السياسية الكردية التي سبق ان اثراها مسعود البارزاني بسلسلة كتب عن والده الجليل بعنوان البارزاني والحركة التحررية الكردية، وهي سلسلة تعتبر مهمة للغاية

لانها كتبت من قبل اقرب المقربين اليه وبطابع توثيقي منهجي وقائعي.

يقع كتاب البريفكاني في (٤٧٨) صفحة ويضم بين دفتيه حصيلة معلوماتية عن مختلف المحطات التي مر بها النضال التحرري الكردي المعاصر والدور المفصلي الريادي للبارزاني فيها، وتتكثف اهمية الكتاب في الصفحات (٨٥ – ٢٨٩) لكونها ذات تماس حصري مباشر بعنوان وهدف الكتاب، دون ان نهمش اهمية ملحق الصور الذي يضم(٩٦) صورة ختمت بمشهد لضريح البارزاني في مثواه الاخير في مسقط رأسه بقرية (بارزان) حيث نقلت رفاته اليها من قرية (هلج) بكردستان الايرانية عام ١٩٩٤، وبين الصور واحدة تجمع البارزاني بـ(كمال جنبلاط) ابان زيارته لكردستان عام ١٩٧٣، واخرى تجمعه مع جمال عبدالناصر عام ١٩٥٨ حين كان البارزاني في القاهرة في طريق عودته الى العراق. والواقع ان البارزاني سواء في ثورتي ١٩٤٣ و١٩٤٥ او في منفاه السوفييتي كان دائم التذكير بالآصرة الودية الحميمة بين الشعبين الكردي والعربي ليس في العراق فحسب، بل على مستوى العالم العربي، ولعل موقفه من العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ يفسر هذا التوجه اذ يقول البارزاني «يوم بدأ الغزو ضد مصر في السويس ذهبت الى كل مكان استطيع الذهاب اليه في الاتحاد السوفييتي وقابلت كل من استطيع ان اقابله من قياداته طالبا مساعدة مصر، بعد ايام طلبوني وسمعت من يقرأ علي انذار بولجانين الى ايدن ومولیه.. كنت

قبلها ابكي خوفا على مصر.. ثم رحت ابكي فرحا من اجل مصر».

هنا اسس البارزاني لعلاقة منسجمة مع المناخ التاريخي والتقليدي والديني ومع تحدي المواجهة المشتركة للمستعمر، وجاءت مواقفه اللاحقة خلال حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ استكمالا لذات الرؤية التي ترى النضال الكردي موجها الى الحكومات والانظمة وليس الى الشعب العربي.

ان القراءة المتأنية للكتاب تعيدنا الى مناخات دافئة عابقة برائحة الذكريات والحنين لمسيرة لم تتغير بنشوة الانتصار ولم تحبطها التراجعات ولم تكل وتمل وكانت في مدها وجزرها مرهونة بالمصلحة العليا لشعب يرى خبزه الدائم في خلاصه وحريته.

ويجدد الكتاب فينا حقيقة ان الشخصية – الرمز لا تفرض ذاتها، بل تنمو نموا طبيعيا وتنساب بسيولة غير مفتعلة عبر مسامات ومفاصل التاريخ وتشكل بتلقائيتها تحريضا دائما على مقاومة الظلم والغبن السياسي والإجتماعي وتظل حتى بعد الموت تمارس هذا الفعل التحريضي على الاخرين وتجدده، لان الرمز النضالي يصبح جزء لاصقا في الوجدان الجمعي للشعب.

قبل انطفاء جذوة الحياة في جسده بيوم واحد قال البارزاني «نحن خدمنا وفق التصورات التي تنبع من ايماننا المطلق بانها تخدم مصلحة الكورد، واذا ظهر هنا وهناك صوت يعارض هذا الاتجاه او ينتقد موقفا

من المواقف فاننا نترك ذلك للتاريخ لاننا نعلم بان التاريخ سينصف جميع مواقفنا في النهاية».

لقد كان من طباع هذا الشيخ الحضاري انه كان يقرأ جيدا دواخل الانظمة المقتسمة لكردستان ومراميها لذلك لم يأتمن جانبها ولم يذهب فريسة للتصفية الجسدية حيث إستخلص من السوابق درسا، فشقيقه عبدالسلام البارزاني اعدم في الموصل يوم ١٩١٤/١٢/١٤ ابان الحكم العثماني والشيخ الجليل محمود الحفيد قائد ثورة ١٩١٩ كان مصيره الاسر ثم النفي عن وطنه والقاضي محمد مؤسس جمهورية مهاباد في كردستان إيران اعدم عام ١٩٤٧، لذلك كان البارزاني دائم الحذر واليقظة في تحركاته اليومية، ولعل مسيرته برفقة (٥٦٠) رجلا من اشداء الفدائيين عام ١٩٤٧ عقب سقوط جمهورية مهاباد، في المسالك الجبلية الشديدة الوعورة على الحدود العراقية – الايرانية – التركية – التي قطع خلالها (٢٢٠) ميلا ليعبر يوم ١٨/ حزيران (يونيو)/١٩٤٧ نهر (آراس) الى البر السوفييتي بامان، تشكل نموذجا لعزيمة لا تلين امام الصعاب رغم الاستنفار العسكري الذي لجأت اليه دول الطوق الثلاث للاجهاز عليه.

ومقارنة بالحاضر سيكون حرياً بنا الاشارة الى الآصرة الصميمية المصيرية الموثقة بالمواقف والوقائع بين البارزاني وبين تراث سابقيه من القادة الكورد والتي قامت على التكامل والتواصل والتفاعل على عكس

الحالة اليوم حيث التنافر والاستماتة لنفي الاخر هو عنوان العلاقة بين القادة الكورد.

واخيراً رغم ان الكتاب كتب بعاطفة تنضح بحب واعجاب المؤلف بشخصية البارزاني، الإ ان ذلك لا ينفي الطابع التوثيقي للبحث ونزعة الاستقصاء والتحري، حيث اعتمد المؤلف (٧٠) عنوانا ومصدرا مرجعيا لتوفير مخزونه المعلوماتي عن الزعيم الكردي الراحل.

وكان المحلل العسكري البريطاني (الميجر ادغار اربالانس) محقا حين قال في كتابه «الثورة الكردية» الصادر عام ١٩٧٣ «ان قصة الثورة الكردية انما هي قصة مصطفى البارزاني الزعيم المحارب».

وهي قصة لنا الحق ان نقول انها كانت خضراء وتزداد اخضرارا بالمقارنة مع خريف الامل الحالي في كردستان العراق.

القدس العربي ١٩٩٧/٧/٣٠

قناة كوردستان الفضائية

صفقت أيادي الملايين من الكورد في مناطقهم التقليدية والمنافي والمهجر واصبحوا جميعا قلبا كبيرا يتسع لكل فرح الدنيا، حين اطل تلفزيون كردستان الفضائي التجريبي ١٩٩٨/١١/٢٧، ولم تمض سوى ساعات حتى كان الخبر السعيد ينتشر في كل مكان وعلى كل لسان .

ومن الطبيعي لشعب عانى من التعتيم الاعلامي والتهميش والنسيان ان يعلن بدء ثورته الاعلامية عبر الصوت والصورة ناقلا ذاته وتأريخه ومشاعره وفعله المقاوم المستديم ومخزون وجدانياته من الشعر والاغاني والتراث، وقبل كل ذلك توقه الأبدي للحرية، في هذا العالم المترامي الأطراف دونما اسلاك تكتم صوته او حواجز دول الطوق التي ختمت

عقودا من الزمن على فمه بالشمع الاحمر.

اذن فنحن ازاء اكبر انعطاف في طريق المقاومة الكردية لاثبات الذات والطرق على ضمير العالم في زمن اصبح الاعلام مصدر القرار والقوة، ولعل الذين تابعوا وقع مشاهد(حلبجة) ومن ثم الهجرة المليونية الكردية في ١٩٩١تحسسوا حجم الهم الكردي في لقطات عكست بصماتها لاحقا على قرارات سياسية أنصفت الكرد ربما لاول مرة في التأريخ.

واليوم اذ تترافق الكلمة مع الصورة المعبرة فان ذلك يؤشرلحالة من اكثر مراحل الكفاح السياسي والفكري الكردي ازدهارا وخصبا وحضارية، فهذه القناة المرئية ستنضم الى كم كبير من القنوات المسموعة والعشرات من الصحف والمجلات والدوريات الصادرة في كردستان العراق، وهي اذ تنضم الى هذه القافلة فانها بحكم ادائها وفضاءها المطلق وأدواتها الاعلامية المتميزة ستكون رسالة كردستانية جامعة وشاملة الى العالم كله والى كل شرائح المجتمع الكردستاني وتلاوينه الفكرية والاجتماعية والسياسية فهي وكما خطط لها ستكون ناقلة لكل خيوط الاحداث في الاقليم الكردي وستكون لسان ادارته وبرلمانه الاقليميين، ولن تكون حصرية في اي شيء لا في الانتماء الحزبي ولا في طريقة العرض والتحليل للاخبار ولا حتى في قائمة العاملين من المبدعين والمحررين ولعل اسمها (كردستان TV) ينبىء عن هذا الجوهر الديمقراطي فهي اذن ستبقى ذات خصوصية وتمايز عن قناة (MED TV) التي خسرت نفسها وجمهورها ورسالتها الاعلامية

حين اغلقت على نفسها الأبواب وتنفست من رئة حزب واحد لاغير.

ان المطلوب من (KTV) ان تكون البـديل في الطرح والاداء والعـرض فتركز على الجوهري والاولوي وتنأى عن الثانوي والهامشي وان تكون في خدمة السلام في كردستان وفي خدمة استراتيجية القضية الكردية، كواحدة من اعدل قضايا التحرر في العالم، فسر نجاح هذه الشجرة الباسقة ان تعيش وتعلو وتزداد غصونها اخضرارا بنسغ كل الشعب الكردي، وان تبقى وعاء لكل الهموم والآمال والالوان والانتماءات، ولكل مقاطع الموزائيك الكردي، فلا حياة لاعلام يرى الحقيقة بعين واحدة.

الزمان – العدد ٢١٢– ١٩٩٨/١٢/٢٤